

ردمدا: ٤٥٨٦-٢٥٢١



الْجَمَلَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْمَقَاتِلِيَّةُ
الْمَهَيَّاةُ الْعِلْمِيَّةُ لِأَحْيَاءِ التُّرَاثِ

الْجَمَلَةُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ تَصَدَّرُ عَنْ مَرْكَزِ أَحْيَاءِ التُّرَاثِ

الْعَدَدُ السَّادِسُ عَشَرَ، السَّنَةُ الثَّامِنَةُ، صَفَرُ ١٤٤٦ هـ . آبُ ٢٠٢٤ م



الْحِسَانُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ تَصَدَّرُ عَنْ مَرْكَزِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ

الْعَدَدُ السَّادِسُ عَشَرَ

السَّنَةُ الثَّامِنَةُ، صَفَرُ ١٤٤٦ هـ . آبُ ٢٠٢٤ م

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث العلمية والدراسات المتعلقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحققة، والمتابعات النقدية الموضوعية لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلمي وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وآلا يتضمن البحث أو النص المحقق مواضيع تشير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- يكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النص المحقق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدج (CD)، على أن تُرقم الصفحات ترقيمًا متسلسلاً.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كل في صفحة مستقلة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّنة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزود البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلف، ويليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الأبجائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجالات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستئلال العلمى ولتقويم سرى لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:
- يُبلغ الباحث أو المحقق بتسليم المادة المرسله للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسليم.
- يُبلغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعده المتوقع خلال مدّة أقصاها شهران.
- البحوث التي يرى المقومون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.
- البحوث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كلّ باحث أو محقق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه ببحثه، مع ثلاثة مستلّات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

تراعى المجلة في أولوية النشر:

- 1- تاريخ تسليم رئيس التحرير للبحث.
 - 2- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.
 - 3- تنوع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.
- البحوث والدراسات المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.
 - تُرتّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
 - يرسل المحقق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلة موجزاً عن سيرته العمليّة، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني:

Kh@hrc.iq

- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.
- تنتخب هيئة التحرير البحوث المتميّزة المنشورة في المجلة وتكفّل بإعادة طباعتها بشكل مستقلّ.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

١٧	مُصْطَلَحُ (النُّوَادِر) فِي الكَافِي (بيان وتحقيق)	الشيخ حسن فوزي فواز أستاذ في الحوزة العلمية في قم المقدسة لبنان
٤٧	الشيخُ بهاءُ الدينِ مُحَمَّدُ بنِ عَلِيٍّ اللاهيجي (ت حدود ١٠٩٣هـ) وكتابه (حَيْرُ الرَّجَالِ) (عَرَضٌ وَتَحْلِيلٌ)	الشيخ محمد جعفر الإسلامي باحث تراثي إيران
١٢٧	مَخْطُوطُ المَجَازِ العَقَلِيِّ تأليف: السَّيِّدَةُ جَمَانَةُ هِبَةَ الدِّينِ الشَّهْرَسْتَانِيَّ (دِرَاسَةٌ وَصَفِيَّة)	م.م. رضي فاهم عيدان باحث تراثي العراق
١٥٩	المُؤَلَّفُ المُوَصَّلِي لِكِتَابِ مَقْصِدِ الرَّاغِبِ (دراسة في النسبة والعنوان)	الدكتور مهدي مجتهد جامعة فردوسي إيران ترجمة: مركز إحياء التراث
١٨٥	أَلْ فُفْطَانُ وَأَثَرُهُمْ فِي حِفْظِ التُّرَاثِ / القِسْمُ الثَّانِي	علي لفته العيساوي مركز الشيخ الطوسي قَدَسُ للدراسات والتحقيق العتبة العباسية المقدسة العراق
٢٥٩	إِمَامُ الحَرَمَيْنِ المَيْرَزَا أَبُو المَحَاسِنِ مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ الهَمْدَانِي الكَازِمِي (ت ١٣٠٥هـ) وَنِتَاجُهُ الفِكرِي	الدكتور قاسم شهيد كاظم آل زاهد مديرية تربية النجف الأشرف العراق

الباب الثاني: نصوص محققة

٢٩٧	سَرْحُ لَامِيَّةِ العَجَمِ ليُوسَفَ بنِ سَالِمِ بنِ أَحْمَدَ الحِفْنِي (ت ١١٧٦هـ)	تحقيق: الدكتور مُحَمَّدُ عُمَانُ جَعْفَرُ الحِلْنَقِي جامعة أم درمان الأهلية السودان
-----	---	--

تحقيق: السيد حسين البروجردي محقق و باحث تراثي إيران	وَقِيَّاتٌ بَعْضُ أَعْلَامِ جَبَلِ عَامِلٍ بخط الشيخ زين الدين بن علي الجباعي العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)	٣٥٣
---	---	-----

تحقيق: ميثم السيد مهدي الخطيب مركز إحياء التراث - العتبة العباسية المقدسة العراق	رِسَالَةٌ فِي تَنْجِيسِ الْمُتَنَجِّسِ تأليف: السيد حسين بن محمد إبراهيم الحسيني القزويني (ت ١٢٠٨هـ)	٣٧١
--	--	-----

الباب الثالث: نقد النتائج التراثي

يوسف الهادي محقق و باحث تراثي العراق	كِتَابُ الْبُلْدَانِ لِابْنِ الْقَيِّمِ (تَحْقِيقٌ: سُهَيْرِ الْحَدَّادِ) وَ مَعَامِرَةٌ فِي التُّرَاثِ	٤٠١
--	--	-----

الباب الرابع: فهرس المخطوطات وكشافات المطبوعات


السيد أحمد الحسيني الأشكوري محقق التراث و شيخ المفهرسين إيران	مَخْطُوطَاتُ مَكْتَبَةِ الْوَزِيرِيِّ الْعَامَّةِ (يزد - إيران)	٤٨٧
---	--	-----

أحمد علي مجيد الحلي محقق ومفهرس و باحث تراثي العراق	فَهْرَسُ نَقَائِسِ الْعَتَبَةِ الْعَلَوِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ فِي بَعْضِ السَّجَلَاتِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَ الْمُتَأَخَّرَةِ	٥٥١
---	---	-----

إعداد و ترتيب: حيدر جاسم مهدي الكنائي مركز تصوير المخطوطات وفهرستها في العتبة العباسية المقدسة العراق	كَشَافُ مَجَلَّةِ الْخِرَانَةِ (الأعداد ١- ١٥) (شهر رمضان ١٤٣٨هـ - شهر رمضان ١٤٤٥هـ) (حزيران ٢٠١٧م - آذار ٢٠٢٤م)	٥٩٩
--	--	-----

الباب الخامس: أخبار التراث

هيئة التحرير	مِنْ أَحْبَارِ التُّرَاثِ	٦٥٥
--------------	---------------------------	-----



كِتَابُ الْبُلْدَانِ لِابْنِ الْفَقِيهِ (تَحْقِيقُ :
سُهَيْرِ الْحَدَّادِ) وَمُعَامَرَةٌ فِي التُّرَاثِ

*Kitab Al-Buldan by Ibn Al-Faqih (Its
Manuscript Editing by: Suhair al-Haddad)
An Adventure in Heritage*



يوسف الهادي
مُحَقِّقٌ وَبَاحِثٌ تَرَاثِيٌّ
العراق

*Youssef Al-Hadi
Editor and Heritage Researcher
Iraq*



الملخص

لمناسبة صدور الطبعة الجديدة لكتاب البلدان للجغرافي ابن الفقيه الهمداني (مخطوطة المكتبة الرضوية)، بتحقيق الدكتورة سهير الحداد التي صدرت بعد أكثر من ٢٠ عامًا على صدور طبعته الأولى للمخطوطة الرضوية نفسها، وبعد مرور ١٣٦ سنة على طبعة نسخته المختصرة التي أصدرها دي خويه سنة ١٨٨٢م، فإنّ البحث الآتي هو رصد سريع لهذه الطبعة الأخيرة التي نشرتها الدكتورة الحداد لمعرفة الجديد فيها خصوصاً وأنّ محققها قد وسّمَها بعنوان «نشرة نقدية».

لاحظ الكاتب أنّ هذه الطبعة لا يصحّ أن يُطلق عليها أنها تحقيق لمخطوطة، ذلك أنّ المخطوطة ينبغي أن تكون غير مطبوعة؛ بينما وُجد أنّ هذه المخطوطة قد طبعت مرتين: مرة بصورتها المختصرة، وأخرى حين طبّع النصف الثاني التام من مخطوطة المكتبة الرضوية.

تمكّن كاتب المقال من الوقوف على عشرات المواضيع من طبعة الدكتورة الحداد التي ارتكبت فيها الأغلط العلمية الخطيرة، ومن ذلك أخطاؤها المتكرّرة في بعض تعريفها بالأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب، حيث كانت تترجم لأشخاص آخرين غير المقصودين في متن الكتاب؛ ويشمل ذلك أخطاءها في التعريف ببعض المواضيع المعروفة جغرافياً؛ ومن ذلك أيضاً أغلطها في شرح معاني الكلمات برغم استنادها إلى المعاجم والقواميس. وحين نصل إلى كشّافاتها التي أعدتها للكتاب نجد أنّ الصواب جانبها في أغلب صفحاتها، حيث كانت تقدّم وتؤخّر في تسلسل الحروف في عملية كانت كارثية حقاً، ممّا يؤدي إلى حيرة من يبحث عن اسم شخص أو موضع في تلكم الكشّافات التي كان ينبغي أن تكون كاشفة لا مُضلّلة، هذا فضلاً عن عدم فهرستها عشرات أسماء الأشخاص وأسماء المواضيع والبلدان الواردة في صفحات الكتاب

Abstract

The following research is a quick evaluation of this latest edition of the book Al-Buldan, by the geographer Ibn Al-Faqih Al-Hamadhani, based on the manuscript from the Razavi Library, edited by Dr Suhair al-Haddad. This new publication comes more than 20 years after the publication of the first edition also based on the Razavi manuscript copy, and 126 years after the publication of its abridged version issued by De Goeje in 1882. Hence, we delve into reviewing the new publication to find out the differences from the old work, especially since its editor has titled it (A Critical Publication).

The writer notes that this edition's work on the manuscript cannot be titled as "manuscript editing". This is because the manuscript should not have been published before, whereas this manuscript had been printed twice: once in an abridged form, and another time when the second complete half of the Razavi Library manuscript was printed.

The writer of the article was able to identify dozens of instances in Dr Al-Haddad's work in which she commits serious scientific errors. This includes her repeated errors when mentioning the biographies of the notables mentioned in the book, as she mistakes those intended in the book's text with others. Also, she commits geographical mistakes when describing places and mistakes in defining words, despite her reliance on dictionaries and glossaries.

When viewing the indexes that she organised for the book, we find that she was inaccurate when referring to most of the pages. She did not follow the proper sequence of letters, leading to confusion for those searching for the name of a person or place in those indexes that should have been informative and not misleading. In addition, she fails to index dozens of names of people and places mentioned in the book.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

سنة ١٩٩٦م، صدر عن دار عالم الكتب في بيروت تحقيقي لكتاب (البلدان) لابن الفقيه الهمذاني استناداً إلى مخطوطة مكتبة الحضرة الرضوية بمدينة مشهد الإيرانية، وفي سنة ٢٠١٨، أي بعد ٢٢ عاماً من نشر تحقيقي، صدرت طبعة أخرى للمخطوطة نفسها أنجزتها الدكتورة سهير يوسف الحدّاد.

وبحسب عاداتي في متابعة كلّ جديدٍ يُطبع من كتب التراث فقد سعيْتُ إلى اقتناء نسخة لي من هذه الطبعة متوقّفاً أنّ أجد فيها شيئاً جديداً ينفعني، بعد مرور وقتٍ طويلٍ على تاريخ تحقيقي وطبعي لهذه المخطوطة التي لا نعلم من الذي شجّع الدكتورة سهير الحدّاد على اختيار هذا الكتاب المطبوع لإعادة طبعه، لكنها قالت من غير أنّ تذكر اسمًا بعينه: «أدّى إدراك أساتذتي - متّعهم الله بالصحة - لهذه المشكلة إلى توجيهي نحو العمل على إخراج نصٍّ من نصوص التراث الإسلاميّ يجمع ما بين التاريخ والجغرافيا. وبعد بحثٍ طويلٍ وقفتُ على القسم الثاني من المسوّدة الكبرى لكتاب أخبار البلدان لابن الفقيه الهمذاني» (١٣/١).

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ»^(١)؛ ويا للأسف فإنّ السادة الأفاضل الذين استشارتهم الدكتورة لم يكونوا لها ناصحين، وكان بإمكانهم أن لا «يوجّهوها» إلى كتاب ابن الفقيه، لأنّه مطبوع وليس مخطوطاً، خصوصاً وأنّ هذه - كما قالت - أول تجربة لها مع تحقيق النصوص، لكنّهم شجّعوها يا للأسف على إعادة طبع هذا الكتاب الذي طُبِعَ قبلها مرتين: الأولى عندما حقّق العلامة دي خويه مختصر هذا الكتاب وطبعه سنة ١٨٨٥م؛ والثانية عندما حقّقْتُ أنا النصف الثاني من مخطوطته التامة وأصدرتها سنة ١٩٩٦م.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٣/٣٧؛ الأدب المفرد للبخاري: ١٣٦/١، وغيرهما.

سمت الدكتورة سهير يوسف الحداد العمل في هذه المخطوطة «اقتحامًا»، و«تحدّيًا»، بقولها: «إنّ اقتحام ميدان التحقيق العلميّ مثل لي تحدّيًا خاصًا، ليس فقط لثقل المهمة وصعوبات العمل، ولكن لأنها تجربتي الأولى في ميدان النشر النقديّ للنصوص» (١٤/١)، ومن هذه الصعوبات ما وصفته بالقول: «شابّ النَّصِّ الكثيرُ من الأخطاء التي شملت في جملتها سياقات الأخبار والأوصاف، وكذا أسماء الأعلام والأماكن، وهو ما تطلّب لتصحيحه تتبُّعًا دقيقًا للمصادر التي استقى منها ابن الفقيه مادّة كتابه، والتي لم تصل إلينا كلّها [كذا]؛ وإنما وصل إلينا بعضُها [كذا] فقط، وذلك لتصحيح أخطاء الناسخ - التي لا حصر لها - والتي وقّع بسببها العديد من المتعاملين مع هذا النصّ في الأوهام والقراءات الخاطئة...» (٧٩/١)، ولم تذكر من هم الذين تعاملوا مع النصّ قبلها «ووقعوا في الأوهام والقراءات الخاطئة»؟ لكننا وجدنا لها تصريحين مهمّين جدًّا سيكونان مقدّمه لما ستقدّم عليه:

الأول خاصٌّ بالعلامة دي خويه؛ ففي مقدّمها لنشرتها ذكرت السيّدة الحداد بعض ما طُبِعَ من الكتاب قبل عملها، وعرّجت على طبعة المستشرق الهولنديّ دي خويه للنسخة التي عثر عليها من مختصر كتاب (البلدان) لابن الفقيه، الذي أصدره ضمن مجموعته الشهيرة «مكتبة الجغرافيين العرب»، ففي الوقت الذي يقول فيه الدكتور عبد الرحمن بدوي معرّفًا بالعمل الرائع الذي أنجزه: «إنجازُه العظيمُ في ميدان الجغرافيا عند العرب، هو تحقيقه ونشره لمجموعة فريدة من كتب الجغرافيا، سمّاها باسم: مكتبة الجغرافيين العرب في ثمانية مجلّدات، في ليدن من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٤م»^(١)؛ تقلّل الدكتورة الحداد من أهمية ما أنجزه هذا المحقّق المدقّق بالقول: «أحرز ميخائيل دي خويه مكانته المرموقة في عالم الاستشراق بفضل قيامه وحده بتحقيق ما أطلق عليه «مكتبة الجغرافيين العرب»؛ إذ كان الممثل الأول للحقبة^(٢) الفيلولوجيّة «اللغويّة» في عالم الدراسات الشرقيّة، لكن المنهج الذي سار عليه دي خويه في تحقيق نصوص هذه المكتبة كان بسيطًا وكلاسيكيًا إلى حدّ بعيد، وقد نجمت عنه أخطاء كثيرة سواء في ضبط النصّ أو في سلامة سياقه» (٧٣/١)!!!.

(١) موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي: ٢٣٢.

(٢) كذا صَبَطَتْهَا بضمّ الحاء؛ والصحيح الحِقْبَة، بكسر الحاء وهي المدة التي لا وقت لها من الدهر.

الثاني، عرّجتْ الدكتوراة على طبعتي لكتاب (البلدان) باعتمادي مخطوطة المكتبة الرضوية، التي أعادت هي نشرها؛ فقالت عنها: «نشره يوسف الهادي: أنجزها المحقق العراقي يوسف الهادي، وصدرت في بيروت سنة ١٩٩٥^(١)، واكتفى فيها بإعادة صَفِّ نسخة المختصر صَفًّا جديداً دون أدنى إضافة، بل ولم يراجعها على أيِّ من أصولها الخطية، ولم يُشر في حواشيتها إلى أي المصادر التي رجع إليها المصنّف، وأفسد عمل دي خويه بحذف هامش فروق النسخ، وضمَّ إليها نصَّ نسخة مشهد كما هو بكل ما فيه من مشكلات، حيث لم يستوفِ مقابلته على مصادره، أو على نُقول المتأخرين منه بشكل علمي. وكانت تعليقاته قليلة الفائدة، ويُحسب له أنه أول محقق ينجز نشره كاملة للكتاب تضمّ جزئيه^(كنا) الأول والثاني» (٧٦/١)^(٣).

وبما أنّ هذين الاثنيين (دي خوية والهادي) اللذين تعاملتا مع «النص المخطوط» قبلها «وقعوا في الأوهام والقراءات الخاطئة»، فقد أصبح الطريق - كما رأيت - سالكاً لها لتنهض بمهمة التعامل مع هذا النص «المطبوع»، وليس «المخطوط»، بعمل يؤهلها لقول ما قاله المعري:

وإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانُهُ لآتٍ بما لم تُستطِعْهُ الأوائلُ

إنَّ هدف الدكتوراة من وراء الكلام الذي قالته في نقد طبعتيما باتهامنا بقلّة المعرفة، هو أنه بما أنّ هذين الاثنيين قد قصّرا في تحقيق أثر ابن الفقيه؛ لذا لا بدّ من إعادة تحقيقه بصورة علمية خالية من الأخطاء وتعاليق ذات فائدة، وسوف تتكفّل هي بهذا العمل الذي عجز عنه هذان الاثنان.

وبعد أن تحدثت عن «عدم اهتمام الأوساط الجامعية بقضية التحقيق، واعتباره عملاً

(١) الصحيح أنّ الكتاب طُبِعَ سنة ١٩٩٦، وهو التأريخ المثبت على الصفحة الثانية للكتاب، أمّا تأريخ ١٩٩٥م فهو التأريخ الذي وضعته في ختام مقدمتي لتحقيقي كتاب ابن الفقيه وسلّمته مكتوباً بخط اليد إلى دار النشر.

(٢) كانت الدكتوراة قد ذكرت أيضاً الطبعة التي أصدرها الأستاذان ضيف الله الزهراني ومريز العسيري لنصوص من كتاب ابن الفقيه «تخصّ السواد والأهواز والتُّرك، مع دراسة عامة عن المؤلف والنصوص المنشورة المتعلقة بالخراج وبيان أهمّية المعلومات التي أوردها ابن الفقيه» (٧٦/١).

غير إبداعِي، رغم أنه عمل يحتاج إلى دراية واسعة بالمكتبة العربية)، وذكرت توجيه أساتذتها لها نحو نصّ يجمع بين التاريخ والجغرافيا، قالت: «فقمْتُ بتصوير مخطوطة الكتاب، وحُضْتُ غمار تحرير النصّ قبل أنْ أشرع في مقابلته على مصادره الكثيرة التي كان اكتشافها والتنقيب عن نُقُول المؤلف منها عملاً بالغ الصعوبة أحتاج إلى قراءات مطوّلة لمصنّفات أدبيّة ولغويّة وتاريخيّة وجغرافيّة متنوّعة؛ واستغرقت أعمال إقامة النصّ والمقابلة وقتاً طويلاً، واستلزمت عناية خاصة نظراً لأنني أعمل على مخطوطة وحيدة» (١٣/١). ونذُكرُ الدكتورَةَ بأنك لم تعملي على «مخطوطة وحيدة»، فهناك اثنان حقّقا هذه المخطوطة حين كانت مخطوطة؛ ولذا لم تُعدّ المخطوطة نسخةً «وحيدة»، وأصبح بين يديك مصوَّرةً مخطوطةً مع نسختين مطبوعتين لهذه المخطوطة: مختصرة وتامة.

ثمّ نلاحظ هنا ما يأتي:

أولاً: قالت إنها صوّرت مخطوطة كتاب ابن الفقيه، لكنّها لم تَقُلْ أين وجدتها؟ إذ نحن نعلم أنّ نسخته الخطيّة الوحيدة محفوظة في المكتبة الرضوية بمدينة مشهد، وإذا كانت صوّرت نسخةً لها من مصوَّرة لهذه المخطوطة، فأين عثرت على هذه المصوَّرة؟ إنّ هذا الأمر مهمٌّ؛ لأنّ بعض المصوَّرات يمكن أنْ تسقط منها ورقة أو أكثر خلال التصوير، وحينها ينبغي البحث عن أخرى أكثر كمالاً.

ثانياً: كان الحرّيُّ بهؤلاء الأساتذة الأفاضل أنْ «يوجِّهوها» إلى كتابٍ مخطوط «لتخوض غمار تحريره»، لا إلى كتاب طُبِع مرتين.

ثالثاً: قالت إنّ أعمال إقامة النصّ والمقابلة استغرقت وقتاً طويلاً؛ لأنّها كانت تعمل «على مخطوطة وحيدة»، إنّ هذا يعني أنّها أهملت مطبوعة دي خويه للنصّ المختصر، وأهملت مطبوعتي للنصف الثاني من مخطوطة الكتاب التي هي نفسها التي ستنشرها مرة ثانية، ووضعتهما جانباً وذهبت إلى مصوَّرة المخطوطة لتعاني من جديد قراءة كلماتها العسيرة سطرّاً سطرّاً وكلمةً كلمةً، وتُعدّل ما فيها من تصحيفٍ وتحريفٍ، وتسدّ الفراغات التي حدثت فيها!!

وأقول عن خبرة مضية لي مع هذه المخطوطة وغيرها إنّها كانت عسيرة القراءة؛

لكثرة التصحيف والتحريف والسَّقَط، وأحياناً انعدام النَّقْط فيها، وقد عانيتُ المصاعب معها؛ ولا شكَّ في أنَّ العَلَّامة دي خويه عانى المصاعب في قراءته الأولى للمخطوطتين المعثور عليهما لمختصر الكتاب.

إنَّ مَنْ عانى صعوبة القراءة الأولى للمخطوطة هو مَنْ أمسَّكها بين يديه أوَّل مرة وهي بعدُ مخطوطة لم تُطبع؛ بينما اقتصر عمل الدكتور على مقارنة المصوِّرة التي لديها بطبعة دي خويه وطبعتي، ثم تضحع الهوامش أو تضبط الكلمات كما تشاء؛ ولذا فإنَّ قولها: «حُضْتُ غِمار تحرير النصِّ قبل أنْ أشرع في مقابلته على مصادره»، كلامٌ غريب؛ لأنَّ مَنْ قام بتحرير نصِّ المخطوطة باستخراجها من حالتها الخفية إلى حالتها التي تُبعت فيها على الورق بحروفنا الطباعية أوَّل مرة، هو عملٌ تكفَّل به مَنْ وَصَحَ يده قبلها على المخطوطة.

ولكي تسوِّغ الدكتور عملها بإعادة طبع كتاب سَمَّته «مخطوطاً»، مع أنه قد حُقِّق مرتين، فَصَلَّتْ في مقدِّمتها ما عانتها من مشاقِّ بالقول: «كثيراً ما كانت تواجهني مشكلة الجهل بمصدر رواية معينة، أو معرفة معنى كلمةٍ ما، أو قضاء وقت طويل جداً في البحث عن ترجمة علم من الأعلام دون الوصول إليها بعد الرجوع إلى المظان المعتمدة، أو في قراءة ورقة سيئة الخطِّ مليئة بالتصحيفات والتحريفات التي وقع فيها ناسخ النصِّ، زد على ذلك ما لاقيتُ من عَنَتِ البحثِ بين مجلِّدات المعاجم اللغوية، ودواوين الشعر، والمصادر الأدبية، والمدوَّونات التاريخية، بحثاً عن ضبط كلمة أو استجلاء معنى، أو التعريف بموضع من المواضع، أو توثيق حَدَثٍ، أو ضبط بيتٍ من الشعر» (٧٩/١ - ٨٠).

وحين انتهت من عملها قالت بثقةٍ إنَّ نصَّ هذا الكتاب «استقام بعد مقابلته على مصادره وعلى نقول المتأخرين منه، وبعد كثير من المراجعة والمقارنة، عملتُ على التعليق على النصِّ وشرح غوامضه والتعريف بالأعلام الجغرافيَّة والبشريَّة، في رحلة علمية قاربت الخمس سنوات من أجل التثبُّت من كل كلمة والتأكد من كلِّ معنى، وتبيان كل خفيٍّ، وتجليه كل مبهم في هذا النصِّ الغني المثقل بالألفاظ العربية والفارسية والعربية الغربية» (١٤/١).

وَأَعَانَهَا آخَرُونَ

صرَّحتْ الدكتورة أنها حَسَدَتْ لنشرتها الجديدة للكتاب مجموعة من الباحثين الذين راجعوا تحقيقها ممَّن سَمَّتهم «الزملاء الباحثين بمركز تحقيق النصوص بجامعة الأزهر الشريف على ما أسهموا به من جهود لمراجعة نصِّ الدراسة وما بذلوا من نُصح وما أشاروا به عليَّ من تصويبات...» (١٤/١)، بحيث رأت أن من حقِّها أن توشَّح غلاف كتابها بعبارة «نشرة نقدية أعدتها الدكتورة سهير يوسف الحدَّاد». ولا ندري هل أنَّها قدَّمت هذا الكتاب لنيل درجة الماجستير أم الدكتوراه، ذلك أنَّ خمس سنوات لنشر مخطوطة كانت قد حُقِّقت أصلاً وطُبعت، هو زمنٌ طويل.

بعد جهدٍ سمَّته «اقتحامَ ميدانِ التحقيق العلمي»، مثَّل لها كما قالت «تحدياً خاصاً» واستغرق خمس سنوات، وضُمَّت إليه جهودُ أساتذة وباحثين؛ كُنَّا نتوقَّع أن تخرِّج لنا بكتاب يبلغ المستوى اللائق بل الفائق، سواء في ضبط النصِّ أو ضبط أسماء المواضع والبلدان أو الأعلام الوارد ذكرهم فيه، فضلاً عن ضبط سائر كلماته، وأنَّ تنجزَ كشافاتٍ تثير الإعجاب بدقَّتْها وتكون نوراً كاشفاً عمَّا في الكتاب، خصوصاً وأنَّ الكتاب قد حُقِّقَ وطُبِعَ أصلاً مرتين كما أسلفنا، أي أنها لم تُعانِ معضلات قراءة المخطوطة مثلما عاناها دي خويه أو عانيتُها أنا في تحقيقي لها، وهي مخطوطة كثيرة التصحيف والتحريف والسَّقَط^(١)، وإنَّما وَجَدْتُها جاهزةً مطبوعةً فقارنت بين المخطوطة ومطبوعة دي خويه ومطبوعتي للكتاب، لتخرج بنشرتها التي وصفتها بـ «النقدية».

ورغم قولها هذا، لم تتمكَّن من إنجاز ما يتناسب وكلِّ تلك الجهود التي ذكَّرتُها؛ ربَّما لقلَّة معرفتها بمصادر التراث الجغرافي العربيِّ، فضلاً عن عدم تمكُّنها من التعامل مع بقیة المصادر مثل كتب التاريخ والتراجم ومعاجم اللغة، ولو كانت الأغلاط - ومنها الطباعة - بحدود معقولة لأمكن القول إنَّ ذلك ممَّا يمكن أن يحدث في أعمال التحقيق لأسبابه المعروفة، لكنَّ الأمر تجاوز هذه الحدود فشاعت الأغلاط في جميع أرجاء الكتاب، ومن ذلك مثلاً، وهو ما سنفضِّله لاحقاً:

عرَّفت بـ «دولاب»، وهي قريةٌ شهيرةٌ في بلاد الريِّ، فقالت: إنَّها آلة لسقي الزرع!!.

(١) في لسان العرب لابن منظور: (سَقَطَ): «السَّقَطُ والسَّقَاطُ: الخَطَأُ في القول والحِساب والكِتاب».

وحين وجدتُ اسم «أبي شَدَقَم العَنْبَرِيّ»، قرأت «شَدَقَم» على أنها «أشعث»، و«العَنْبَرِيّ» على أنها «الصنعانيّ»، ثم ترجمت في الهامش شخصاً قالت إنه «أبو الأشعث الصنعانيّ...»!!

وعندما ورد في المتن اسم «الوليد البغداديّ»، عرّفت في الهامش بـ «خلف بن الوليد الجوهريّ، أبي الوليد البغداديّ». فالرجل هو «الوليد»، وهي تترجم آخر اسمه «خلف»، وهو «الوليد»، لكنّها ترجمت آخر كنيته «أبو الوليد»!!

وفسّرت «الرُّكَّاء» (جمع رَكْوَة وهي القربة) التي يوضع فيها الماء بالقول: إنّه موضع لقبيلة بني عجلان، وغير ذلك مما سنفضّله ونذكر أمثلة كثيرةً عليه:

أرانا العجائبَ تحفيها بما فعلت بتراث السلف
 أبو شَدَقَمٍ صارَ في رأيها «أبا أشعث»، و«الوليد» «خلف»
 و«دولاب» قد أصبحت آلةً نروّي بها زرعنا لو كشف
 وتحسب - وهما - ركاء المياه مكاناً لعجلان أهل الشرف

الحاذف والمحذوف وما بينهما

استندتُ الدكتورة الحدّاد في عملها بكتاب ابن الفقيه إلى إحدى مصوّرات مخطوطته، أي أنها لم تطلع على مخطوطته، وهذا أمرٌ يحدث كثيراً في عالم التحقيق، أي أن تصوّر المخطوطة على ورقٍ أو على الميكروفيلم أو على قرصٍ مدمج، فالمحقّق بحاجةٍ إلى نسخةٍ يحملها معه لينجز عمله، وقد قالت الدكتورة عن بدئها بالعمل: «فقمّت بتصوير مخطوطة الكتاب، وخضتُ غمار تحرير النصّ...» (١٣/١). لكن الدكتورة لم تخبرنا من أين جاءت بمصوّرة مخطوطة كتاب (البلدان) لابن الفقيه؟ هل وجدتّها في مكتبة؟ أم أنّ زميلاً أعارها لها؟ أم وجدتّها مطبوعةً بالفاكسميلي؟

ثمّ فاجأنا في المقدّمة بقولها: إنّ المصوّرة التي عملت على تحقيقها «بها خرم مقدار ورقتين، بين ورقتي ١٦٨ و ١٦٩»، ولكنها أغفلت أن تجيب عن أسئلةٍ تُثار هنا:

١. ما الذي فعلت لمعالجة هذا النقص الذي يُعادل لو عُرِّث عليه حوالي أربع إلى خمس صفحاتٍ مطبوعة؟

٢. هل تركته ناقصاً وطبعت الكتاب من غير أن تملأ هذا الفراغ؟
٣. هل استعانت بمصدرٍ وجدت فيه ما كان ينقص متن المخطوطة التي لديها فنقلته منه؟ وكيف علمت بمضمون الكلام الناقص لكي تكمله؟
٤. إن كانت نقلته من مصدرٍ آخر، فما هو اسم هذا المصدر الذي نقلت منه؟
٥. في الصفحات ٧٩٠ - ٧٩٥ من الجزء الثاني شاهدنا أن الدكتور قد طبعت الورقتين ١٦٨ و ١٦٩، التي قالت في المقدمة إنهما غير موجودتين في المصورة التي اعتمدها في عملها. ترى من أين جاءت بهما وطبعتهما؟
- انتظرت طويلاً إلى أن اقتنيت نسخة من عمل الدكتور سهير الحداد للاطلاع عليها والإفادة منها، فهي جهدٌ جديد لا بد أن يكون تراكم الخبرة طوال هذه السنين قد زاد فيه فوائد.

في ختام مقدمتي التي كتبها لتحقيقي كتاب (البلدان) لابن الفقيه الهمداني سنة ١٩٩٥م، كتبتُ أقول: إنني «أعيش الألف عام الأولى من العزلة، بلا وطنٍ ولا هويّة، خارج الجغرافيا والتاريخ»، وهو تعبيرٌ أدبيّ أعربت فيه عما كنت أعانيه من آلام الغربة وأنا بعيد آنذاك عن وطني، ومن الممكن أن تكون الدكتورة سهير الحداد احتملت من هذا الكلام أنني كنت حينها أعيش الساعات الأخيرة من عمري أو كنت في حالة احتضار، ولذا حين جاءت هي سنة ٢٠١٨م، وأعدت طبع كتاب ابن الفقيه، ربّما تصوّرت أنني بعد (٢٣) سنة على ذلك التاريخ لا بد أن أكون قد قضيتُ نحبي، أي «مِتُّ وَشَبِعْتُ موتاً» كما يقول المصريون؛ فكُتبتُ ما كُتبتُ بحقي.

كنتُ أتمنى لو أنّ الدكتورة سهير الحداد تواضعت قليلاً - وهي تخوض غمار تحقيق المخطوطات أوّل مرّة - عندما قومتُ عملي في تحقيق كتاب ابن الفقيه، فإنّ السادة من أفاضل الباحثين والمحقّقين يعرفون خلال عقودٍ من عملي في التراث، كم كنتُ أسعى لأن أكونَ علمياً ودقيقاً في أعمالي سواء تلك التي مارستُ فيها تحقيق المخطوطات أو تلك التي كتبها في تاريخ المغول أو تاريخ الغزوات المغوليّة للعالم الإسلامي وغيرها، وأن تكونَ تعليقاتي وكتاباتي ذات فائدة، وأرجو أن أكونَ قد وفّقتُ أو سأوفّق في ذلك في أعمالي اللاحقة.

وهنا أودّ التذكير بما يأتي:

أولاً: زَعَمَتِ الدكتورة الفاضلة أنني اكتفيتُ في تحقيقي للكتاب بإعادةِ صَفِّ نسخة مختصر الكتاب الذي حقّقه دي خويه، صَفًّا جديداً من غير أدنى إضافة، بل لم أراجعها على أيّ من أصولها الخطية (!!). وكنتُ أودُّ هنا لو أنها قرأتُ بإمعانٍ مقدّمتي للكتاب قبل توجيه هذا الكلام الذي أردتُ به الانتقال من عملي؛ فأنا قد قلتُ هناك بأنه لما كنّا اليوم لا نملك إلاّ القسم الثاني التامّ من الكتاب (في مخطوطة المكتبة الرضويّة بمشهد)، وقد وفّر لنا دي خويه مخطوطةً مختصرةً للكتاب عثر عليها وطبعها في ليدن سنة ١٨٨٥م؛ فقد ارتأيتُ أن أضعّ القسم الأول من هذا المختصر في أول الكتاب، ثم أتبعه بالقسم الثاني من النسخة التامة المعثور عليها في الرضويّة، وهكذا فعلتُ، وعلّلتُ ذلك بالقول: إنني قمتُ بهذا العمل: «تجنباً لأنّ يكونَ في المكتبات كتابان أحدهما (مختصر كتاب البلدان) الذي طبعه دي خويه، والثاني (النصف الثاني من مخطوطة البلدان التامة)» (ص ٤٦).

وعن ضمّي المختصر المطبوع إلى مخطوطة المكتبة الرضويّة، هناك شهادة الدكتور عبد الله يوسف الغنيم الخبير النقيّد في الجغرافية العربيّة ومخطوطاتها ونصوصها التي قال فيها: «يرى الأستاذ يوسف الهادي الذي قدّم نشرهً جديدةً متقنة معتمدة على المختصر الذي نشره دي خويه إضافةً إلى النسخة الرضويّة، أنّ المختصر المذكور يضمّ النصف الأول من الكتاب ولكن بصورة مختصرة؛ أمّا مخطوطة المكتبة الرضويّة فتضمّ القسم الثاني، وأنّ كلّاً من المختصر والمخطوطة الرضويّة يكمل بعضهما بعضاً»^(١).

وسأكون مضطراً أيضاً للمقارنة بين حكم الدكتورة الحدّاد الذي رأت أنّ من المناسب أن «تكرمني» به، وبين تعريف ونقد لطبعتي عند صدورها كان علامة الجزيرة حمد الجاسر رحمته قد كتبه في مجلته العرب، قال في شطريّ منه: «في هذه الأيام، قام صديقنا الأستاذ المحقّق يوسف الهادي بنشر تلك القطعة التي عثر عليها في المكتبة الرضويّة مع المختصر الذي سبق نشره»، ثم عقب بالقول: «لشكّ أنّ عمل الأستاذ يوسف بإضافة

(١) المخطوطات الجغرافية العربية في المكتبة البريطانية ومكتبة جامعة كامبردج للدكتور الغنيم:

مخطوطة المكتبة الرضويّة إلى المختصر المطبوع من هذا الكتاب من الأعمال التي تقدّمه للباحثين بصورة أكمل وأوفى وأشمل ممّا فيه. وقد قدّم له بمقدّمة على درجة من الإفادة والإمتاع»، وقال: «ثمّ ترجم لابن الفقيه الهمدانيّ ترجمته موسّعة»، وانطلق بعدها للتعريف بعمله فقال: «ويتجلّى أثر ما بذله المحقّق الكريم من جهدٍ متميّزٍ في إبراز هذا الكتاب بأوضح صورة تمكّن من الاستفادة منه في كلّ صفحة من صفحاته»، ثم ختم بتأكيد صعوبات العمل في كتاب كهذا فقال: «إنّ مخطوطة المختصر على قدمها، ومخطوطة النصف الأخير من الكتاب مشحونتان بالأخطاء والتحريف، ممّا بقي له أثرٌ حتى مع ما بذله المحقّق الكريم في المطبوعة الأخيرة من عنايةٍ متميّزة ومراجعة كثير من المؤلّفات التي لها صلة بهذا الكتاب، ولكن الكمال لله سبحانه وتعالى، وقد أُشيرُ إلى ما مرّ بي أثناء تصفّحي ما أراه خطأً^(١). وقد وفي بوعده **رحمته**، فأبدي في مجلّته بعض الملاحظات التي أدتُ منها في طبعتي الجديدة للكتاب.

لكن الدكتور سهير فهمتُ من عملي هذا غير ما أشاد به هذان العَلَمَانِ في تراثنا الجغرافيّ، فقالت إنني قمتُ بإعادة صَفِّ نسخة مختصر الكتاب الذي حقّقه دي خويه صَفًّا جديداً وأصدرته من غير أدنى إضافة (!!!)، مع أنّي حتى في هذا القسم المختصر علّقت أيضاً ببعض الهوامش وبعض التصحيحات ذات الفائدة التي رأيتها ضروريّة، فضلاً عن تعريفي في مقدّمة التحقيق بالمصادر التي استند إليها ابن الفقيه، سواء ما ورد منها في المختصر المطبوع أو في مخطوطة المكتبة الرضويّة.

ثانياً: صنعتُ جدولاً قارنتُ فيه ما هو موجود من أبواب الكتاب في كلّ من المختصر وفي نسخة المكتبة الرضوية، وقد استغرق هذا الجدول أكثر من صفحتين من مقدّمة كتابي (ص ٧ - ٩).

ثالثاً: كنتُ قد أفدتُ من مختصر الكتاب الذي طبعه دي خويه في تصحيح بعض القراءات في النسخة التامة أو اقتباس الكلمات المطموسة أو الناقصة في النصّ التامّ، وهذا الأمر فعَلّته أيضاً الدكتور الحدّاد، فقالت: «عند المقارنة مع النصّ المختصر، قمتُ

(١) مجلّة العرب: ج ١، ٢، السنة ٣٢، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٩٦ م.

بإثبات ما يحتاج السياق إليه ليطمَّ المعنى أو ليستكمل النصّ» (٨١/١)؛ وقد أَحَسَّتْ صنعاً بذلك لأنّه ضروريٌّ لسلامة التحقيق.

رابعاً: قلتُ في مقدّمة تحقيقي: إنّه «لَمَّا كانت بعض أبواب النصف الثاني من المختصر تلتقي مع المخطوطة الأصل (أي مخطوطة المكتبة الرضوية)، فقد أُشِرْتُ إلى مواضع الالتقاء تلك بطابعها بالحرف المحقّق (الأسود)» (ص ٦)، ولا يخفى أنّ هذا عمل مُضِنٌّ أخذ مني وقتاً أيضاً، لكن فيه فائدة للبحث العلميّ.

خامساً: عرّجْتُ في المقدّمة على الأخطاء التي وردت في المخطوطة وأسبابها (ص ٤٥).

وممّا أنجزته في طبعتي للكتاب:

١. أهملتُ التعريف بمصادر ابن الفقيه التي كان يشير فيها إلى الأسماء مجردةً من أسماء الكتب، كقوله «قال المدائني»، أو «قال أبو عبيدة معمر بن المثنى»، إذ لم ينصّ على أسماء بعينها لمؤلّفاتهم الجغرافيّة، خصوصاً ونحن لا ندري إن كان نقل من هؤلاء مباشرةً أم بالواسطة. واستثنينا من ذلك ما كان بين أيدينا من المصادر، حيث راجعناها بدقّة وذكرنا اقتباساته منها؛ فقوله مثلاً «قال عمرو بن بحر»، وجدنا نصوصه في كتاب الحيوان الذي نقل منه مقاطع طويلة. كما أشار إشارةً عابرةً إلى البلاذريّ لكنّ وجود كتابه (فتوح البلدان) أتاح لنا معرفة النصوص التي اقتبسها ابن الفقيه منه - وهي كثيرة - وكذلك فعلنا مع النصوص التي اقتبسها من ابن قتيبة الدينوريّ وغيره.

٢. عرّفتُ بالأصول المكتوبة لمصادر ابن الفقيه التي اقتبس منها حتى لو لم ينصّ على ذلك، فقد نقل نصوصاً مهمّة من الجاحظ لكن لم يقل من أيّ كتاب؛ وقد وجدنا أنّه كان ينقل من كتابه (الحيوان) بالدرجة الأولى كما أسلفنا، وقد فعل ذلك مثلاً مع ابن ربّان حين اكتفى بالقول: «وقال عليّ بن ربّان كاتب المازيار: وجّهنا جماعة...». وقد وجدنا النصّ في (فردوس الحكمة) لابن ربّان هذا، وهكذا.

٣. عرّفتُ بمصادره الشفوية التي نقل فيها بلا واسطة عن مشايخه، وهي التي صدرها بقوله «أخبرني»، أو «حدّثني»، وما يدلُّ على ذلك.

٤. كتّفتُ جهدي في التعريف بمصادر المؤلّف وأصوله الخطيّة في مقدّمة الكتاب،

ولم أكررها في هوامش صفحاته؛ ولذا طالت مقدّمة تحقيقي قليلاً؛ بينما خصّصتُ الهوامش التي بأسفل صفحات النصّ لما رأيته مفيداً من تعاليق لتقويمه وإيضاح غوامضه وما فيه نفع للقارئ، ولذا دُهِشْتُ من قول الدكتورة سهير الحدّاد بأنّ تعاليقي «كانت قليلة الفائدة». هكذا وبجرة قلمٍ واحدة!!

وأضربُ مثلاً بالفصل الذي عنوانه «ذكر بعض مدن الأتراك وعجائبها»، الذي قالتْ الدكتورة الحدّاد إنّ «المعلومات التي أوردها ابن الفقيه عن هؤلاء الأقوام فريدة في بابها»، وزادتْ على ذلك أنّ «هذا الجزء من النصّ من أغنى وأجمل ما في الكتاب» (٣٧/١). ومع ذلك ففي طول هذا الفصل وعرضه لم تُعَلِّقْ الدكتورة تعليقاً جغرافياً واحداً ينير للقارئ بعض المواضع التي ذكرها أو التعريف بهويّة الأقوام المذكورين فيه؛ واكتفت فقط بتفسير كلمة «الوَهَق». وهنا أُحيلُ الدكتورة إلى مساهماتي المتواضعة في التعليق على هذا الفصل من الكتاب، سواء ما ذكرته في هوامشه (ص ٦٤٣ - ٦٤٨)، أم في مقدّمة تحقيقي، وأترك الحكم للمحقّقين الأفاضل.

٥. قمتُ بمتابعة نُقُولِ الكُتَّابِ المتأخّرين من كتاب ابن الفقيه، وكان ياقوت في (معجم البلدان) في مقدّماتهم بطبيعة الحال الذي اقتبس منه اقتباسات مطوّلة جداً، وعثرتُ على بعضها بعد طبعي الكتاب فزدتها في القائمة تمهيداً لطبع الكتاب طبعةً ثانية؛ وبحدود ما نعلم من المعثور عليه من المخطوطات أو المطبوعات حتى الآن، فإنّ المصدر الأول الذي ظهرت فيه اقتباساتٌ مهمّةٌ من كتاب ابن الفقيه، كان (تاريخ قُمِّ) للحسن الأشعريّ القُمِّيّ، وهو بالعربية إلا أنّ ما عثر عليه اليوم هو ترجمته إلى الفارسية فقط؛ ولو وقع هذا الكتاب بين يديّ الدكتورة الحدّاد - ولا نعلم إنّ كانت تعرف الفارسية أم لا - لوجدتُ أنّ الأشعريّ القُمِّيّ هذا نقل من كتاب ابن الفقيه في أكثر من أحد عشر موضعاً، وبلغتْ بعض النصوص التي اقتبسها منه مقداراً يزيد على الصفحتين؛ وبذلك يكون الأشعريّ قد سبق في اقتباساته من ابن الفقيه بأكثر من ٢٤٠ سنة ياقوتاً الحمويّ الذي كان قد أتمّ تسويد أول مخطوطة لمعجمه البلدانيّ سنة ٦٢١هـ^(١). وقد انتفعتُ من اقتباسات الأشعريّ في تصحيح ما وقع من تصحيف

(١) تاريخ الأدب الجغرافي العربيّ لكراتشكوفسكي: ٣٦٥.

في بعض المواضع لدى ابن الفقيه.

هذا فضلاً عن مراجعتي بقيّة المصادر المتأخّرة التي اقتبستُ من ابن الفقيه ممّا شرحته في مقدّمة الكتاب وهوامشه. ومع ذلك قالت الدكتورة الحدّاد بجرأة إنني لم أستوفِ مقابله (أي مقابلة كتاب ابن الفقيه) «على مصادره، أو على نُقول المتأخّرين منه بشكل علمي»، وأنّ تعليقاتي عليه «كانت قليلة الفائدة» (٧٦/١).

ولمناسبة ذكر هذا المصدر المهمّ، أي: (تاريخ قُمّ) فإننا وجدنا الدكتورة سهير الحدّاد وفي موضعٍ واحدٍ من تحقيقها للكتاب ولمناسبة تعريفها بعامل قُمّ محمّد بن أبي مريم أحالت في الهامش بقولها: «انظر: القُمّي، تاريخ قُمّ، ص ١٠٤ - ١٠٥، ١٣٠» (٦٧٠/٢)، ولنا هنا ملاحظات بهذا الشأن:

١. إنّ الدكتورة اقتصرّت على ذكر أرقام ثلاث صفحات هي نفسها التي أفدتُ منها في التعريف بابن أبي مريم، وفوتتْ على نفسها فرصةً ثمينةً، حيث كان بإمكانها أن تستفيد منه في تحقيق مخطوطة ابن الفقيه في المواضع التي اقتبس فيها منه، وهي كثيرةٌ.

٢. إنّها لم تذكر تاريخ قُمّ في قائمة مصادرها ومراجعها التي ذكرتها في آخر الكتاب تحت عنوان «ثبت المصادر والمراجع وبيان طبعاتها» (٩٩٧/٢).

٣. إنّها لم تذكر اسم عامل قُمّ محمّد بن أبي مريم في فهرس الأعلام الذي صنّعه في آخر الكتاب، فهل كانت قد اطّلت فعلاً على هذا المصدر المكتوب بالفارسيّة وأفادت منه؟ وهل الدكتورة تعرف اللغة الفارسيّة؟

ولدينا مصدرٌ آخر باللغة الفارسيّة ذكرته في هامش الصفحة ٧٤١ من الجزء الثاني، حين عرّفت بمحمّد بن رستم الكلاريّ وأحالت على (تاريخ الرسل والملوك) للطبري، و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير، ثمّ على «الإسفندياريّ: تاريخ طبرستان، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٨١».

و(تاريخ طبرستان) باللغة الفارسيّة وهو لابن إسفنديار، فهل أنّ الدكتورة تعرف اللغة الفارسية فأفادت منه؟ إنّها ذكرت في هذا الموضوع الصفحات نفسها التي كنتُ أنا قد ذكرتها في هامش الصفحة ٥٧٦ التي عرّفتُ بها بالكلاريّ، فهل كان هذا توارد خواطر؟

وإذا كانت قد أفادت منه فعلاً بصورة مباشرة، فلماذا لم تذكره في قائمة «ثبت المصادر والمراجع وبيان طبعاتها» التي ذكرتها في آخر الكتاب (٩٩٧/٢)؟.

كتاب ابن الفقيه كتاب في الجغرافيا

كان الحريريُّ بالدكتوراة الفاضلة الاهتمام بالنصِّ جغرافياً بالدرجة الأولى؛ لأنَّ هذا الكتاب هو نصُّ جغرافيٍّ، وكان عليها أن تعلم أنَّ نشرتها للكتاب الذي ستنجزه ستصح مرجعاً للباحثين الذين قد يصحِّحون ما لديهم من مفردات وأسماء في ضوء ما صحَّحته هي؛ ولذا كان ينبغي لها أن تبذل جهداً أكبر في ضبطها للمفردات والأسماء لئلاَّ تورط من سیراجع تحقیقاتها التي قالت إنها قامت فيها بـ «التثبت من كل كلمة والتأكد من كل معنى، وتبيان كل خفيٍّ، وتحلية كل مبهم» (١٤/١).

لقد انشغلتْ الدكتوراة الحدّاد في التعريف بكثير من أعلام الكتاب حتى المشاهير جداً منهم؛ ويا للأسف فإنَّ قسماً من التراجم التي ربّما أتعبتْ نفسها في التنقيب عنها سادها الغلط والوهم ممّا قدّمنا أمثلة كارثية منه. وكنا نتمنى أن تشغل بضبط أسماء المدن والمواضع والبلدان بصورتها الصحيحة؛ لأنَّ الكتاب جغرافيٌّ بالدرجة الأولى كما أسلفنا؛ حيث لاحظنا أنها لم تُوقِّق في ضبط حشدٍ من الأسماء الجغرافية.

أغلاط في ضبط الأسماء

شَابَ الغلطُ ضبطها مجموعةً من أسماء الأعلام والمواضع والبلدان والأنساب، ممّا قد يورط القارئ غير المتخصّص فيظنّه صحيحاً بسبب إعلان الدكتوراة أنها تثبّتت من كلِّ كلمة؛ بينما وجدناها تضبط أحياناً الاسم الواحد أو اللقب بأكثر من شكل:

١. فلنأخذ مثلاً اسم مدينة «الواشجردي»، فقد صَبَطَتْهُ بصورة «الواشجردي» (٧٩٧/٢)، وهو ضبطٌ صحيحٌ استناداً إلى ياقوت^(١)، لكنّها جاءت إلى اسم أبي الفضل الواشجردي؛ فضبطته «الواشجردي» (٨١٠/٢)، ثمّ وفي الصفحة نفسها وبعد سطرٍ واحدٍ ضبطته بصورة «الواشجردي»، وجاءت في كشافات الكتاب فضبطته بصورة «الواشجردي»

(١) معجم البلدان لياقوت الحموي: ٨٩١/٤.

(٩٢٩/٢)، وهو صحيح أيضاً استناداً إلى جوزيف ماركوارت^(١). وكان على الدكتورة الحدّاد أن تضبطه بصورةٍ واحدةٍ في جميع أرجاء الكتاب، وقد وجدنا أن دي خويه التزم الاحتياط في تحقيقه كتاب (المسالك والممالك) لابن خرداذبه^(٢) فضبطه بفتح وسكون الشين في آنٍ واحدٍ، فكان يضع على الشين فتحة، ثم يضع فوق الفتحة حركة سكون.

٢. ومن الأمثلة على هذا الاضطراب في الكتابة والضبط، أنها قد تُكتب الكلمة أو المصطلح في المتن بصورة، ثم تكتبه في هامش الصفحة نفسها بصورة أخرى، ومن ذلك أنها كتبت في المتن: «الطيبخ البارنك»، ثم عرّفت في الهامش بـ «البطيخ البارنك أو البارنج» (٧٧١/٢).

٣. لناخذ العُملة المعروفة باسم «الدرهم المسيبية»، فقد كتبتها «مُسَيَّبِيَّة» (٧٩٨/٢)، لكنها كتبتها في الصفحة التي بعدها ثلاث مرّات بصورة «مُسَبِّيَّة» بآئين متجاورتين، وكتبتها في الكشّافات أيضاً «مُسَبِّيَّة» (٩٦٧/٢). والصواب بطبيعة الحال هي الصورة التي كتبتها أولاً: «مُسَيَّبِيَّة».

٤. ضبطت اسم (مسهر)، بصورة «مُسْهَر» بتشكيل السين فقط مرةً، وأخرى بصورة «مَسْهَر» (٥٣٣/١، ٥٣٤، ٩٢٦/٢)؛ والصواب هو «مُسْهَر». إن هذا الاضطراب في الضبط يؤدي إلى حيرة القارئ خصوصاً من يقرأ الكتاب بغرض التثبُّت من صحّة معلومةٍ ما.

٥. ومن أوهامها أنها ضبطت بحر القلزم - وهو البحر الأحمر - بصورة «الْقُلْزَم» (بفتح الزاي) (٦٨٥/٢، ٦٨٦، ٨٨٨)، بينما الصواب هو «الْقُلْزَم»، وهذا أمرٌ متواترٌ مشهورٌ في المصادر الجغرافية وغيرها، وبه صرّح ياقوت أيضاً بالقول «بالضم فالسكون ثم زاء مضمومة»^(٣).

(١) وهُرُودٌ وَأَرْزَنْكٌ، ماركوارت: ١٠٦، حيث أورد المؤلف اسم الموضوع بصورة (واشْغَرْد).

(٢) المسالك والممالك، لابن خرداذبه: ٣٤، ٣٧.

(٣) معجم البلدان: ١٥٨/٤.

٦. ومما غلطت فيه ضبطها كُورة دستبي، فضبطتها بصورة «دَسْتَبِي» (٧٠٨/٢، ٧٠٩)، وهذه هي الصورة الصحيحة؛ لكنها جاءت بعد ذلك فضبطتها في عدة مواضع بصورة «دَسْتَبِي» بالياء (٧٠٨/٢، ٧٠٩)، وتركت حرف الباء عُفلاً فلم تُشكِّله، ثم ضبطت الكلمة بعد ذلك بصورة «دَسْتَبِي» بالياء في آخرها، وبكسر الباء (٧١٠/٢). وعادت لتضبطها «دَسْتَبِي» بالياء (٧١٤/٢)، كما لم تُشكِّل حرف الباء، وكتبتها بهذه الصورة في الفهرس، وهنا من حقَّ القارئ أن يحتجَّ على هذه الفوضى.
٧. ومن هذه الفوضى أنها كتبت اسم مدينة نصيبين بصورتها الصحيحة «نَصِيبِينَ» في ثلاثة مواضع من الكتاب (٢٤٠/١، ٥٧٢، ٥٨٥)، لكنها كتبتها غلطاً «نِصِيبِينَ» في موضعين (٣٤٣/٢٩٩/١)، وكذا في فهرس الكتاب (٨٩٨/٢).
٨. ومن الفوضى أنها كتبت «أذربيجان» مرتين في الصفحة ٦٢٥ من الجزء الثاني، بتقديم الياء على الباء، وكثرت كتابتها بهذه الصورة في (٦٥٩/٢، ٦٨٥)، لكنها كتبتها في غالبية صفحات الكتاب بصورة «أذربيجان» بتقديم الباء على الياء (انظر: ٣٠٩/١، ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٣، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٨٣، ٦٠٨/٢، ٦٠٩، ٦١٠، ٧١٢)، وكذلك في فهرس الكتاب (٨٤٨/٢).
٩. كتبت: «التياب الجُنَّابِيَّة» (٦٤٣/٢)، والصواب بفتح الجيم نسبةً إلى مدينة جَنَّابَة أو جَنَّابَا، وقد كتبتها بصورتها الصحيحة بالفتح في (٣٣٦/١، ٤٨٣، ٨٦٠/٢).
١٠. ومن ذلك أنها ضبطت «الصيمرة» بصورة «الصَمِيرَة» (٤٨١/١)، ثم ضبطتها بصورة «الصَمِيرَة» (٥٧٢/١)، وهو الصحيح؛ لكنها جاءت في فهرس الكتاب فكتبتها «الصَمِيرَة» (٨٧٨/٢) بضبط الصاد فقط وإهمال بقية الحروف.
١١. كتبت موضع «الراذنين» (٤٣٠/١)، لكنها كتبت في الفهارس بصورة «الرذَّانين» مع تشديد حرف الألف (!) (٨٦٨/٢).
١٢. كتبت «قَحْطَبَة» (٧٥٦/٢)، لكنها حين عرِّفت به في هامش الصفحة نفسها ضبطته بضمَّ القاف «قُحْطَبَة»، ولم تضبط بقية الحروف، ثم ضبطته بصورة «قَحْطَبَة» (٧٣٨/٢، ٢٧٤/١) وكذلك ضبطته في فهرس الكتاب.

١٣. وضبطت «العلث» بصورة «العَلْث» (٤١٩/١، ٤٣٧، ٨٨٣/٢)، والصحيح أنها «العَلْث»، قال ياقوت: «بفتح أوله وسكون ثانيه»، وقال إنها «قرية على دجلة بين عكبرا وسامراء»، ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية أن العَلْث قرية موقوفة على العلويين^(١).

١٤. ورسمت نهر إصفهان الذي اسمه «زَرْزُود» كما ورد بوضوح في مخطوطة ابن الفقيه وكما ضبطه ياقوت، رسمته بصورة: «زند رُود» (٦٧٢/٢). ثم خلطت بين هذا الرسم المغلوط لنهر إصفهان وبين اسم مدينة «زَنْدَوْرْد» في العراق، ووضعتهما معاً في فهرس الكتاب (٩٣٠/٢) تحت اسم «زَنْدَوْرْد».

١٥. ونجدها وقد ضبطت اسم «الرزيق» - النهر المعروف بمدينة مَرُو - بصورة «الرَّزِيق» (٧٧١/٢)، وهو الضبط الصحيح وقد أورده ياقوت كذلك^(٢)، وعاب على الحازمي أنه ذكره بتقديم الزاي على الراء^(٣)، وقال: «هذا غلط وتصحيف وصوابه رَزِيق، بتقديم الراء على الزَّاي، هكذا يقول أهل مرو وسمعته منهم، وذكره السمعاني بتقديم الراء المهملة أيضاً، وهو أعرف ببلده، وإنما ذكرته هكذا للتنبيه عليه لئلا يُغترَّ بقول الحازمي»^(٤)؛ لكن الدكتور الحداد عادت بهامش الصفحة (٧٧١) نفسها لتضبطه بصورة «الرَّزِيق»، ورسمته كذلك في فهرس المواضع والأماكن في حرف الزاي، وأحالت على الصفحات (٢٨٤، ٧٧١، ٧٧٢) - غير أننا لم نجده في الصفحة ٢٨٤ - ثم ذكرته في الفهرس نفسه ضمن حرف الراء، فرسمته بصورة «الرَّزِيق» وأحالت على الصفحتين (٧٧١، ٧٧٢).

١٦. رسمت اسم مدينة «الدوقرة» مرتين بصورة «الدَّرَوَقَرَة» (٢٠٢/١، ٢٠٦)، وهو رسمٌ غريبٌ وضبطٌ أكثر غرابة، ولا ندري من أين جاءت به؟ ثم كررت هذا الغلط في فهرس الكتاب (٨٦٧/٢)؛ مع أن الكلمة واضحة جداً في المخطوطة بصورتها

(١) معجم البدان: ٧١١/٣.

(٢) معجم البدان: ٧٧٧/٢.

(٣) كان الحازمي قد ذكره بتقديم الزاي على الراء في كتابه الأماكن: ٥٠٠/١، ٥٦٢.

(٤) معجم البدان: ٩٤٩/٢.

الصحيحة «الدوقرة»). ومع ذلك حينما أرادت التعريف بهذه المدينة كتبتُ بهامش الصفحة (٢٠٢) تعريفاً لها من معجم البلدان، وكان ياقوت قد رسم أيضاً الاسم بصورته الصحيحة «الدوقرة»^(١).

١٧. كتبتُ اسم مدينة «البنديجين» بصورة «البنديجين» (٣٢٧/١، ٤٣١، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥)، وهذا غلطٌ واضحٌ؛ لكنّها كتبتها بصورتها الصحيحة «البنديجين» في (٣٥٦/١، ٨٥٦/٢)، وكتبتها بصورتها الصحيحة أيضاً في الفهارس (٨٧٩/٢)، ثمّ كتبتها بالصورة الغلط في ٩٤٧/٢.

١٨. في (٢٥٣/١)، ذكرتُ اسم موضع «حديثة الموصل» بتقديم الثاء على الياء، لكنها ذكرته في (٣٣٨/١) بصورة «الحديثة» بتقديم الياء على الثاء، وعرفتُ به بهامش الصفحة نفسها على أنّه «حديثة الموصل»؛ لكنها جاءت في فهارس الكتاب لتكتبه: «حديثة الموصل» (٨٦١/٢)، بتقديم الثاء على الياء. ومن حقّ القارئ الذي سيأخذ الدُّور من هذا التلاعب أن يتساءل: ما هو اللفظ الصحيح لهذه الأسماء؟

١٩. ممّا أخطأتُ في كتابته قولها: «جلولاء وجلولاء» (٤٢٣/١)، وأوردتها بصورتها الغلط هذه في فهارس الكتاب أيضاً (٨٨٠/٢)، ثمّ قالتُ في الهامش: «في ابن خرداذبة وقدامة: جلولاء وجللتا». قلتُ: هذا هو الصحيح، ولا ندرى لِمَ لم تُثبتته في المتن؟ فقد ذكرها ابن خرداذبة في (المسالك والممالك) في عدّة مواضع، فقال «جَلُولَاءُ وَجَلَّلْتَا»^(٢)، وهي كذلك عند قدامة^(٣)؛ وعرفَ بها ياقوت فقال: «جَلَّلْتَا قرية مشهورة من قرى النهروان»^(٤).

٢٠. أمّا موضع صدّاء الوارد في بيت الشعر:

وَحَبِّذَا شَرِبُهُ مِنْ شَتَّةٍ خَلِقٍ مِنْ مَاءِ صَدَّاءِ تُسْلِي كُلَّ مَكْرُوبٍ

(١) معجم البلدان: ٦٢١/٢.

(٢) المسالك والممالك لابن خرداذبة: ٦، ١٣، ٢٣٥...

(٣) كتاب الخراج لقدامة: ١٦٦.

(٤) معجم البلدان: ١٠٦/٢.

كتبته الدكتورة بصورة «من ماء صدًا تُسَلِّي كل مكروب» (١٦٩/١).

وهذا تصحيف منها لاسم هذا الموضع الذي كان يُضرب المثل بعذوبة مائه فيقال: «ماءٌ ولا كصداء»^(١)، هو «صداء»، حتى تمنى أحد الشعراء أن يشرب منه دلوين، فقال^(٢):

فهل أشربن من ماء صدَاء شَرِبْتَهُ بدلُوين لم أشرب بكوزٍ ولا صَطِلٍ؟

ويبدو أن كتابتها له بصيغة «صدًا»، هو الذي جعلها لا تتصوره موضعاً، فأهملته ولم تُدرجه في فهرس المواضع والبلدان.

٢١. ضبطت اسم مدينة «تُسْتَر» (٥٢١/١)، وهو الصواب؛ لكنّها غلطت فيه في فهارس الكتاب فكتبته «تُسْتُر» (٨٥٨/٢، ٩٤٨).

٢٢. ضبطت «زموم»، بصورة «زُموم» بفتح الزاي وتشديد الميم (٤٧١/١)، لكنها ضبطتها في السطر نفسه «زُموم» من غير تشديد للميم، وضبطتها في الفهارس (٨٧٢/٢): «زُموم». وهذا من أغلاطها، ذلك أن الصواب لا هذي ولا تلك، بل هو زُموم، قال الخوارزمي: «زُموم الأكراد: محالُّهم، واحدها زَم»^(٣).

٢٣. كما أنّها كانت تضبط (شيرويه)، بصيغة «شِيرَوِيَه» حيثما وردت؛ بينما الصواب هو «شِيرَوِيَه» نسبةً إلى شير وهو الأسد بالفارسيّة، قال السمعاني: «شِيرَوِي: بكسر الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وضّمّ الراء»^(٤).

٢٤. كتبت في (٢١٠/١): «حَمْدان بن السحت»، لكنّها ضبطته في (٩١٤/٢): «حَمْدان»، وأهملت ضبط حرف الحاء، والصواب معروف وهو «حَمْدان».

٢٥. ضبطت اسم المهندس «سنمار»، بصورة «سِنَمَار» (٤٩١/١)، ثمّ ضبطته في فهارس الكتاب بصورة «سِنمار» (٩٢٠/٢)، بوضع كسرة تحت السين وتركت بقيّة الحروف

(١) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٢٤١/٢.

(٢) التعليقات والنوادر للهجري: ٥٣٦/٢.

(٣) مفاتيح العلوم للخوارزمي: ١٢٣.

(٤) الأنساب: ٤٩٩/٣.

غُفْلًا مِنَ التَّشْكِيلِ، وَالصَّوَابُ الْمَشْهُورُ جَدًّا هُوَ «سِنِمَارٌ».

٢٦. ضَبَطْتُ اسْمَ الْأَدِيبِ وَالشَّاعِرِ وَالرَّحَّالَةِ أَبِي دَلْفٍ مَسْعَرِ بْنِ الْمَهْلَهْلِ الْخَزْرَجِيِّ، بِصُورَةِ «مَسْعَرٍ» (٧١/١)، وَهَكَذَا سَعَّرَ الْمَسْكِينَ بِالنَّارِ أَيْ شَوِيًّا؛ وَالصَّوَابُ هُوَ «مِسْعَرٌ».

٢٧. أَنَّهُمَا ضَبَطْتُ اسْمَ الْجُغْرَافِيِّ وَالْمَوْزُخِ ابْنِ خَرْدَاذِبَةَ بِصُورَةِ «ابْنِ خُرْدَاذِبِهِ» (انظُرْ مِثْلًا: ٢٠/١، ٣٩، ٥٤، ٥٥، ٧٨٢/٢، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٢، ٨٢٩...)، وَكَذَلِكَ ضَبَطْتُ اسْمَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَرْدَاذِبَةَ أَحَدِ وِلَاةِ طَبْرِسْتَانَ (٧٣٩/٢). وَالْمَعْرُوفُ لَدَى أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنَ عَرَبٍ وَمُسْتَشْرِقِينَ هُوَ أَنْ يُكْتَبَ بِصُورَةِ «خُرْدَاذِبِهِ».

٢٨. ضَبَطْتُ اسْمَ وَالِدِ زُهْرَةَ بْنِ حَوِيَّةٍ، بِصُورَةِ «حَوِيَّةٍ» (٧١١/٢)، وَهُوَ غَلَطٌ.

٢٩. ضَبَطْتُ «الْبَخْتَرِيَّ» بِصُورَةِ «الْبُخْتَرِيَّ» (٢٠٠/١)، وَهَذَا غَلَطٌ وَالصَّوَابُ هُوَ «الْبَخْتَرِيَّ»، وَأَبْقَيْتُ عَلَى اسْمِهِ مُدْمَجًّا بِاسْمِ مُحَدَّثٍ آخَرَ، وَلَمْ تَنْتَبِهْ إِلَى أَنَّهُمَا اثْنَانِ، فَكُتِبَتْ: «وَحَدَّثَ عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الْمُوصِلِيُّ، عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ وَهَبِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كَعْبِ بْنِ الْحَارِثِ الْحَارِثِيِّ...»، وَالصَّوَابُ: «...عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ وَهَبِ^(١)، عَنْ عَمْرٍو بْنِ كَعْبِ بْنِ الْحَارِثِ الْحَارِثِيِّ».

٣٠. ضَبَطْتُ اسْمَ مَدِينَةِ «زَنْجَانٍ» بِصُورَةِ «زَنْجَانٍ» بِكَسْرِ الزَّيِّ (٦٨٩/٢)، لَكِنَّهَا ضَبَطْتَهَا بِفَتْحِ الزَّيِّ «زَنْجَانٍ» فِي فَهَارِسِ الْكِتَابِ (٨٧٢/٢).

٣١. ضَبَطْتُ «الْمَرْبَدَّ»، الْمَوْضِعَ الشَّهِيرَ فِي الْبَصْرَةِ بِصُورَةِ «مَرَبَدٍ» (١٧٠/١)، وَالصَّوَابُ هُوَ «مَرَبَدٍ»، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ يَاقُوتٌ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ كَتَبْتُهُ بِصُورَتِهِ الصَّحِيحَةِ هَذِهِ فِي فَهَارِسِ الْكِتَابِ (٨٩٤/٢).

٣٢. فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى مِنَ طَبْعَتِهَا نَجَدَ نَصًّا فِي ذِمِّ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَقُولُ: «وَطَعْنَهُمْ

(١) مَا بَيْنَ الْعَضَادَتَيْنِ اقْتَبَسْنَاهُ مِنْ (تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ، لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ: ٦٢٥/١٥) وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ، فَالرَّجُلُ مَشْهُورٌ جَدًّا، وَهُوَ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ وَهَبِ بْنِ وَهَبِ بْنِ كَثِيرِ الْقُرَشِيِّ الْمَدِينِيِّ. وَقَدْ وَرَدَ السَّنَدُ فِي (مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ٨٨٤/٤)، بِصُورَةٍ صَحِيحَةٍ «عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ وَهَبِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ كَعْبٍ».

الحسين وسلْب متاعه» (٩٩/١)؛ والصواب هو «وطعنهم الحسن وسلْب متاعه»، وليس الحسين، وهو الإمام الحسن بن عليّ عليه السلام، وحادثة طعنه في فخذة شهيرة في التاريخ، بعد أن اتَّهمه بالكفر «مَن كان معه مَمَّن يرى رأيَ الخوارج»، وقالوا: «كَفَرَ الحسن كما كَفَرَ أبوه من قبله؛ فشدَّ عليه نفرٌ منهم فانترعوا مُصلَّاه من تحته وانتهبوا ثيابه»^(١)، ثم طُعِن في فخذة، إذ كَمَن له رجل من الخوارج «من بني أسد، فطعنه بالخنجر، ووثبَ الناسُ على الأسدِي فقتلوه»^(٢). قال الطبري: «لم يلبث الحسن عليه السلام بعد ما بايعوه إلا قليلاً حتى طُعِنَ طعنةً أشوَّته»^(٣).

٣٣. ضبطت كلمة «دهقان» بصورة «دَهقان» (٢٣٩/١)، وكذلك أوردته بهذه الصورة في فهارس الكتاب (٩٦٧/٢)، والصحيح الذي ورد في معاجم اللغة وكتب التاريخ هو «دِهقان»، يقول ياقوت: «دِهقان: بكسر أوله وبعد الهاء قاف، وآخره نون، وهو بالفارسية التاجر صاحب الضياع»^(٤)؛ والأصل أنه نسبة إلى «دِه»، وهي فارسية تعني القرية.

٣٤. كتبت في (٦٤٢/٢، ٦٤٣): «أصناف الإبرسيم»، و «الحلل الإبرسيمة المنسوجة»؛ والصواب: الإبريسم، الإبريسمية، وهو نوعٌ من النسيج معروف، حيث ورد في لسان العرب: «القَزُّ: من الثياب والإبريسم، أعجميٌّ معرَّب، وجمعه قَزَزٌ؛ قال الأزهري: هو الذي يسوَّى منه الإبريسم»^(٥).

٣٥. يحدث أحياناً أن لا تُعرف معنى الكلمة بصورتها التي هي عليها في المخطوطة، فتقوم بكتابتها كما تتصورها هي حتى وإن أصبحت لا تُعطي معنى؛ ومن ذلك أنها جاءت إلى هذا النص: «ولا سيِّما وهم لا يخافون لكثرة عددهم وجيل قدرهم وكثرة السلاح

(١) الأخبار الطوال للدينوري: ٢١٧.

(٢) مختصر تاريخ الخلفاء، الخطبي: ١٣٣؛ انظر أيضاً: الأخبار الطوال للدينوري: ٢١٧.

(٣) تاريخ الرسل والملوك، للطبري: ١٦٢/٥؛ كتاب المحن لأبي العرب: ١٤١. أشواه: صرَّبه فلم يُصب منه مقتلاً.

(٤) معجم البلدان: ٦٣٤/٢.

(٥) لسان العرب (قَزَز).

فيهم، وهم مُسْتَلْتَمُونَ فيها». ولمَّا لم تعرف معنى «مُسْتَلْتَمُونَ» وربَّما تصوَّرتها غلطاً مطبعياً - فقد كتبتها بصورة «مَسْتَلْمُونَ»، ولم تضبط اللام، فلا يُعلم هل هي بالفتح أم بالكسر، وبذلك أصبح الكلام غامضاً، إذ ما معنى «مُسْتَلْمُونَ»؟ والصواب أن الكلمة هي «مُسْتَلْتَمُونَ» ومفردُها: مُسْتَلْتَمٌ، وهو كما في لسان العرب: (لَابِسُ عُدَّةِ الْحَرْبِ)^(١).

يُراد بهذا الكلام تحذير الخلفاء والملوك من السماح للكتل البشرية الكثيفة العدد أن تحيط بعواصمهم خصوصاً حين يكونون مسلَّحين بكامل عُدَّتْهم، حيث يُحتمل إثارتهم للشغب والفتن في أي وقت، ثمَّ إنَّها ضبِطت «لا يخافون»، بصورة «لا يُخَافُونَ»، وهذا غلطٌ، والعكس هو الصحيح، وهو أنهم (أي العوام والحشود البشرية) الذين سيسكنون حول العاصمة «لا يخافون» أحداً؛ لأنَّهم مسلَّحون بكامل عُدَدِهِمْ، ويمكن أن يُخيفوا حتى الخليفة.

مُتَشَابِهَاتٌ وَمُشْتَبِهَاتٌ^(٢)

لكي نرى هل وَفَّتْ الدكتورة الحدَّاد بوعدها حين قالت إنها عملت على «التثبُّت من كلِّ كلمة والتأكد من كلِّ معنى، وتبيان كلِّ خفيٍّ، وتجليه كلِّ مبهم»؟ فلنأخذ أمثلةً من أوهامها رأيتها خلال نظري في صفحات طبَّعَتْها عشوائياً:

كانت تتسرَّع في التعريف بالأعلام الذين تترجمهم، وتكرَّر وقوعها في الوهم والغلط حين كانت تُعرِّف في الهامش بشخص آخر غير الذي ذُكر في المتن لمجرَّد وجود تشابه في اسمه أو كنيته أو لقبه مع الشخص المذكور في المتن، وبلغ الوهم بها أحياناً - كما سنرى - أنها تعرِّف بشخص لا يشبه اسمه إطلاقاً الاسم الذي ذكره ابن الفقيه:

١. ترجمتُ أحدَ شيوخ ابن الفقيه فقالت إنه «أبو عمرو عبد العزيز بن محمَّد بن الفضل»، الذي أنهتُ نسبه إلى الحارث بن عبد المطلب (٤٥٨/١). وهو وهمٌ منها؛

(١) لسان العرب (سَقَطَ).

(٢) المشتبهات من الأمور: المشكَّلات.

ذلك أنه يوجد اثنان يشتركان باسميهما واسمَي الأب والجد:

الأول: أبو بكر عبد العزيز بن محمد بن الفضل الهاشمي المكي، الذي ينتهي نسبه إلى الحارث بن عبد المطلب، ويُقال له: الهاشمي المكي، وهو الراوي عن أبي داود السجستاني، وقد حذفتُ الدكتوراة الحداد كنيته «أبا بكر»، وأبدلتها بـ «أبي عمرو» ليتوافق مع ما توهمته، فقالت إنه «أبو عمرو عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن قاسم...، بن الحارث بن عبد المطلب»، ثم زادت من عندها أنه «حدّث بهمدان» (٤٥٨/١)، ولم يرد في المصادر التي ترجمته أنه حدّث بهمدان.

الثاني: أبو عمرو عبد العزيز بن محمد بن الفضل الحارثي الهمداني «ويُعرف بعزّون: حدّث بهمدان عن محمد بن الوليد، وعن رويم المقرئ؛ حدث عنه أبو بكر الإسماعيلي [٢٩٧ - ٣٧١هـ]^(١). وهذا الثاني هو الذي روى ابن الفقيه عنه، وهو الذي كان يحدّث بهمدان، وليس الأول كما تصوّرت الدكتوراة سهير الحداد.

ولأنهماكها في عملية المونتاج التي أجرتها على اسم أبي عمرو عبد العزيز، أسقطت من طبعتها نصّاً قاله القاضي بن لهيعة، وهو «وقال ابن لهيعة: فارس والرّوم قريش العجم». ويأتي بعد النصّ القائل: «ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: أسعد الناس بالإسلام أهل فارس...» (٤٥٩/١).

ثمّ وقّعت الدكتوراة في وهمٍ آخر حين استندت إلى ابن العديم، فقالت عن ذلك الذي ينتهي نسبه إلى الحارث بن عبد المطلب: «له ذكرٌ عند ابن العديم، فقد وقع كتاب ابن الفقيه في يده وهو ببغداد، ونقل مادةً تخصّ مدينة أنطاكية من ابن الفقيه بسند يرجع إلى نفس الراوي المذكور، وإن لم يكن في نسب ابن الفقيه «الزيّات»، حيث صرّح بقوله: ووقع إليّ ببغداد كتاب من تأليف أحمد بن محمد بن إسحاق الزيّات الهمداني الفقيه، فنقلتُ منه: حدثنا أبو عمرو عبد العزيز بن محمد بن الفضل قال...» (٤٥٨/١).

والحقيقة هي أنّ ابن العديم (أو ناسخ مخطوطته) سها قلمه فارتكب هذا الغلط الذي خلط فيه بين جغرافيين اثنين: ابن الفقيه والزيّات. أمّا الزيّات فقال عنه ابن العديم

(١) الإكمال لابن ماکولا: ١٥/٧.

إنه «أبو إسحاق بن الحسن بن أبي الحسن (الحسين) الزيَّات الفيلسوف صاحب كتاب نزهة النفوس وأنس الجليس في ذكر الأقاليم»^(١)، ونقل نصوصاً عديدة من كتابه في (البعية)؛ وأمَّا ابنُ الفقيه مؤلِّف كتابنا فمعروف، وهو أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن إسحاق الهمداني.

كان بإمكان الدكتور أن تتمسك بالتفاتها الصحيحة إلى أن ابن الفقيه لم ترد في نسبه نسبة «الزيَّات» لتنتقل لتصحيح ما وقع فيه ابن العديم أو ناسخ مخطوطة كتابه من خلط بين ابن الفقيه و الزيَّات، لكنَّها لم تفعل؛ لأنَّ الأمر اختلط عليها أيضاً.

ورغم أنها ترجمت جميع رجال السند المذكورين في هذه الصفحة، لكنَّها لم تترجم «إبراهيم بن الجنيد»، فخالفت بذلك ما اشترطته على نفسها من أنها عملت على «التثبت من كل كلمة والتأكد من كل معنى»؛ والواضح أنها لم تجده في المصادر التي بين يديها فسكتت عنه؛ والسبب في غموض اسمه عليها هو سقوط اسم أبيه من اسمه التام؛ ذلك أنَّ اسمه هو «إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد المعروف بالختلي»، وهو معروف؛ لأنَّه كان من الزهَّاد والعبَّاد، وهو صاحب كتاب (الزهْد والرَّقَائِق) كما نصَّ على ذلك الخطيب البغدادي الذي ترجمه^(٢)، وقد يُختصر اسمه فيقال «إبراهيم بن الجنيد»^(٣).

٢. ترجمت «أبا عبد الله جعفر بن محمَّد» (٦٩٠/٢)، على أنه «جعفر بن محمَّد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله الحسني، إمام صدوق، توفي سنة ١٣٨هـ»، ثمَّ أحالت على مصدرها الذي اقتبست منه المعلومة وهو (تاريخ مدينة السلام)^(٤)، لكنَّها لم تُحسن النقل من هذا المصدر؛ فاسمه الصحيح الوارد في (تاريخ مدينة السلام) هو «جعفر بن محمَّد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن

(١) بغية الطلب، ٦٦/١، ٨٨، ١٧٨، ومواضع أُخر.

(٢) تاريخ مدينة السلام: ٣٥/٧.

(٣) ينظر مثلاً: تاريخ جرجان للسهمي: ١٨٧، ٤٠٣؛ تاريخ مدينة السلام: ٢٦/١٣، ٢٢٢/١٤؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٤٢٤/١٤، ٣٣/٢٤، ١٢٩/٣٢...

(٤) ينظر تاريخ مدينة السلام: ١٠٩/٨.

الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أبو عبد الله^(١)، وليس ما كتبه الدكتور. ومع ذلك، فإنّ هذا الذي ترجمته الدكتور ليس هو المذكور في الخبر؛ فالصحيح أنّ المرويّ عنه هنا هو أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين السّبط بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو الإمام المعروف المتوفّي سنة (١٤٨هـ)، بدليل أنّ اسمه ألحق بعبارته (حجّته)، وهي الجملة التي وردت ملحقة باسمه في: (٥٥٤/١، ٦٥٨ / ٢، ٦٨٩)؛ وعادةً ما يُلحق اسمه أيضاً بـ (عليه السلام). والأمر الثاني هو أنّ جعفرًا الذي توهّمته ونقلت ترجمته من (تاريخ مدينة السلام) كان قد توفّي سنة «ثمان وثلاث مئة» (٣٠٨هـ)، كما نصّ على ذلك الخطيب البغداديّ الذي اقتبست منه ترجمته^(٢). لكنّ الدكتور قرأت «٣٠٨» على أنها «١٣٨»؛ والسبب في هذا الغلط هو أنها جرّأت جملة «ثمان وثلاث مئة» إلى ٨، ٣، ١ (ثمان، ثلاث، مئة)، وقرأتها من اليسار متسلسلةً فأصبحت (١٣٨).

٣. ومما غلطت فيه ما كتبه في فهارس الأعلام: «جعفر بن محمّد (أبو عبد الله الباقر)» (٩١٢/٢)؛ والصواب هو «أبو عبد الله الصادق»، إذ المعنيّ هنا هو الإمام جعفر بن محمّد الصادق نجل الإمام محمّد الباقر عليه السلام.

٤. ورد في النصّ: «وقال يعقوب بن إسحاق: سمعتُ أبي يقول: سمعت يزيد بن هارون...» (٣٩١/١)؛ فكتبتُ في الهامش أنّ الراوي هنا هو «يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ»، وكتبتُ ترجمته. والصواب هو أنّه كان ينبغي لها أن تبحث عن مَنْ اسمه (إسحاق) ويكنّى (أبا يعقوب) ويروي عن يزيد بن هارون حصراً؛ وقد وجدنا أنّ ثلاثة رواة اسم كلّ واحد منهم هو إسحاق، يروون عن يزيد بن هارون، ثمّ وجدنا أنّ واحداً منهم يكنّى (أبا يعقوب) وهو إسحاق الكوسج؛ وبذلك علمنا أنّ هذه الصفة لا تنطبق على إسحاق الحضرميّ الذي يكنّى (أبا محمّد)، بل تنطبق على أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المتوفّي سنة (٢٥١هـ)، الذي قال المزيّ في

(١) تاريخ مدينة السلام: ١٠٩/٨.

(٢) ينظر تاريخ مدينة السلام: ١٠٩/٨.

ترجمته: إنَّه كان يروي عن يزيد بن هارون بن زاوي الواسطي^(١). إذًا فالراوي المعني هنا في الخبر هو يعقوب بن إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، وليس الحضرمي كما توهمته الدكتوراة الحدّاد.

٥. في النقاش الذي دار بين عبد القاهر الواسطي والحسين ابن أبي سرح، توجه الواسطي بالخطاب إلى ابن أبي سرح وهو مواطن همذاني: «وقال شاعركم أيضاً أحمد بن بشار يذم بلدكم ويذكر شدة برده...»، عرّفت الدكتوراة في الهامش (٥٨٠/١) بالشاعر أحمد بن بشار، فقالت: إنَّه «أحمد بن بشار بن بيان بن سماعة... أبو العباس الأنباري»، وأحالت على (تاريخ مدينة السلام) للخطيب البغدادي (المنتظم) لابن الجوزي، ولو أنعمت النظر في هذين المصدرين وكذلك في (تاريخ مدينة دمشق) حيث تُرجم هناك^(٢)، لوجدته أيضاً يروي عن الأنباريين وهم يروون عنه، وهذا يعني أن الرجل لم يكن همذانياً، بل إنه كما هو واضح من أهل الأنبار، وهو من رجال الحديث، ولم يُشر إلى أنه شاعر، والصحيح أن أحمد بن بشار هو شاعر من أهل همذان، ولا علاقة له بالأنبار، ويؤيّد ذلك أن الواسطي في هذه المحاوراة كان قد خاطب ابن أبي سرح بقوله: «وقال شاعركم أحمد بن بشار»، أي شاعركم الذي هو من أهل همذان.

٦. في (٤٩٩/١)، ورد: «وقال أبو عبد الله محمّد بن إسحاق: رأيت الحسين بن أبي سرح في المنام...»، فسارعت إلى القول بأنّ أبا عبد الله محمّد بن إسحاق هو والد مؤلف الكتاب؛ وهذا وهم واضح؛ ذلك أنّ والد ابن الفقيه هو أبو أحمد^(٣)، وليس أبا عبد الله؛ ولذا ينبغي البحث عن «محمّد بن إسحاق» آخر يُكنّى (أبا عبد الله).

٧. قولها في المقدّمة: «ابن الحائك الهمذاني» (٥٧/١) (بضبط الميم بفتح، وأتبعها

(١) تهذيب الكمال للمزي: ٤٧٥ / ٢.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٩٦/١٦؛ انظر أيضاً: بغية الطلب لابن العديم: ٣٠٤٤/٧.

(٣) نصّ على ذلك ياقوت في معجم الأدباء: ٢٠٠ / ٤، ويوجد بعض هذه الترجمة في التدوين للرافعي القزويني: ٣١ / ١.

بحرف الذال المفتوح)، والصواب أنه «الهمداني» (بسكون الميم وبعده دال)، نسبةً إلى (همدان) إحدى مشاهير قبائل اليمن، وهو الحسن بن أحمد بن يعقوب، ويُعرف بابن الحائك، صاحب المؤلفات الشهيرة، ومنها كتاب (صفة جزيرة العرب) الذي انتفعت منه الدكتورة الحدّاد في تحقيقها.

٨. وفي (١٧٥/١)، ارتكبت الغلط نفسه حين كتبت «ابن عياش الهمداني» بالذال، وعرفت به في هامش الصفحة نفسها على أنه «الهمداني»، وكتبته بالذال أيضاً في فهرس الكتاب (٩٢٤/٢)؛ والصواب أنه «الهمداني» بالذال، وهو عربيّ صليبيّ من قبيلة همدان.

٩. حين ذكر ابن الفقيه القائد العسكريّ «محمد بن أوس وصعاليكه القادمين مع سليمان بن عبد الله...» (٣٣٣/١)، ترجمته في الهامش فقالت: إنه «محمد بن أوس الأنباري»، والرجل لم يكن أنبارياً، بل هو بلخيّ، وبهذه النسبة ذكره الطبري^(١) وغيره.

تغيير من غير إشعار

كانت أحياناً تغيّر في النصّ المخطوط من غير أن تخبر القارئ بذلك:

١. فمثلاً نجد في المخطوطة: «وأنشدني أبو نصر، رجل من أهل قصر اللصوص»، فكتبته: «وأنشدني أبو نصر، رجل من الأهواز من أهل قصر اللصوص» (٤٩٨/١)، حيث زادت من عندها جملة «من الأهواز»، وأقحمتها في النصّ؛ ولا ندري السبب في هذه الزيادة.

٢. ومن زياداتها أنها جاءت إلى مجموعة من المدن في (كورة سابور) فقالت: «والجنيد والرامجان والدينينجان والشاهجان» (٤٧٠/١)، والدينينجان غير موجودة في مخطوطة كتاب ابن الفقيه، وقد اقتبستها من ابن خرداذبه^(٢)؛ وكان ينبغي لها أن تشير إلى ذلك في الهامش.

(١) ينظر مثلاً: تاريخ الرسل والملوك: ٢٧١/٩، ٣٩٩...

(٢) ينظر المسالك والممالك لابن خرداذبه، ٤٥.

تراجم بعمليات تجميل أو مسخ

إن أخطر ما مارسته الدكتور سهير الحدّاد في عملها بهذه المخطوطة هو أنّها حينما لا تجد في المصادر ترجمة أحد الأشخاص أو الرواة المذكورين في النصّ، كانت تبادر إلى إجراء عملية تغيير لبعض ملامحه بما يشبه عملية جراحية تجميلية لتظهر شخصية ثانية، ثمّ تقوم بكتابة ترجمة الشخصية الثانية أي الشخصية المختلقة التي قامت هي بمنحها ملامح جديدة لتكون مطاوعةً لافتراضاتها:

١. من ذلك مثلاً أنّها جاءت إلى هذا السند: «ذكر بعض أهل الكوفة قال: سألت حازماً أبا عبد الله الضَّبِّي...». والاسم واضح جداً بهذه الصورة في المخطوطة؛ ولما لم تجد ذكراً لأبي عبد الله حازم الضبّي في كتب التراجم التي لديها انبرت إلى وضع نقطة فوق الحاء، فتحوّل إلى «خازم»، وأردفت ذلك بحذف لقبه «الضبّي»، وكتبت «السلميّ»، فأصبح الاسم لديها: «سألت حازماً أبا عبد الله السُلَميّ...»، ثم انتقلت إلى الهامش فعرفت بهذه الشخصية الجديدة، وليتها توقفت عند هذا الحد، حيث حوّلت هذه المرة كنيته «أبا عبد الله» إلى اسم له فقالت في هامش الصفحة: «عبد الله بن خازم السُلَميّ، أمير خراسان، أحد فرسان العرب في الإسلام...» (١٩٦/١)!!! وتلفّ الحيرة عقل القارئ وعينه اللتين ينقلهما في وسط هذه الفوضى.

٢. وهذه عملية تجميل أخرى لملامح «إبراهيم بن الشَّمَّاس الطالقاني»: إذ حذفّت «ال التعريف» من «الشَّمَّاس» ليصبح الاسم «شَمَّاساً» مجرداً، ثم منحته كنية «أبي إسحاق»، وحذفت لقبه «الطالقاني»، ومنحته لقباً جديداً هو «السمرقندي»، بعدها انتقلت إلى الهامش لتعرف به، ولنكتشف أنه «إبراهيم بن شَمَّاس، أبو إسحاق السمرقندي» (!). وهذه مجازفة منها؛ ذلك أنّ جميع من ترجموا إبراهيم السمرقندي هذا لم يوردوا نسبة «الطالقاني» في نسبه، ممّا يدلّ على أنّه ليس المعني، خصوصاً وأنّ ترجمته لدى من ترجموه تضمّنت تفاصيل دقيقة من حياته^(١)، ولو كان الرجل

(١) ينظر مثلاً: تاريخ مدينة السلام: ٥/٧ - ٨؛ تهذيب الكمال: ١٠٥/٢ - ١٠٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي:

سمرقندياً لكتبوا هذه النسبة وحذفوا «الطالقاني» من اسمه أو لكتبوهما معاً. هذا فضلاً عن أنها ذكرت في فهرس الأعلام على أنه ورد في موضعين من الكتاب هما (٣٩٦/١ و ٧٧٣/٢) والصواب أنه مذكور في (٧٧٣) فقط.

ونذَّكر هنا أنه ليس من حقِّ الدكتور أن تحذف شيئاً من النصِّ المخطوط الذي بين يديها أو تزيد فيه من غير أن تشير إلى ذلك في هامش الصفحة مع ذكر السبب، حتى لو كان الحذف أو الزيادة يطال «ال التعريف»، أو حرفاً من حروف الجر.

٣. ومثلما كانت الدكتورة الحدّاد تقوم بعمليات تجميل لبعض الأسماء لتتلاءم مع ما تنوي التعريف به، قامت بعملية مثيرة للاهتمام حقاً وهي مَسْخُ الاسم، وهو أكثر ما رأيناه في أخطائها بتعاريف الأعلام غريبة؛ فحين انبرت لترجمة شاعر ذُكر أنه «أبو شَدَقَمِ الْعَنْبَرِيِّ»، قرأت «شدمقم» على أنها «أشعث»، وقرأت «العنبري» على أنها «الصنعاني»، ثم قالت في الهامش إنه «أبو الأشعث الصنعاني»، شراحيل بن شرحبيل بن كليب بن أدة، نزل بأخرة^(١) دمشق... (١٦٩/١). ولو أن هذا الاسم يشترك ولو باسم واحد مع أبي شدمقم العنبري لقلنا إن الأسماء «تشابهت» عليها؛ لكن لا توجد إطلاقاً أية علاقة بين الاسمين، سوى وجود حرف الشين في كليهما، ونشير أخيراً إلى أن ياقوتاً، ذكره باسم: آدم بن شَدَقَمِ الْعَنْبَرِيِّ^(٢)

٤. وشبيه بهذا المَسْخُ ما فعلته الدكتورة في الخبر الذي ذُكر فيه «الوليد البغدادي القاص»، وقد كتبه «الوليد البغدادي القاضي» (٣٨٧/١)، وسواء أكان القاص أم القاضي، فقد عرّفت به في الهامش بقولها: «خلف بن الوليد الجوهري، أبو الوليد البغدادي، سكن مكة...». وهو وهم شنيع، فالرجل هو «الوليد»، لكنّها ترجمت شخصاً آخر اسمه «خلف»، وصاحبنا هو «الوليد»، فترجمت آخر كنيته «أبو الوليد». ولا علاقة بين الاثنين، فهذا وليدٌ وذاك خَلَف.

٥. ومن المَسْخُ ما صنعته باسم الشاه بن ميكال، الإداري الذي استعمله المقتدر على

(١) كذا كتبها الدكتورة، وسنبحثها لاحقاً.

(٢) معجم البلدان، ٣٧٣/٣.

مملكة الأهواز^(١). وهو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن ميكال المتوفى سنة (٣٠٢هـ)، وإنما لُقّب بالشاه؛ لكون نسبه ينتهي إلى الملك الساسانيّ يزدجرد الثاني^(٢). وحين أرادت التعريف بالشاه ابن ميكال في هامش الصفحة (٣٥٣/١)، عرّفت به فقالت: إنّه «إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال، أبو العباس؛ وهذا وهمٌ شنيع، فالصحيح أنّ إسماعيل هذا هو نجل الشاه بن ميكال، وذلك واضحٌ من اسمه، وقد توفّي سنة (٣٦٢هـ)؛ وكان ينبغي لها أن تعرّف بالأب الوارد في الخبر وهو الشاه الذي اسمه عبد الله، وليس بابنه إسماعيل. وللشاه عبد الله هذا وابنه إسماعيل أهدى ابن دريد مقصورته التي امتدحهما فيها^(٣).

٦. ورد لدى ابن الفقيه في أحد الأسانيد راو اسمه «إبراهيم بن رويم الخوارزمي»، فغيّرت اسمه ليصبح «إبراهيم بن أدهم الخوارزمي» (٧٨٤/٢)، وهو تصرف لا وجه له إطلاقاً خصوصاً وأنّ كلمة (رويم) وردت واضحة في المخطوطة وقد وضع الناسخ ضمة فوق الراء.

٧. ومن تعاريفها التي شابها الغلط قولها إنّ «الكيانيتين أُمَّة من النبط كانوا ملوكاً بالعراق قبل الفرس» (٤٨٥/١)، وقد نقلت هذا التعريف من (معجم البلدان) لياقوت^(٤)، ولا شك في أنّه تعريف غير صحيح، فالصواب أنّ الكيانيتين هم ملوك فرس في عهودهم الأسطورية، وعلى حدّ تعبير العروزيّ السمرقنديّ: «ملوك العصر وجابرة الزمان كالبيشداديين والكيانيتين والأكاسرة والخلفاء»^(٥)، ويعبّر كريستنسن عن عصرهم «بالأزمة الخرافية أيام الكيانيين»^(٦)؛ ويقول الدكتور محمد معين: إنهم «الأسرة

(١) ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٦/١٦ - ١٥٧.

(٢) ينظر تاريخ نيسابور: ١٥٦، تاريخ بيهق: ٢٣٧.

(٣) ينظر معجم الأدباء لياقوت: ٧٢١/٢؛ مروج الذهب للمسعودي: ٢١٥/٥؛ شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي: ٦٠، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٣٩/٣.

(٤) معجم البلدان لياقوت: ٨٦٨/١.

(٥) چهار مقاله للنظامي العروزي: ١٢١.

(٦) إيران في عهد الساسانيين: ٢٠١.

الملكية الثانية من العصر الأسطوري لإيران^(١)؛ ولا علاقة لهم إطلاقاً بالنبط الشعب العربي الذي سكن الشمال الغربي من جزيرة العرب^(٢).

من أغلاطها في الضَّبْطِ

١. كتبت: «فارس عَصَبْتْنَا» (٤٥٩/١)، والصواب عَصَبْتْنَا. وهناك فرقٌ كبيرٌ بين الاثنين، ففي لسان العرب: «عَصَبَةُ الرَّجُلِ: بَنُوهُ وَقَرَابَتُهُ لِأَبِيهِ...، وَالْعُصْبَةُ وَالْعِصَابَةُ: جَمَاعَةٌ مَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ»^(٣). ثم جاءت في (٤٦٠/١) حين ضبطتها «عَصَبْتْنَا»، حيث وضعت على الصاد فتحةً وأهملت العين والباء!!

٢. ومن أغلاطها، أنها ضبطت عبارة «كُنْ صَيْقَلًا»، بصورة «كُنْ صَيْقِلًا» (٦٩١/٢)، ولا ندري السبب في تحويلها الكلمة إلى صيغة المبالغة؟ ذلك أن كلمة «صَيْقِل» واضحة جداً في المخطوطة؛ جاء في لسان العرب: «الصَيْقِلُ: شَحَاذُ السُّيُوفِ وَجَلَاؤُهَا، وَالْجَمْعُ صَيَاقِلٌ وَصَيَاقِلَةٌ...، وَالصَّيْقِيلُ: السَّيْفُ»^(٤). ثم كتبت في الصفحة التي بعدها اسم الراوي الذي يحمل هذه الصفة بصورة «أبو إسماعيل^(٥) الصَيْقِل»، وهي صورةٌ صحيحةٌ، لكنها كتبت مشوّهاً في فهرس الكتاب بصورة «أبو إسماعيل الصَّيْقِل» بتقديم القاف على الياء (٩٠٧/٢).

٣. ومن أغلاطها في الضبط قولها: «أصحابُ اللَّبْنِ» (٩٤٦/٢)، وكانت قد أوردت الكلمة في (٥٢٤/١)، بصورة (اللَّبْن) وأهملت ضبط الباء؛ والصواب هو اللَّبْن، وهو قطع الطين المجفّف المستعمل في البناء^(٦).

(١) فرهنگ فارسي، قسم الأعلام (كيانيان).

(٢) يمكن مراجعة تفاصيل عن هذا الشعب في معجم الحضارات السامية: ٨٣٦.

(٣) لسان العرب (عَصَبَ).

(٤) لسان العرب (صَقَل).

(٥) كذا طبعته بوضع ضمة على اللام، والصواب حذفها فهو مضاف إليه يُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٦) ينظر لسان العرب (لَبَن).

٤. ومن مجازاتها أنها جاءت إلى دعاء الإمام عليّ عليه السلام على أهل الكوفة الذي قال فيه: «مَيِّتَ اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا يُمَاتُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ»^(١)، فكتب «مَيِّتَ»، و«يُمَاتُ» بالتاء فصارت الجملة عندها: «مَيِّتَ اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا يُمَاتُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ» (١٠٩/١) بتاءين، وهو - لا كلام - لا وجه له، إذ كيف يكون موت الملح بالماء؟ ثم أحالت على كتاب (المعرفة والتاريخ) للفسوي، حيث ورد فيه هذا الدعاء، من غير أن تنتبه إلى أن محقق الكتاب الدكتور أكرم العمري قد سها قلمه عن هذا الغلط فلم يصححه، فوقع هذا التصحيف في العبارة، والصواب هو بالشاء «مَيِّتَ، يُمَاتُ». ففي لسان العرب: «مَاتَ الشَّيْءُ مَيِّتًا: مَرَسَهُ؛ وَمَاتَ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ: أَذَابَهُ؛ وَكَذَلِكَ الطِّينُ»^(٢).

٥. وضبطت كلمة «الخصي» بصيغة «الخصي» (٢٣٠/١)، والصواب «الخصي» بفتح الخاء وكسر الصاد، وهو الذي جُبَّتْ خِصْيَتَاهُ^(٣).

٦. ضبطت «الملاحة التي برستاق يقال لها فراهان» (٦٢٢/٢)، بصورة «مَلَّاحَةٌ»، وهو ضبطٌ صحيحٌ؛ لكنها كتبتُها في فهارس الكتاب «مَلَّاحَةٌ» (٨٩٦/٢)، ولا معنى لها، فالصواب هو ما كتبتُ أولاً.

٧. ضبطت هذا الفعل الوارد في بيت شعر وهو يصف صوتَ حِصَانٍ: «أَنْ يَحْمَحِمَ» بصورة «يُحْمَحِمَ» (٤٩٩/١)، والصواب كسر الحاء الثانية. وقد نقل ابن منظور عن الأزهرى قوله: «كأنه حكاية صوته إذا طلب العلف أو رأى صاحبه الذي كان ألقه فاستأنس إليه»^(٤).

٨. ومن أوهامها أنها كتبتُ عجز البيت الثالث من هذه المقطعة: «أصبحوا في مطارق الأرجوان» (٤٩٩/١)، و«مطارق» لا وجه لها هنا إطلاقاً، والصواب مطارف، جمع مِطْرَفٍ وهو «واحد المطارف، وهي أردية من خَزٍّ مربعة لها أعلام»^(٥).

(١) نهج البلاغة: ٦٥/١. والجملة هناك بصيغة الدعاء: «اللَّهُمَّ مِتْ قُلُوبَهُمْ كَمَا يُمَاتُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ».

(٢) لسان العرب (مَيِّتَ).

(٣) ينظر لسان العرب (خَصَا).

(٤) لسان العرب (حَمَمَ).

(٥) مختار الصحاح (طَرْف).

٩. عند ذكر خبر واقعة سماع أم المؤمنين نباح كلاب الحوآب، فقالت: «رُدُونِي رُدُونِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَيُّ نِسَائِي ^(١) تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْهُوَآبِ؟» (١٥١/١). ولا نعلم من أين جاءت الدكتورورة برسم فعلي الأمر «رُدُونِي رُدُونِي»، بفتح الدالين وتشديدهما؟ هذا فضلاً عن غلطها في كتابة «نِسَائِي» بالألف المقصورة مع ألف صغيرة فوقها، بينما حقها أن تكون بالياء. ثم جاءت في الهامش لتكتب: «رودني»، بتقديم الواو على الياء. وهكذا فإن الحيرة ستلغف ذهن القارئ غير المتخصص في ثنايا هذه الفوضى.

١٠. عن مدينة واسط، أن أحدهم سُئل أن يشهد على دار اشترت بواسطة، فقال: لا أشهد. وحين سُئل عن السبب، قال: «لأنَّ الحجاجَ غَضِبَ عليها» (١٩٦/١)، والصواب «غَصِبَ»، لأنه لما بنى قصره نهب أبواباً له من أملاك الناس، وهو ما سيذكره ابن الفقيه بعد قليل بقوله: «ونقل الحجاج إلى قصره والمسجد الجامع أبواباً من زُنْدُورْدِ والدُّوْقَرَةِ ^(٢) [وداروساط] ودير ماسرجسان وسرايط. فضجَّ أهل هذه المدن وقالوا قد غَصَبْنَا على مدنا وأموالنا، فلم يلتفت إلى قولهم» (٢٠٢/١ - ٢٠٣).

١١. وضبطت كلمة «قهنذز» بصيغة «قَهْنَدَز» (انظر مثلاً: ٧٨٦/٢، ٧٩٠)، ثم ضبطته «قَهْنَدَز» (٧٧٢، ٧٦٩/٢)، وأهملت ضبط الدال؛ ثم جاءت في الفهارس (٨٨٩/٢)، لتضبطه بصورة «قَهْنَدَز»، فضبطت فقط حرفي الهاء والنون وأهملت القاف والدال. والصواب هو «قُهْنَدَز»، والاسم مؤلف من كلمتين: «قُهْن»، وأصلها «كُهْن»، وتعني القديم؛ ومن «دَز»، وتعني القلعة؛ وقد كتبها الدكتور معين في معجمه المعروف (فرهنگ فارسي) وقال: «قُهْنَدَز: هو اسم لعدد من القلاع في الماضي» ^(٣). فهي إذاً «القلعة القديمة». يقول ماركوارت: «كان هنري يول مصيباً عندما كان يفتش عن ورواليز في قندوز

(١) فضلاً عن أنها كتبت آخر كلمة (نسائي) بالألف المقصورة، فإنها وضعت فوق الألف المقصورة ألفاً صغيرة (لم تتمكّن من طباعتها)، لتثبت أن آخر الكلمة ألف مقصورة وتُلغف «آ».

(٢) طبعتها الدكتورورة الحداد بصورة «الدُّرُوقَرَةِ». وقد علّقنا على ذلك في بحثنا هذا.

(٣) فرهنگ فارسي: (قهنذز).

الحالية التي هي في الحقيقة قُنْدَز = قلعة قُهَنْدَز»^(١)، ويُقال لها «كُهَنْدَز» أيضاً، حيث ورد في برهان قاطع: «كُهَنْدَز» على زنة «مُهَنْدَس»، وهي قلعة قديمة من قلاع بدخشان^(٢). أما ضبط ياقوت للكلمة في (معجم البلدان) (٢١٠/٤)، من أنّها «قَهَنْدَز»، ففيه نظر؛ لأنه قال: «هي لغة لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة؛ وأكثر الرواة يسمّونه قُهَنْدَز وهو تعريب كُهَنْدَز معناه القلعة العتيقة»^(٣)، فهذا لفظ أهل خراسان، والصواب ما أثبتناه وهو «قُهَنْدَز»، و«كُهَنْدَز»، ذلك أنّ أهل كلِّ بلد أدري بأسماء مدنه ومواضعه، ومع ذلك ضبطها ابن باطيش بـ «القُهَنْدُزِي»^(٤)، ويمكن القبول به على أنّ يكون لقُهَنْدَز التي في هراة، التي يقول الأستاذ أكبر عشيق: إنّها كوندوز وكوندوز ويُقال لها اليوم قُنْدُوز^(٥)، ومنها العالم المعروف سليمان القُنْدُوزِي الحنفيّ صاحب (ينابيع المودّة)، وضبطها ماركوارت بصيغة قُنْدُز، وقال: إنّها تقع قريباً من وِرْوَالِيَز (وَلَوَالِج)^(٦).

١٢. وطبعْتُ اسم «الطاربند»، بصيغة «الطاربند» (٧٧٥/٢)، مع أنّ رسم الكلمة الصحيح واضح في المخطوطة وهو «الطاربند»^(٧)، والغريب أنّ هذه الكلمة طُبعت في طبعتي لكتاب ابن الفقيه بصيغة «الطاربند»، ولا أدري إن كنتُ أنا كتبتها كذلك أم أنّ منضد الحروف طبعها بهذه الصيغة الغلط، لكن على أية حال فإنّ الدكتوراة الحدّاد طبعتها بالصيغة الغلط أيضاً.

١٣. ضبطتُ اسم الشاعر جرير: «جرير بن عطية بن الخطفي» (٩١١/٢)، بياء في آخر اسم جدّه، والصواب أنّه بالألف المقصورة: الخَطْفَى.

(١) إيران شهر بر مبنای جغرافیای موسی خورنی لجوزیف مارکوارت: ١٦٩.

(٢) برهان قاطع: (کهن دز).

(٣) معجم البلدان: ٢١٠/٤.

(٤) التمييز والفصل لابن باطيش: ٤٠٤/١.

(٥) تعليقاته على تاريخ بخارى، خوقند، وكاشغر لشمس البخارائي: ٢٢٦.

(٦) وهَرُود وأَرَنْگ: ٥٣.

(٧) وردت بصيغتها الصحيحة هذه لدى الطبري في تاريخ الرسل والملوك: ٦٠/٧، ٦٣؛ وفي الخراج وصناعة الكتابة لقدامة: ٤٠٨.

١٤. ضبطتُ اسمَ الخطيبِ المصقِّعِ البليغِ ابنِ القريةِ بصورةَ «ابنِ القَرِيَّةِ» (١٤٢/١)، ثمَّ ضبطته في كَشَافَاتِ الكِتَابِ بصورةَ «ابنِ الفَرِيَّةِ» (٩٣١/٢)، حيثُ تَرَكْتَ حَرَفَ القَافِ عُفْلًا مِنَ الضَّبْطِ. والصوابُ هو أَنه ابنُ الفَرِيَّةِ بِكسْرِ القَافِ؛ بل وهكذَا ضُبِطَ فِي المِصْدَرِ الَّذِي اقْتَبَسْتَ الدِكْتَوْرَةَ الحَدَّادِ بِهَامِشِ الصَّفْحَةِ المَذْكُورَةِ تَرْجَمْتَهُ مِنْهُ، أَعْنِي كِتَابَ (المؤتلف والمختلف) للدارقطني، والقَرِيَّةُ هِيَ أُمُّهُ^(١).

١٥. تعريفها (العَلْهَزُ)، إذ نقلتُ من تاجِ العروسِ: «نَبَاتٌ يَنْبِتُ بِبِلَادِ بَنِي سُلَيْمٍ، لَهُ أَصْلٌ كَأَصْلِ البَرْدِيِّ» (٦٠١/٢). ولكن لَمَّا كَانَ الكَلَامُ يَدُورُ حَوْلَ الأَطْعِمَةِ الَّتِي يَصْنَعُهَا الإِنْسَانُ أَوْ يَشْوِيهَا لِأَكْلِهَا وَلَيْسَ النَبَاتَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَالْمُنَاسِبُ هُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي وَرَدَ فِي (تاجِ العروسِ) أَيْضًا قَبْلَ هَذَا التَّعْرِيفِ، وَهُوَ: «العَلْهَزُ: طَعَامٌ مِنَ الدَّمِ وَالْوَبَرِ كَانَ يُتَّخَذُ فِي أَيَّامِ المَحَاجَةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنْ يُخَلَطَ الدَّمُ بِأَوْبَارِ الإِبِلِ، ثُمَّ يُشْوَى فِي النَّارِ»^(٢)، وَهُوَ المَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَوَّلًا عِنْدَ وَرُودِ هَذِهِ الكَلِمَةِ.

١٦. حين جاءت لنبوءة تحدّث عن أبي جعفر المنصور كتبتهَا: «رَجُلٌ مِنَ وِلْدِ العَبَاسِ يُقَالُ لَهُ عِبْدُ اللهِ، رَخَّصَ الشُّعْرُ» بِكسْرِ راءِ الشُّعْرِ (٣٨٢/١)، ثُمَّ فَسَّرْتُ فِي الهَامِشِ مَعْنَى ذَلِكَ بِالقَوْلِ: «رَخَّصَ الشُّعْرُ: إِذَا سَهَّلَ وَتيسَّرَ. والمعنى أَنَّ أبا جعفر كان يقول الشعر بالسليقة. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة [ر خ ص] ج ٧، ص ٢٧٣!!! قلتُ: إِذَا كَانَ الأَمْرُ كَمَا تَصَوَّرْتَهُ الدِكْتَوْرَةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ «رَخَّصَ الشُّعْرُ»، لِأَنَّ «الشُّعْرَ» هُنَا سَيَكُونُ فاعِلًا لِلْفِعْلِ «رَخَّصَ»، فَلِمَاذَا أوردته بالكسر «الشُّعْرُ»؟

لا ندرى كيف طرأ هذا المعنى الأغرَبُ مِنَ الغَرِيبِ عَلَى ذَهْنِهَا، فَتَصَوَّرْتَ أَنَّ «الشُّعْرَ» بِفَتْحِ الشَّيْنِ هُوَ «الشُّعْرُ» بِكسْرِ الشَّيْنِ؟

ونقولُ لِلدِكْتَوْرَةِ: إِنَّ الصَّوابَ هُوَ: «رَخَّصَ الشُّعْرَ»، أَي أَنَّ شَعْرَ رَأْسِهِ ناعِمٌ، ذَلِكَ أَنَّ «الرَّخْصَ» تَعْنِي الناعِمَ، ففِي (تاجِ العروسِ): «أَمْرَأَةٌ رَخَّصَةُ البَدَنِ، إِذَا كَانَتْ ناعِمَةً

(١) انظر كتاب المعارف لابن قتيبة: ٤٠٤.

(٢) تاج العروس للزبيدي: (عَلْهَزَ).

الجِسْم»^(١)؛ وغالباً ما كان المؤرّخون يذكرون - فضلاً عن الصفات المعنوية للخليفة- صفاته الجسدية ومنها صفة شَعْر رأسه كقولهم: إِنَّهُ كَانَ «جَعَدَ الشَّعْر»، أو «أَسْوَدَ الشَّعْر»^(٢)، ومن ذلك ما قيل في وَصَف الخليفة المنصور: «فتىَّ أَسْمَرُ اللون رقيقُ الشُّمْرَة، مَوْقُرُ اللَّمَّة، خفيفُ اللَّحْيَة...»^(٣). و«اللَّمَّة»: «الشَّعْر الذي يجاوز شَحْمَة الأذن؛ فإذا بلغ المنكبين فهي جُمَّة»^(٤)

١٧. في (٥٧٣/١)، كتبتُ صدر هذا البيت: «زَهْرًا زَهَتْ غُرر الرِّياضِ بُنُورِهِ»، بضمّتين على الباء والنون! والصواب «بِنُورِهِ»، والتَّوْر بفتح النون «الرَّهْرُ الأَبْيَضُ»^(٥)، بينما تصوّرتَه الدكتورَة «النُّور»، أي الضوء، فضلاً عن أنّها نسيّت وضع التنوين على كلمة «زَهْرًا» فكتبتها «زَهرا».

١٨. في فهارس الفرق والطوائف أوردتُ المادة الآتية: المُنَجِّمون (أصحاب الأثر) (٩٥٨/٢). وهذا غلطٌ، فهاتان طائفتان لا واحدة؛ والسبب في تفسيرها «المنجمين» بأنهم أصحاب الأثر هو رؤيتها قول المؤلف: «ما ذكَّره المُنَجِّمون وأصحابُ الأثر» (٣٤٣/١). والصواب أن (أصحاب الأثر) هنا هم القافّة، وهم لا علاقة لهم بالمنجمين، قال نشوان الحميري: «القافة: جمعُ قائف، وهو الذي يعرف الأثر والشَّبه في النَّسب»، وقال أيضاً: «الذي يعرف الأثر ويعرف شبه الرجل في ولده وإخوته»، كما ذكر قيافة الأثر فقال: إنَّ قائفينِ رأياً أثرَ بعير، فقال أحدهما إنه جمل، وقال الآخر إنه ناقة...^(٦). ونجد لدى ابن النديم كتاب «القيافة والقائل والزَّجر»^(٧).

١٩. في (٣٠٧/١): «مجالسة العطارين تورث التَّجميش»، ولَمَّا لم تكن تعرف التجميش،

(١) تاج العروس (رَخَص).

(٢) مختصر التاريخ لابن الكازروني: ١٥٤، ١٦٨.

(٣) تاريخ مدينة السلام: ٢٤٥/١١؛ مختصر التاريخ: ١١٤.

(٤) مختار الصحاح للرازي (لَمَم).

(٥) فقه اللغة للثعالبي: ٨١.

(٦) شمس العلوم لنشوان الحميري: ٥٦٦٦/٨، ٥٦٧٧.

(٧) الفهرست لابن النديم: ١١٦.

فقد كَتَبَتْهَا «التجميس»، ثم عَرَفَتْ بِهَا فِي الْهَامِشِ: «التجميس الجمود وَقَلَّةُ الْاِكْتِرَاثِ»، وَأَحَالَتْ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ. نَعَمْ، لَقَدْ قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «جَمَسَ وَجَمَدَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ»^(١)، لَكِنِ التَّجْمِيسُ بِمَعْنَى التَّجْمِيدِ لَا وَجَهَ لَهُ هُنَا إِطْلَاقًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْكَلِمَةَ هِيَ «التجميش»، فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: «الْجَمَشُ: الْمُعَاذِلَةُ ضَرْبٌ بِقَرِصٍ وَلَعِبٍ، وَقَدْ جَمَشَهُ وَهُوَ يُجَمِّشُهَا أَيْ يُفَرِّصُهَا وَيُلَاعِبُهَا»^(٢). وَالْعَطَّارُونَ هُمْ بَاعَةُ الْعَطُورِ، وَمَنْ يَجَالِسُهُمْ يَتَعَلَّمُ مِنْهُمْ لُغَتَهُمْ فِي الْكَلَامِ الرَّقِيقِ وَالْغَزْلِ؛ لَكُونَ زَبَائِنُهُمْ غَالِبًا مَا يَكُنُّ نِسَاءً وَفَتَيَاتٍ، فَيَسْتَعْمِدُونَ مَعَهُنَّ اللُّغَةَ الرَّقِيقَةَ.

٢٠. فِي ذِكْرِ أَسْمَاءِ مَنْتُوجَاتِ خِرَاسَانَ، وَرَدَتْ كَلِمَةُ الْخَتُو (٦٤٥/٢)، فَفَسَّرَتْهَا الدُّكْتُورَةُ بِالْقَوْلِ: «الْخَتُو: نَوْعٌ مِنَ الثِّيَابِ جَيِّدَةُ النَّسِجِ رَفِيعَةُ الْخِيُوطِ»، وَأَحَالَتْ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ، مَادَّةُ «خ ت و»، وَذَكَرَتْ الْجِزْءَ وَالصَّفْحَةَ هَكَذَا «ج ٣٧، ص ٥٣٧»، وَبِحَسَبِ طَبْعَةِ دَارِ صَادِرِ الثِّيَابِ الَّتِي اسْتَنْدَتْ إِلَيْهَا الدُّكْتُورَةُ فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَتَعْرِيفُهَا (الْخَتُو) بِهَذِهِ الصُّورَةِ تَعْرِيفٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، ذَلِكَ أَنَّ (الْخَتُو)، هُوَ قَرْنُ الْحَيَوَانَ الْمَسْمُومِ بِالْكَرْكَدَنِ. وَيَعْتَقَدُ (أَنْدَرِيه مِيكِيَل) أَنَّهُ قَرْنُ الْكَرْكَدَنِ الشَّمَالِيِّ أَوْ الْمَامُوثِ^(٣). وَمَنْ اسْتَعْمَلَاتِهِ فِي الْأَصْقَاعِ الَّتِي هُوَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَهَا يَصْنَعُونَ مِنْهُ مَقَابِضَ السِّكَاكِينِ وَالْخَنَاجِرِ، وَقِيلَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ أَنَّهُ إِذَا قُرَّبَ مِنْ شَيْءٍ فِيهِ سُمٌّْ، تَظْهَرُ عَلَيْهِ قَطْرَاتُ مَاءٍ، كَمَا قَالَ الْبِيرُونِيُّ الَّذِي خَصَّصَ لَهُ فَصْلًا فِي كِتَابِهِ (الْجَمَاهِرِ)^(٤)، وَذَلِكَ سَيَرَفَعُ مِنْ ثَمَنِهِ؛ إِذْ سَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْمُلُوكُ وَالسَّلَاطِينُ لِمَعْرِفَةِ مَا إِذَا كَانَ قَدْ دَسَّ سُمٌّْ فِي طَعَامِهِمْ^(٥). وَذَكَرَ مُؤَلِّفُ (حُدُودِ الْعَالَمِ) فِي تَعْرِيفِهِ بِلَادِ الْخَرخِيزِ (قَرغِيزِيَا الْحَالِيَةِ) أَنَّ مِنْ بَيْنِ مَنْتُوجَاتِهَا خَشَبَ الْخَلْنَجِ، وَمَقَابِضَ السِّكَاكِينِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَتُو^(٦).

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ (جَمَسَ).

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (جَمَشَ).

(٣) انظُرْ جُغْرَافِيَّةَ دَارِ الْإِسْلَامِ الْبَشَرِيَّةَ، أَنْدَرِيه مِيكِيَل: ٢ (١) ٢٨٩/.

(٤) انظُرْ الْجَمَاهِرَ فِي الْجَوَاهِرِ لِلْبِيرُونِيِّ: ٣٣٨ - ٣٤١.

(٥) فَرَهَنْگِ فَارِسِيٍّ لِلدُّكْتُورِ مَعِينٍ: (خَتُو).

(٦) انظُرْ حُدُودَ الْعَالَمِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، مُؤَلِّفٌ مَجْهُولٌ: ٩٧.

الكشافات المٌظلمة

حين باشرتُ دار عالم الكتب بطبع تحقيقي لكتاب البلدان لابن الفقيه الهمداني سنة ١٩٩٦م، أخبرتني الدار أنها ستقوم بإعداد فهرس الكتاب فوافقْتُ على ذلك، ولم أكن في بيروت آنذاك لأطلع على خطة المفهرس، ورغم الجوانب الإيجابية في هذا الفهرس لكن أهمَّ فهرس فيه وهو فهرس المواضع والبلدان كان فيه نقصٌ خطير، ففي الوقت الذي أثبتَّ فيه المفهرس أسماء كبريات المدن والمواضع، أهمل أسماء حشد كبير من القرى والمحلات والمساجد التي في المدن، بل أهمل حتى بعض أسماء المدن التي لا يعرفها، ومنذ ذلك الحين تعلّمتُ أن أهتمَّ شخصياً بإعداد فهرس ما أُصدِرُهُ من كتب أو أشرف عليها، وكان آخرها صناعتي فهرس كتاب (طبائع الحيوان) لشرف الزمان المروزي الذي حقّقته وصدر سنة ٢٠٢٠م، وأترك الحكم في تقويمه لأهل العلم والخبرة.

لا ندري أيَّ مستشارٍ أشار على الدكتورة أن تصنع فهرس كتابها بالصورة التي أخرجتها فيها، وكان بإمكانه أن يعتذر ويقول «لا أعلم» ليُريح ويستريح؛ ذلك أننا شاهدنا خلافاً خطيراً في كشافاتها التحليلية للكتاب التي أعدتها ممَّا أدّى إلى شيوع الإهمال والنقص والأغلاط بصورة واسعة فيها حوّلتها إلى فهرس مظلمة لا تنير للقارئ شيئاً، بل أصبحت مضلّة له؛ ومن ذلك مثلاً:

شعوب وقبائل ضائعة

من بديهيات فهرسة الأسماء التي يتقدّمها الألف واللام أن يُهمَل هذان الحرفان في الفهرسة. فالعادة هي أن يوضع «الزبير» في حرف الزاي، و«العباس» في حرف العين، وهكذا من غير أن نأخذ في الحسبان الألف واللام فيهما، لكنّ الدكتورة الحدّاد جاءت في فهرس «الفِرَق والقبائل والأجناس والطوائف والجماعات»، فتعاملت مع «أهل»، و«أصحاب» و«قوم»، على أن لا تأخذها في الاعتبار لدى كتابة الأسماء:

- وضعت «قوم إرم» (٩٤٥/٢) في حرف الألف! والصواب أن يوضع هذا الاسم في حرف القاف، أو أن يُكتفى بكلمة «إرم» فتوضع عندها في الألف.

- وضعتُ «أهل البادية، أهل بخارى، أهل البحرين، أهل بغداد، أهل البندنجين»^(١)، أهل بوشنج»، في حرف الباء (٩٤٧/٢) والصواب أن تُوضع جميعها في حرف الألف. وما دامتُ الدكتورة قد ذكرتُ على غلاف كتابها اسم الدكتور أيمن فؤاد سيّد العالم الجليل في فنّ تحقيق المخطوطات، فقد كان بإمكانها مراجعة الكشافات التحليلية المتقّنة التي صنعها لعمله القيمّ (المواعظ والاعتبار) للمقريزيّ، حيث ستجد في الفهرس المخصّص للفرق والقبائل والطوائف أن «أهل» وُضعت في حرف الألف، حيث نجد «أهل الأثر، أهل الأحواف، أهل إخميم، أهل أذرح...»، وبقية ما يبدأ بـ «أهل»، وُضعت جميعها في حرف الألف^(٢)، وهو الصواب.
- وكتبتُ «شعب بؤان» في الباء أيضاً (٩٤٨/٢)، في فهرس (الفرق والطوائف)، متصورةً أنه «شَعْبُ بؤان»!، ولم تعرف أنه «شِعْبُ بؤان»، وهو اسم موضع اشتهر بجماله. ومع ذلك إذا جاريناها في غلطها، فقد كان ينبغي أن يُكتب في حرف الشين.
- وضعتُ «قوم لوط» في حرف اللام (٩٥٧/٢) والصواب أن يوضعوا في حرف القاف؛ وبإمكانها هنا أيضاً مراجعة فهرس الدكتور أيمن فؤاد سيّد حيث ستجد في الفهرس المخصص للفرق والقبائل والطوائف، أن ما تتقدمه كلمة قوم «قوم ثمود، قوم عاد، قوم من بني إسرائيل...»، وبقية ما يبدأ بـ «قوم»، وُضعت جميعها في حرف القاف^(٣)، وهو الصواب.
- ووضعتُ «أهل المغرب، أهل مكة، أهل (قوم) موسى»، في حرف الميم!
- ووضعتُ «بنو ناجية، أهل نسا، شَعْبُ النَّفْط، أهل نهاوند، أهل النهروان، أهل النوشجان، أهل نيسابور»، في حرف النون (٩٥٩/٢)!
- وضعتُ «أهل هراة، أهل همذان، أهل الهند» في حرف الهاء (٩٥٩/٢)!
- وضعتُ «أهل واسط»، في حرف الواو (٩٥٩/٢)!

(١) كذا كتبتها. والصواب: البندنجين.

(٢) المواعظ والاعتبار، المقريزيّ (الكشافات التحليلية): ٥٧١.

(٣) المواعظ والاعتبار (الكشافات التحليلية): ٦٠٤.

- وضعت «بنو يافث، أهل يثرب، أهل اليمن»، في حرف الياء (٩٥٩/٢)!
- ومن أغلاطها البارزة ما صنعه بفهرس «المصطلحات والألقاب والوظائف»، حيث وضعت «الإنبجات» في حرف النون (٩٧٩/٢)، بينما حقها أن توضع في حرف الألف.

مواضع ومدن وبلدان تجاهلتها

كان على الدكتور أن تضع في حسابها منذ بدئها العمل في كتاب ابن الفقيه أنه كتاب في الجغرافيا بالدرجة الأولى، أي أن من يأتي لبحث فيه إنما يفتش عن المواضع والبلدان والمدن والقرى، فإذا فتش الفهارس التي أعدتها الدكتور الحداد، ولم يجد ما يبغي فسينصرف؛ لأنّ الموضع الفلاني غير موجود في كشافات المواضع والبلدان، ومن ثمّ فابن الفقيه لم يدرجه في كتابه، هذا هو التصوّر اليقيني الذي يرد على ذهن أيّ مُراجع لفهارسها؛ لكننا وجدناها قد أهملت إدراج مجاميع كبيرة جداً من أسماء المدن والمواضع والبلدان، فلم تدرجها فيه:

- ورد موضع «عريش مصر» في موضعين من الكتاب (٣٢٧/١، ٥١٧)، فلم تفهرسه.
- من ذلك أنها لم تدرج في فهارسها اسم الموضع المعروف في الريّ باسم «كناسة الدواب» الوارد في ٦٩١/٢، مع أنّها فهِرَسَتْ أسماء مواضع وردت معه في خبرٍ واحد^(١).
- وهي لم تفهرس المواضع: «وادي خوار، هندرود، جرجان، خراسان إصبهيد» (٦٩٨/٢).
- ولم تفهرس: «جبل الحدادين، قرية الجدادين» (٦٩٩/٢).
- ولم تفهرس (دوزخ درّة) التي في (٥٧٨/١).
- ويحدث أحياناً أنّها لا تعرف أنّ الاسم الذي بين يديها هو موضع لتفهرسه؛ فحينما جاءت إلى كلمة «الدولاب» الواردة في (٦٩٠/٢)؛ عرّفت بها في الهامش بالقول: «لفظة معرّبة عن الفارسية وتعني آلة يديرها الحيوان ليُسْتَقَى بها»، وهي إنّما تجاهلتها؛ لأنّها لم تتوقع أنها اسم مكان، بل تصوّرتها آلة لسقي المزروعات؛ بينما الحقيقة هي أنّ «الدولاب» قرية معروفة جداً من قرى الريّ، وقد عرّف بها ياقوت، كما ذكر السمعانيّ

(١) يوجد موضع آخر باسم كناسة الدواب «في الجانب الغربيّ من بغداد»، ورد في (الأغاني للأصبهانيّ: ٢٥١/١٨).

بعض المنسويين إليها^(١)، وأشهرهم محمد بن أحمد بن حماد الدولابي مؤلف كتاب (الكنى والأسماء) الذي انتفعت منه الدكتوراة الحدّاد في طباعة كتابها (١٠٠٥/٢)، وغيره. وإنَّ توهّمها أنّها آلة حَجَبَ عنها كونها موضعاً.

• وإذا كانت قد توهّمت المكانَ آلةً كما في «الدولاب»؛ فإنّها عكست الأمر في حالة أخرى، حيث تصوّرت الآلة مكاناً في نصّ يقول: «إنَّ رجلاً من بقايا قوم عاد وكان ضخّم الجسم جداً وَجَدَ قوماً يأكلون جُزُوراً، فقيّل له: دونك الجزور^(٢)، فأكلها كلّها، ثمَّ أحسَّ بالعطش، فقال: «هل من ماء؟»، فقالوا له: دونك الرّكاء؛ فشرّب جميعه» (٥٣٤/١) الواضح أنّ «الرّكاء» هنا أداة يُوضع فيها الماء، وقد ورد في لسان العرب: «الرّكوة إناءٌ صغير من جلدٍ يُشرب فيه الماء، والجمع رَكَوات، بالتحريك، ورِكاء»^(٣)؛ إذاً «رِكاء» يعني عِدَّة قَرَب (جمع قِرْبَة) مملوءة بالماء قام هذا الرجل الذي هو من بقايا قوم عادٍ بشربها جميعاً، لكنّ الدكتوراة لمّا لم تدرك معنى النصّ، تصوّرت اسم موضعٍ وعرّفت به في الهامش وقالت: «الرّكاء: وادي بديار بني عجلان» (٥٣٤/١)، وأحالت على (معجم البلدان)^(٤)، و (لسان العرب)، ولم تنتبه إلى أنه من غير المعقول أن يشرب هذا الرجل العاديّ مياه وادي ديار بني عجلان كلّها!! إنّ ياقوتاً وابن منظور صدّقاً عندما قالا إنه موضع، وهو المذكور في أشعار جميلة مما جادت به قرائح شعرائنا، ولكن المعنيّ في نصّ ابن الفقيه ليس اسم الموضع، بل اسم آلة يُشرب بها الماء.

• ولم تفهرس مدينة «البنجهير»، ويبدو أنها لا تعلم أنها موضع؛ ربّما بسبب ورودها في أثناء ذكر منتوجات بلاد خراسان هكذا: «...، ولهم^(٥) البنجهير، معدن الفضة» (٦٤٥/٢)، وقد تكون كلمة «معدن» سبباً آخر في ضياع خبرها على الدكتوراة؛ فنقول: إنّ المَعْدِن

(١) الأنساب للسمعاني: ٥١٠/٢.

(٢) الجزور: ما يُجزر من الإبل والغنم. (ينظر لسان العرب (جَزَزَ))، دونك تعني خُدّ. (ينظر لسان العرب (دون)).

(٣) لسان العرب: (رَكَآ).

(٤) ذكرها ياقوت في معجمه: ٨٠٨/٢، من طبعة وستنفلد.

(٥) أي لأهل خراسان.

هو «منبت الجواهر من ذهب وحديد وفضة ونحوه ...، ومنه يُقال: فلان معدن الخير والكرم، أي مكان أصله ومركزه»^(١). قال السمعاني: «بَنْجَهِير، هي مدينة بنواحي بلخ، بها جبل الفضة»^(٢)، وكلمة معدن تعني ما نعني به اليوم المَنجَم، فقول ابن الفقيه: «الْبَنْجَهِير، معدن الفضة»، يعني أنّ بها منجماً للفضة تُسْتَخْرَج منه. وارتباط الفضة بهذه المدينة قديم، حيث قال مؤلف (حدود العالم): «بَنْجَهِير وجارباية: مدينتان فيهما معدن الفضة...»^(٣). وحين عرّف ياقوت ببلدة أندرَاب قال إنها «بلدة بين غزنيين وبلخ، وبها تُدَاب الفضة المستخرجة من معدن بَنْجَهِير»^(٤).

- لكنّ المثير للغرابة ما حدث أحياناً أنها تعلم أنّ هذه مدينة أو قرية وقد تعرّف بها في الهامش، ولكنها تتجاهلها فلا تذكرها في فهرس الكتاب، ومن ذلك ما حدث لقرية «فدك» الشهيرة، فقد عرّفت بها في الهامش، وقالت: «قرية بالحجاز بينها وبين المدينة...» (٥١٧/١)، لكنها لم تدرجها في فهرس المواضع والمدن والبلدان.
- وكذلك لم تدرج في فهرستها مدينة (الحواف) المصرية التي وردت لدى ابن الفقيه في (٤٠٩/١)، مع أنّها تكلمت في هامش هذه الصفحة على «مَن أسكنهم المعتصم حواف مصر». وقد عرّف بها ياقوت مفصلاً في معجمه^(٥).
- ولم تدرج موضع «معسكر المهدي» المذكور عندها في (٢٩٧/١).
- ومن أوامها، أنّها ذكرت في الفهارس «الإيوان» الذي بالمدائن على أنّه موضعان: الأول باسم «إيوان كِسرى»، وذكرت أرقام الصفحات التي فيها، ثمّ أعقبته فوراً باسم «إيوان المدائن» (٨٥١/٢)، وأعطته الرقم الخاص به. والصحيح أنّ هذين الاثنین هما موضع واحد، بل إنّ ابن الفقيه نفسه كرّر في ثلاثة مواضع من كتابه قوله: «إيوان كِسرى الذي بالمدائن» (٢٤٨/١، ٤٨٧، ٦٧٤/٢).

(١) محيط المحيط للبستاني (عدن).

(٢) الأنساب: ٤٠٠/١.

(٣) حدود العالم من المشرق إلى المغرب: ١٢٢.

(٤) معجم البلدان: ٣٧٢/١.

(٥) معجم البلدان: ٣٦٥/٢.

إهمال ما ورد في الأشعار

إنَّ أكبر كارثةٍ حَلَّتْ بكشِّفاتِ كتابها ما اكتشفناه من أنَّ الدكتوراة لم تدرج في الفهرس الذي صَنَعْتَهُ للأعلام الجغرافية والبشرية الأسماء التي كانت تَرِدُ في داخل القوائد أو الأبيات الشعرية وتهملها إهمالاً تاماً، وهو أمرٌ مثيرٌ للدهشة والتعجُّب؛ ذلك أنَّ اسم الموضوع أو الشخص ينبغي أن يُذكر في الفهارس سواء أكان ورد في نثر أم شعر؛ وسنأخذ أمثلةً لذلك بأنَّ نفتش لا على التعيين فنفتح إحدى صفحات الكتاب التي فيها شعر ونبحث عن اسم موضوع أو شخص ورد فيها، وننظر هل أدرجته في الفهارس أم لا؟:

- في (٦٠٠/٢)، وردت خمسة أبياتٍ كُرِّرَ فيها اسم الأبرقين أربع مرات؛ ومع ذلك لم ينقدح في ذهن الدكتوراة أنه موضع، وأنَّ عليها أن تدرجه في فهرس المواضع والبلدان. وهذان الموضعان ذكرهما - في الأقل - الحسن بن أحمد الهَمْدَانِي^(١)، وهو المصدر الذي استندت إليه الدكتوراة الحدَّاد في عملها بكتاب ابن الفقيه، حين رواه في خلال أبيات:

إِذَا حَلَّ أَهْلِي بِالْأَبْرِقِيِّ نِ: أَبْرِقِي ذِي جُدَدٍ أَوْدَانِي

ولو راجعت فهرس كتاب الهَمْدَانِي ستجده مَفْهَرَساً في المواضع والبلدان^(٢).

وورد البيت لدى ياقوت أيضاً^(٣)، وهو المصدر الذي استندت إليه الدكتوراة كثيراً.

- في (٧٧١/٢)، شعر ورد فيه:

جَاوَزَ النَّهْرَيْنِ وَالنَّهْرَوَانَ أَجْلَوْلَا يَوْمٌ أَمْ حُلُونَا؟

فهنا أسماء المواضع: «النهران، جلولاء، حلوان»، لكنَّها جميعاً لم تُدرج في فهرس الكتاب كما وردت في هذه الصفحة، بل يمكن أن نعدَّ «النهرين» أيضاً موضعاً ونقدِّر المقصود بهما بحسب ما يدلُّ عليه النصُّ؟.

ونجد في بقية أبيات هذه القصيدة: «قرميسين، همذان، مرو، دار جَهْم وإدريس»،

(١) في كتابه صفة جزيرة العرب: ٣٤٨.

(٢) ينظر صفة جزيرة العرب: ٤١٠.

(٣) ينظر معجم البلدان: ٨٣/١.

ونراجع فهرس المواضع والبلدان فلا نجدها فيه، وقد يوجد أحد هذه الأسماء «همذان أو قرميسين» في فهرسها، ولكنها لم تذكر أنه ورد في هذه الصفحة بالذات، والسبب لديها هو أنها وردت في الشعر.

- ومما لم تفهرسه المواضع الآتية الواردة في شعر للجرجرائي (٧٥٦/٢): «إيوان (المعني إيوان كسرى بالمدائن)، غمدان، بابل، خراسان، بخارى، بلخ، أران».
- في (٢٠٩/١)، ورد في بيت شعر «الصراة»، وهو من أنهار بغداد، فلم تُشر إلى هذه الصفحة في الحقل الذي ذكرت فيه وروده في صفحات الكتاب.
- في (١٧٠/١)، ورد «سيحان»، وهو اسم نهر بالبصرة^(١)، وكذلك موضع «المربد»، ولكنها لم تذكر في فهرس المواضع والبلدان أنهما وردا في هذه الصفحة.
- في (٦٨٧/٢ - ٦٨٩)، قصيدة من ٣٥ بيتاً، فيها حشدٌ من المواضع لكنها لم تفهرسها، وقد يوجد بعض هذه الأسماء في فهرستها لما ذُكر في صفحات آخر من الكتاب، أما ما ورد هنا في هذه القصيدة في الصفحتين اللتين وردت فيهما فلم تفهرسه؛ وهذه المواضع هي: «قزوين، الري، زنجان، مصلى الري، صحراء أزدان، السربان، باب حرب، ساحات عقان، شارع السر، قصر إسحاق، فولاد، درب الفليسان، رودة، باب باطان، ناهك، نصراباد، سكة ساسان، أجيال قصران».
- في (٦٩٥/٢)، أبياتٌ فيها المواضع: «مريم، سواس، برثم، ذات أكناف، جزع مذفورا، الأحزم، الري»، لكنها لم تضعها في مواضعها من الفهارس وأهملتها؛ لورودها في شعر.
- في (٦١٣/٢)، أبياتٌ فيها: «أروند، همذان، تدمر»، ولم تفهرسها.
- في (٣٢٧/١ - ٣٢٨)، توجد قصيدة وردت فيها المواضع الآتية: «هيت، فيق، عريش مصر، الفرما، تنيس، دميرة، دبيق، الفسطاط، المقطم، مكة، العراق، الكرخ، نهر عيسى، دجلة، الصراة، رحا^(٢) البطريق، النيل»، وهي لم تذكر أياً من هذه المواضع التي وردت في هاتين الصفحتين حصراً؛ ذلك أنها ذكرت مثلاً مدينة «هيت» في

(١) عرّف به ياقوت في معجم البلدان: ٢١٠/٣.

(٢) كذا طُبعت.

الفهارس لكن في غير هاتين الصفحتين، وقِسْ على ذلك بقية المواضع. والسبب في إهمالها ذكر هذه المواضع هو ورودها في شعرٍ.

الواجب هو كتابة جميع أسماء المواضع والمدن والبلدان الواردة في سطور صفحات الكتاب حتى الأسماء المشكوك في قراءتها، وذلك بأن يُكتب الاسم ثم يُردَّف بعلامة الاستفهام ويوضع رقم الصفحة التي ورد فيها ذلك الاسم.

فوضى في الحروف الهجائية

مما كان التقصير فيه واضحاً في هذه الكشّافات ما اكتشفناه من أن ترتيب الأسماء يفتقر إلى الدقة؛ إذ نجد بين حين وآخر نسياناً لتسلسل الحروف على الترتيب الهجائي (ا ب ت ث ج...)، وكأنَّ المُعدَّ للفهارس لا يحفظ تسلسل الحروف الهجائية، أو أن ذاكرته لا تُسعفه، أو أنه يتصوّر الترتيب على النسق الذي يرد في ذهنه كيفما اتَّفَق؛ حيث نجد مثلاً هذا النسق الذي أُلغي فيه تسلسل الحروف الهجائية:

- في فهرس المصطلحات والألقاب (٩٨٠/٢)، وجدنا «إيرانشهر» وقد وُضعت في حرف الباء، والصحيح كما هو واضح أن تُوضع في حرف الألف. والغلط الثاني أنها ذُكرت في فهرس المصطلحات والألقاب والوظائف، وكان ينبغي أن تُذكر في المواضع والبلدان؛ لأنَّها اسم موضع، وقد ذُكرتها الدكتورة الحدّاد فعلاً في فهرس البلدان والمواضع، وهو الصواب.

- ونجدُ هذا التسلسل الغلط: «البارز، بارجاج، باكرخي، الباكبين، باسارا» (٨٥٣/٢).
- في (٨٩٤/٢): «مزن، مجلس الشرطة، مجلس الشعراء، مرغاب...»، وهكذا يأتي حرف الزاي وبعده الجيم، ثم تتمّ العودة إلى حرف الراء.
- في (٩١٣/٢): «الحجّاج، الجحّاف».
- وفي الصفحة نفسها نجد هذا التسلسل الغلط أيضاً: «برجاج، بازبدي، البازنجان، باكسايا، بئر ميمون، البرانجان».
- (٩٧٩/٢): «الوظائف، وجوه القراءات».
- (٩٨٠/٢): «الوقّاد، وظيفة الري».

- (٨٦٠/٢): «الجنبذ، الجريش»، وهكذا تكون النون قبل الراء!
- (٩٥٧/٢): «الصوص، قوم لوط».
- (٩٧٧/٢): «ملك التغزغز، ملك الترمذ».
- (٨٦٣/٢): «خريسم، خير».
- «برشيقان، الباميان، بارمًا» (٨٥٣/٢).
- و«برنمذ، البذندون، برطانية، برذعة» (٨٥٤/٢).
- و«دور المعبدين، الدروقرة» (٨٦٧/٢).
- و«بفويريا، بغلان، البغيين، البصرة» (٨٥٥/٢).
- و«بزوغى، البجناك» (٨٥٤/٢).
- وهذا التسلسل: «فراهان، الفارياب، الفارقين» (٨٨٤/٢).
- ونجد هذا التسلسل: «الردانين، الراسن» (٨٦٨/٢).
- ونجد أيضاً: «برنمذ، البذندون، برطانية، برذعة» (٨٥٤/٢).
- أو «بغويريا، بغلان، البغيين، البصرة» (٨٥٥/٢).
- أو «الصراطين، صحراء قيراط» (٨٧٧/٢).
- ونجد في الصفحة نفسها: «الشييز، شيرويه».
- ومن الغلط أيضاً: «الهند، همذان، هراة» (٩٠٢/٢).
- و«الردانين، الرافقة» (٨٦٨/٢).
- أو «ماء المستنقع، ماء سوار» (٨٩٢/٢).
- ونجد أيضاً: «بيهق، بيل، بلاباذ» (٨٥٧/٢).
- ونجد: «جبال ونداد هرمز، الجبال، جبال الري، جبال الرويان، جبال بندار سفنجان (ثم وبعد أربعة مواضع تأتي مرة ثانية) جبال ونداد» (٨٥٩/٢).
- ونجد: «خريسم، خير» (٨٦٥/٢).
- و«دار الخرسي، دار إسحاق» (٨٥٦/٢).
- و«شكت، الشاذياخ، الشجي» (٨٧٧/٢).

- و«القصر الخراب، قصر اسماء» (٨٨٥/٢).
- و«النهروانات، نهر الإسحافي» (٨٩٩/٢).
- و«نهر بلخ، نهر بط» (٨٩٩/٢).
- و«النويندجان، البندينجين (كذا، والصواب: البندينجين)، النوبهار» (٩٠٠/٢)، ما الذي جاء بحرف الباء ليكون في وسط الحقل الخاص بحرف النون؟
- أوردت في حرف الفاء هذه الأسماء متسلسلةً: «الفرما، إفرنجة، فرواز» (٨٨٤/٢)، والصواب أن كلمة إفرنجة موضعها في فهرس حرف الألف وليس في الفاء.
- وفي فهرس الأعلام نجد مثلاً هذا التقديم والتأخير: «قاسم بن المهدي، قابوس بن المنذر» (٩٣٠/٢).
- ونجد: «طمياث الحكيم، طلحة الطلحات» (٩٢٢/٢).
- و«مجاشع، مجاهد بن جبر، المجاشعي» (٩٣٣/٢).
- و«زياد بن عبد الرحمن، زرادشت» (٩١٧/٢).
- ونجد التسلسل الآتي: «الأقحوان، أرض البربر» (٩٦٢/٢).
- و«مكرم بن معزاء، مكحول بن حرثة» (٩٣٨/٢).
- و«موسى بن كعب» ويليهِ «موسى بن عيسى» (٩٣٨/٢).
- «أبو هريرة، الهرمزان» (٩٤١/٢).
- «هند الأفاكة، أبو هلال الأسدي» (٩٤٢/٢).
- و«المنجمون، الملوك» (٩٥٨/٢).
- و«النجباء، النجارية، بنو ناجية» (٩٥٨/١)، وفي الصفحة نفسها: «نصاري خراسان، النَّبَطُ» (٩٥٨).
- ونجدها في فهرس الطوائف والفرق بعد أن أوردت كلمة «الخُرَّان»، تَلَتْهَا بـ «الخُرَّان» (هكذا بالتشديد) (٩٥٠/٢)، ولا معنى لها.
- ونجد: «الطالبيون (الطالبين)» (٩٥٣/١). والصواب هو أن تُكتب الكلمة بالرفع فقط ولا داعي للكلمة المنصوبة حتى لو جاءت في المتن منصوبةً.

- ونجد «الماذرائيون (الماذرائيين)» (٩٥٧/٢). ولا داعي لـ «الماذرائيين».
- و«أهل واسط (الواسطيين، الكرشييين)» (٩٥٩/٢)؛ والصواب: الواسطيون، الكرشيون.
- وكتبت في حرف الميم من كشافات الكتاب (٩٥٧/٢): «أهل ماه، أهل مدينة السلام، أهل المدينة أهل مرو، أهل مروالروذ، أهل مصر»، وهذه جميعها يجب أن تُكتب في حرف الألف لأنها تبدأ بالألف.
- وفي الصفحة نفسها كتبت في حرف الميم: «بني مخزوم (كذا)، بنو مروان»، مع أنهما ينبغي أن يوضعا في الباء. ولو راجعت الكشافات التي صنعها الدكتور أيمن فؤاد سيّد - وهو رجل متضلعٌ من الفهرسة ودقيقٌ فيها - لكتاب (المواعظ والاعتبار) لوجدت: «بنو إبراهيم، بنو الأزرق، بنو أسد، بنو إسرائيل...»، قد وُضعت في حرف الباء^(١).
- ووجدنا في الصفحة نفسها: «المجدومين»، «المحدّثين»، «المستجيرين»، «المصلّين». والصحيح أنها جميعاً ينبغي أن تُكتب بالرفع.
- وفي هذا الفهرس أوردت الدكتور كلمة «الجَرمية» (٩٤٩/٢)، على أنها فرقة أو طائفة أو جماعة؛ والصواب أنها لا تعني أيّاً من ذلك إطلاقاً، فهي تعني أنّ المنطقة التي ذُكرت هنا حارة، حيث قيل: «هي جَرمية يشتم بها الخَزلخية» (٧٩٢/٢)، أي حين يأتي الشتاء فإنّ الخَزلخية ينتقلون من مواضعهم إليها؛ لكون جوّها حاراً، وأصل الكلمة فارسيّ وهو جَرم، التي تعني الحار، ثم عُرِّبت إلى جَرم، وجمعت على جُروم، واستعملها الإصطخري بصيغة الجمع هذه^(٢)؛ وكذلك ابن حوقل وسمّى سكّانها «أهل الجُروم»^(٣)؛ واستعملها شرف الزمان المروزيّ بكثرة^(٤)، فهو يسمّى المناطق الحارة «الجُروم» ويصف ساكن تلك المناطق بأنه «جُروميّ»، ويقول عن طائر الزُمج: «هو جَرميّ غير صَردي»^(٥).

(١) المواظ والاعتبار، الكشافات التحليلية: ٥٧٦ - ٥٧٨.

(٢) مسالك الممالك للإصطخري: ٩١، ١٢٨، ١٣٧...

(٣) صورة الأرض، ابن حوقل البغدادي: ٢٥٤، ٢٧١...

(٤) انظر طبائع الحيوان، المروزي: ١٤ / ١، ١٩٠، ١٩١، ٣٦٩، ٤٥٩/٢.

(٥) انظر طبائع الحيوان: ١٤ / ١، ١٩٠، ١٩١، ٣٦٩، ٤٥٩/٢.

وذكرت في معاجم العربية، حيث نقرأ مثلاً: «الصرد: البرد، فارسي معرب؛ تقول: يوم صرد. والصرود من البلاد: خلاف الجروم»^(١)، وغير ذلك من المصادر الجغرافية.

• وكانت حيناً تصوغ العبارة مع ذكر مصدرٍ إلى جانبها بصورة توهم القارئ أنها استندت في كلامها إلى ذلك المصدر؛ وما كان ينبغي لها أن تفعل ذلك. فمثلاً جاءت إلى عبارة «سِياقة الماء وإصلاح البرندات» (٤٢٢/١)، فكتبت في الهامش: «البرندات ويقال البريدات، وهي لفظة فارسية تعني مفاتيح الماء. انظر: أبو يوسف القاضي، كتاب الخراج، ص ١١٠». فأوهمت القارئ أن ما ذكرته قد نقلته من أبي يوسف. والحقيقة هي أن أبا يوسف لم يقل هذا الكلام، وإنما قال: «فأما البثوق والمسنّيات والبريدات التي تكون في دجلة والفرات...»^(٢)، أي أنه لم يذكر «البرندات والبريدات» معاً بل ذكر «البريدات» فقط، وأما «البرندات» فقد حشرتها في النص من عندها.

• وفي فهرس (الفرق والطوائف)، نجد: «بيت بني المهلب، شعب بؤان، بواين» (٩٤٨/٢). وهنا نشير إلى أن الدكتورة لم تضبط كلمة «شعب»، وتعاملت معها على أنها شعب، أي المجموعة من الناس؛ ولذا فقد وضعتها في فهرس الفرق والطوائف (٩٤٨/٢)، بينما الصواب هو أنها «شعب»، وكان ينبغي لها أن توردها في فهرس البلدان والمواضع؛ لكنّها لم توردها في حرف الشين (شعب بؤان)، ولا في الباء (بؤان). وهو الموضع الشهير بجمال بساتينه وحدائقه وطيب هوائه، قال ابن البلخي: «شعب بؤان: هو من نواحي نوبنجان (نوبندجان)، وهو وادٍ واسع بين جبلين، طوله فرسخان ونصف، وهو وادٍ بارد بحيث لا يمكن العثور على أفضل منه...، وعلى طول الشعب وعرضه توجد أشجار الفاكهة من شتى الأنواع. ولو سار فيه المرء من أوله إلى آخره فإن أشعة الشمس لا تقع عليه لتشابك أغصان الأشجار»^(٣). وللمتنبّي قصيدة شهيرة فيه مطلعها:

مغاني الشعب طيباً في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان؟

(١) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: (صرد) .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف القاضي: ١١٠.

(٣) فارس نامه لابن البلخي: ١٣٥؛ انظر أيضاً: معجم البلدان: ٧٥٣/١.

وإن ابن الفقيه نفسه خصَّص له شطراً من كتابه، فأورد ما قيل نظماً ونثراً في وصف جماله.

والغريب أن الدكتورة الفاضلة تعاملت مع كلمة «شَعْب» حيثما وردت في كتاب ابن الفقيه على أنها «شَعْب»، حيث نقرأ في (٤٨٩/١)، عن الطلسمات التي كان بليناس يعملها أنه عَمِلَ لِلنَّفَاطَةِ (وهي عَيْنُ النَّفْطِ) طَلَّسَمًا (أو طَلَّسَمًا) «حتى انصرف شَعْبُ النَّفْطِ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى عَنِ الْمَاءِ». وبناءً على تصوُّرها هذا فقد وضعتها في فهرس الطوائف والفرق تحت عنوان «شَعْبُ النَّفْطِ» (٩٥٩/٢)؛ ولذا فهي قد فهمت منها أنها تعني الشَّعْبَ الذي يبيع أفرادُه النَّفْطَ. وحين ضبطت الجملة بهذه الصورة أصبح معناها: إن أبناء الشَّعْبِ الذين يبيعون النفط هاجروا إلى جهة أخرى بعيداً عن الماء. بينما صوابُ ضبطِ الكلمة هو «شَعْبٌ» بكسر الشين، ورد في المعجم الوسيط: «الشَّعْبُ: انفراجٌ بين الجَبَلَيْنِ»^(١)، ومنه أشهر شَعْبٍ في التاريخ، شَعْبُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وتفسير كلام ابن الفقيه: إن النَّفْطَ كان يسيل في الشَّعْبِ سيلاً، فيختلط بالماء الذي يشرب منه الناس.

• وكانت أحياناً تذكر موضعاً وتحيل على أرقام الصفحات التي هو فيها، لكننا لا نجده في تلك الصفحات، وهذا يولّد تشويشاً وغموضاً في ذهن القارئ الذي يبحث عن ذلك الموضوع، فمثلاً نجد في فهرس المواضع موضع «البنديجين»، ثم أحالت على الصفحات (٣٥٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٣٥٣)؛ لكننا وجدنا الموضوع المذكوراً في الصفحة (٣٥٦) فقط من بين هذه الصفحات.

• وقد تذكر في الفهرس اسم موضع من المواضع وتذكر رقم الصفحة التي فيها، لكننا لا نجده عند مراجعة تلك الصفحة، ومن ذلك مثلاً: «الدَّبِيدِي (قصر): (٣٤٣)، المذكور في فهرس البلدان والمواضع، حيث لا وجود له إطلاقاً في الصفحة المذكورة، وربما لا نجده في كلِّ الكتاب.

• وفي الفهرس (٨٦٧/٢)، نجد الموضوع المسمّى «دور العربانِيّ: (٢)»، ولكنّه ليس في الصفحة الثانية من الكتاب، بل في الصفحة (٣٠٦).

(١) المعجم الوسيط: (شعب).

وفي كَشَافَاتِ الْكِتَابِ تَكَرَّرَ وَرُودُ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَغْلَاطِ عَشْرَاتِ الْمَرَّاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا كَتَبْتُ فِي فِهْرَسِ «الْمِصْطَلِحَاتِ...»: «وَادِ أْفَيْحَ: (٧١) (٩٧٩/٢)، لَكِنَّا لَمْ نَجِدْهُ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ بَلْ فِي الصَّفْحَةِ ٢١٢.

وإِنَّمَا قَدَّمْنَا أَمْثَلَهُ قَلِيلَةً لِنَلَّا يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَلِّ الْقَارِئِ.

أغلاط في قائمة المصادر

ذَكَرْتُ أَنَّ كِتَابَ (مَفِيدِ الْعُلُومِ) هُوَ لِأَبِي بَكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْخَوَارِزْمِيِّ (٣٢٣ - ٣٨٣ هـ) (١٠٠٤/٢)، وَلَوْ طَالَعْتُهُ لَوَجَدْتُ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ عَاشَ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، ذَلِكَ أَنَّهُ يَذْكَرُ فِيهِ تَأْرِيخَ سَنَةِ ٥٥١ هـ^(١). وَطُبِعَ فِيمَا بَعْدَ عَلِيِّ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ هُوَ زَكْرِيَا بْنُ مُحَمَّدِ الْقَزْوِينِيِّ صَاحِبِ (أَثَارِ الْبِلَادِ)، وَهَذَا وَهَمٌّ أَيْضًا. وَقَدْ ثَبَتَ أُخِيرًا أَنَّ مُؤَلِّفَهُ هُوَ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ الَّذِي كَانَ حَيًّا سَنَةَ ٥٥١ هـ^(٢).

وَمِنْ الْأَغْلَاطِ فِي قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي خْتَمْتُ بِهَا عَمَلَهَا أَيْضًا أَنَّهَا ذَكَرَتْ زَكْرِيَا الْقَزْوِينِيَّ وَكِتَابَهُ (أَثَارِ الْبِلَادِ وَأَخْبَارِ الْعِبَادِ)، ثُمَّ أَرْدَفْتَهُ بِذِكْرِ كِتَابِ (التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَزْوِينِ) مِنْ غَيْرِ أَنْ تَذْكَرَ اسْمَ مُؤَلِّفِهِ (١٠١٢/٢)، فَظَهَرَ كَأَنَّ زَكْرِيَا الْقَزْوِينِيَّ هُوَ مُؤَلِّفُ الْكِتَابَيْنِ (أَثَارِ الْبِلَادِ، وَكَذَلِكَ التَّدْوِينِ)، وَلِلْإِنْصَافِ نَقُولُ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ هُنَا غَلْطٌ طَبَاعِيٌّ لَا تَتَحَمَّلُ الدُّكْتُورَةُ وَزَّرًا فِيهِ، فَالْكِتَابُ الثَّانِي كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِلرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ، لَكِنْ كَانَ عَلَى الدُّكْتُورَةِ مُرَاجَعَةَ الْكِتَابِ بِعُنَايَةِ تَامَّةٍ فَلَا تَغْفَلَ عَنْ هَذَا الْغَلْطِ خُصُوصًا وَأَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّهَا دَقَّقَتْ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ فِيهِ.

وَمِنْ التَّسَاهُلِ فِي كِتَابَةِ هَذِهِ الْقَائِمَةِ الْقَوْلُ إِنَّ أَبَا يَوْسُفَ الْقَاضِيَّ هُوَ «يَعْقُوبُ بْنُ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ» (١٠١٦/٢)، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ.

وَمِنْ الْأُمُورِ الْغَامِضَةِ فِي ثَبَتِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ أَنَّهَا لَمْ تَذْكَرْ كِتَابَ (سِيَاسَتِ نَامِهِ)

(١) مفيد العلوم لجمال الدين الشامي: ٦٣ - ٦٤.

(٢) انظر تعليقنا بهامش قائمة المصادر في كتاب طبائع الحيوان لشرف الزمان المروزي، بتحقيقنا:

الذي هو من تأليف الوزير نظام الملك، مع أنها ذكرت في هامش (٧٥١/٢)، أنها أفادت منه؛ لكنها كتبت أن الكتاب «تحقيق» الدكتور يوسف حسين بكار. والصحيح أن الدكتور بكاراً كتب على غلاف الكتاب عبارة «ترجمه عن الفارسية الدكتور يوسف حسين بكار»، إذاً فهو قد وصف نفسه بـ«مترجم»، ولم يكتب أنه «محقق»، مع أنه كان من حقّه أن يكتب «ترجمه عن الفارسية وحقّقه»؛ لكونه قد أغنى الكتاب بهوامش مهمة ومفيدة جداً. ومما يزيد الأمر غموضاً أن الدكتور بكاراً كتب عنوان الكتاب بصورة: «سير الملوك أو سياست نامه»، بينما الدكتور كتب: «سياست نامه» فقط، أي نصف العنوان. وإن هذه الملابس تجعلنا نتساءل: ترى، هل أنها أطلعت على هذا الكتاب، أم أنها نقلت من مرجع كان قد نقل منه؟

أخطاء نحوية وإملائية

- ممّا قالت إنها أنجزته هو تصحيحها للأخطاء النحوية والإملائية التي في نصّ مخطوطة كتاب ابن الفقيه، وعلّلت ذلك بالقول: «وقد جاء النصّ مليء بالأخطاء النحوية والإملائية التي صوّبناها في بعض المواضع دون الإشارة إليها^(١)» (٨٠/١). ولا ندري لمّ تنصب «مليء»؟
- تحدّثت عن «مادّة كتابه^(٢)»، والتي لم تصل إلينا كلّها؛ وإنّما وصل إلينا بعضّها» (٧٩/١)، ولا ندري لمّ نصبت «كلّها» و«بعضّها»؟
- في (٥٨٠/١)، نجد «أنتك إمارات الشّتا ودلائله» بكسر همزة «إمارات»، والصواب هو فتحها، أي «أمارات»، جمع أمارة وهي العلامّة. بينما الإمارة من الإمرة، وهي رقعة من الأرض معيّنة يحكمها أمير.
- ومن أغلاطها النحوية ما قالته في ملاحق الكتاب: «بات لدينا - لأول مرة - نصاً تاماً للقائمة» (٨٣٠/٢).

(١) كان الحرّي بها أن تُشير إلى «الأخطاء النحوية والإملائية التي صوّبناها»، فبين أيدينا مخطوطة تراثية ينبغي أن تتعامل معها بدقّة.

(٢) أي كتاب ابن الفقيه.

- ومن أغلاطها قولها في ترجمة أبي عليّ البصير: «كان به ميلاً للتشيع» (٤٠٨/١).
- في (٤٦٠/١): «ما دبّر المُلْكَ واستصلح الرعية بعده مثله»، بكسر تاء الرعية مع أن حقها النصب لأنها مفعول به.
- في (٥٩٠/٢): «يقوم مقام السكنجيين»، والصواب «السكنجيين»، لأنه مضاف إليه.
- وفي الصفحة نفسها: «فما رأيتُ بلداً أطيّبُ هواءً، ولا أعذبُ ماءً، ولا أكثرُ خيراً من روذراور»؛ والصواب «أطيبَ، أعذبَ، أكثرَ».
- في (٥٥٦/٢)، كتبتُ هذا البيت:

كأنَّ عروسَ الحيّ بثّتْ خلأها قلائدُ ياقوتٍ زهاها اقتراها

والصواب: قلائدٌ؛ لأنها مفعول به.

ومن أغلاطها أنها كتبتُ «أشكوا إلى الله...» (١٦٩/١)، والصواب حذف الألف من الفعل.

- في فهارس الكتاب، كتبتُ «آل أبو سفيان» (٩٤٥/٢)، والصواب «أبي»، كما هو معلوم.
- في (٨٠٠/٢)، كتبتُ: «لا تقوم الساعة حتى يجيء قومٌ...»، والصواب «يجيء» بالفتح؛ لتقدّم حتى عليها.
- كتبتُ اسم العالم اللغويّ الشهير «ابن السكيت»، بصورة «ابن السكيت» (٧٣/١)، بتخفيف الكاف وهو غلطٌ؛ والصحيح كما هو معلوم «ابن السكيت».
- كتبتُ في (١٤٢/١)، البيت:

يعتقُ سلّحه كيما يُغالي به عند المبايعة التجار

- وإنّ «التجار» برفع التاء غلطٌ، والصواب هو «التجار» بكسر التاء، ففي (لسان العرب): «رجلٌ تاجرٌ، والجمع تجارٌ، بالكسر والتخفيف، وتجارٌ وتجرٌ، مثل صاحبٍ وصحبٍ»^(١).
- ومن أغلاطها أنها كتبتُ «وعرفَ» بكسر الراء، والصواب فتحها؛ وتركت حرف العين عُفلاً بلا ضبط (٤٨٦/١)، ثم كتبتّه بصورة «عَرَفَ» (٤٤٥/١، ٥٣٢)، وأهملت ضبط الراء.

(١) لسان العرب (تَجَرَ).

- في (٢٠٩/١ - ٢١٠)، لدينا رجزٌ قافيته الناء، فكتبْتُ فيه القوافي الآتية: «الصَّرات، الغَدَّات، البُغَّات، الفلات»، ومعلومٌ أنَّ الصواب هو: الصَّراة^(١)، الغدَّاة، البُغَّاة، الفلاة.
- وفي (٤٨٧/١)، كتبْتُ «رؤُس»، والصواب «رؤوس».
- ووجدناها لا تميِّز بين «عصا»، و«عصى»، فقد كتبْتُ «عصى موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ» بالألف المقصورة (٦٦٩/٢)، ثم كرَّرت هذا الغلط في هامش الصفحة نفسها مرةً أخرى، لكنها كتبْتُ الكلمة في هذا الهامش أيضاً بصورة «عصا» مرَّتين؛ ساهيةً عن أنَّ «عصى موسى» تعني أنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ارتكب فعل العصيان، مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾.
- ثمَّ كتبْتُ في هذا الهامش أيضاً الآيات التي رآها بنو إسرائيل: «الجَراد والقُمَّل والضفادع»، فضبطتُ «القمل» بصورة «القُمَّل»!
- كتبْتُ في هامش (١١٨/١): «الحجارة التي هوت من أعالي الجبال وتكسَّرت فملئت أرض البصرة»، والصواب: فملأت.
- حين ترجمتُ «أبا الأشعث الصنعاني»، بهامش (١٦٩/١)، قلتُ: إنَّه «نَزَلَ بِأخرة دمشق...». والصواب هو «بِأخَرَةٍ»، ففي (لسان العرب): «لَمَّا كَانَ بِأخَرَةٍ وَمَا عَرَفْتُهُ إِلَّا بِأخَرَةٍ أَيَّ أَخِيرًا»^(٢).
- في (٨١١/٢)، كتبْتُ: «من مطرٍ وتلجٍ وبَرْدٍ»، والصواب «بَرْدٍ» بفتح الراء، وهو كُريَات التَّلج المتجمِّدة التي تهبط من السماء.
- في فهارس الكتاب، كتبْتُ: «التشارون» (٩٦٤/٢)، وقالت: إنَّ الكلمة موجودة في ص ١٦٤. لكننا لم نجدُها في الصفحة المذكورة، بل في ص ٣٧٠، وهي «تاقٍ إلى الأَرطاب في الثاني من الكواينين أو إلى الكمأة في الأوَّل من التشارين». والمعنى واضحٌ، فالكواينين: جمع كانون وهما كانون الأوَّل والثاني؛ والتشارين: جمع تشرين وهما تشرين الأوَّل والثاني؛ وعليه لا يجوز وضع التشارين في فهارس الكتاب بصورة

(١) الصراة: من أنهار بغداد.

(٢) لسان العرب (أخَر).

الرفع «التشارون»، بل يجب أن تبقى على حالها «التشارين»؛ لأنها جمع تكسير. تُرى لو وجدنا كلمة «المساكين» في متن الكتاب، هل نضعها في الفهارس بصيغة «المساكون»؟!

وكنا نتمنى للدكتورة الفاضلة أن لا تقع في أغلاط كهذه.

تهشيم عظام الفراهيدي

خلال تصفحي لما أنجزته الدكتورة الحدّاد، كنتُ أرى أن بعض الأبيات الشعرية كُتبت بطريقة تؤدي إلى الاضطراب في أوزانها؛ إذ نحن نعلم أن البحور الشعرية تسير على إيقاعات موسيقية يؤدي أي حذف أو زيادة في حرف من حروف أي كلمة فيها أو ضبطها إلى خروج البحر من تفعيلته التي حدّدت ملامحه إلى بحر آخر أو إلى اضطراب يجعله خارج نطاق الشعر. ولما كانت الدكتورة قد وضعت في مقدّمة كل قصيدة أو مقطّعة اسم البحر الشعري الذي تنتمي إليه - وهذا يجعلنا نفترض أنها على دراية بعلم العرّوض - فقد كان ينبغي لها كتابة وضبط الأبيات بما يتوافق مع ذلك البحر؛ لكنّها ارتكبت أغلاطاً كثيرة في هذا المضمار:

- من ذلك أنها ضبطت «منوين» في صدر البيت الآتي بصورة «مَنَوَيْنِ» (٧٧٢/٢):
«على وزن مَنَوَيْنِ إحداهما»

ولما كان بحر الأبيات هو المتقارب، فإنّ هذا الضبط يغيّر التفعيلة التي هي «فعولن»، وكان ينبغي أن تضبط الكلمة بصورة «مَنَوَيْنِ» بتسكين النون لضرورة الوزن.

- في (١٧٠/١)، عجز بيت من الطويل ورد فيه: «إذا شحجت أبغاله وحميرها»؛ فكتبته الدكتورة: «إذا شحجت بَغَالَهُ وحميرها»، فسببت اضطراباً في وزن البيت؛ ذلك أن الصحيح هو إبقاء حرف الألف في «أبغال»، وأنّ البَغْل يُجمع على بَغَالٍ وأبغال.

- في (٥٢٥/١)، كتبتُ صدر بيت من البسيط بهذه الصورة: «أبعد عادٍ تَرَجُونِ الخلود وهل...»، والصواب أن يكون الفعل بالتشديد «تُرَجُونِ»، وإلا فلن يستقيم الوزن.

- في (٥٤٦/١)، وردت قصيدة دالية من بحر الكامل قافيتها مرفوعة، كان البيت الأخير

منها بهذه الصورة:

أين الذين بَنَوْا فأصَبَحَ ما بَنَوْا فيه الا فرمد أو شيد

ومن الواضح أنَّ عجز البيت فيه اضطراب في الوزن وغموض في المعنى بسبب سقوط كلمة منه. وعند تحقيقي الكتاب طبعته كما هو لأنني لم أهدِّ إلى تصحيح بشأنه. أمَّا الدكتور فقد أصلحته بأنَّ زادت فيه كلمة [خراب]، فأصبح:

«فيها إِلَّا غُروراً أو [خراب] مَشِيدٌ»

وهذا تصرف أدى إلى تدمير وزنه الشعريّ وخروجه من بحر الكامل تماماً؛ الأمر الثاني إنَّ كلمة «خراب» التي زادتْها أصبحت مُضافاً، وعليه فإنَّ ما بعدها يجب أن يصبح مضافاً إليه مجروراً؛ بينما جعلته الدكتور مرفوعاً ليتماشى مع الرفع الوارد في بقية القوافي.

• في (٤٨٨/١)، كتبتُ هذا البيت الذي هو من بحر الكامل بهذه الصورة:

ومورَّدٌ في خضرةٍ فكأنه زهراً تكنَّفَ حافتيّ بُسْتانٍ

وكان ينبغي لكلمة «زهراً» أن تُوضع في عجز البيت لا صدره، ذلك أنَّ بحر الكامل هو سِتُّ تفعيلات من «متفاعِلن»، في كلِّ شطر من البيت ثلاث فقط، ومن غير «زهراً» لا تكتمل التفعيلاتِ الثلاث لعجز البيت.

• في (٥٧٤/١)، نجد هذا البيت الذي هو من بحر البسيط:

أقرا السلام على أروند من جبلٍ يَهْجِنِي نحوه شوقٌ وتذكُّرٌ^(١)

إنَّ «يَهْجِنِي» التي كتبتها الدكتور أدَّت إلى اضطراب في وزن البيت؛ ذلك أنَّ التفعيلة الأولى في البسيط هي «مستفعلن»، بينما «يَهْجِنِي»، ستكون في التقطيع: «يَهْجِنِيْح»، أي «مفاعِلن»، وهذا لا يقع في البسيط. والصواب هو «يَهْجِنِيْ».

• ونجد في هذه القصيدة أيضاً والصفحة نفسها:

«وأربع بمرتبع كُنَّا نلوذ به قد أينعت فيه اللذات أشجاراً»

(١) كذا، والصواب: تَذْكار، بفتح التاء.

إِنَّ «فِيهِ اللَّذَاتِ» دَمَّرَتْ وَزْنَ الْبَيْتِ، وَالصَّوَابُ: «فِيهِ لِلذَّاتِ».

والسبب في هذا الغلط هو أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الْمَخْطُوطَةِ «فِيهِ اللَّذَاتِ»، وَهُوَ غَلَطٌ. وَلَوْ كَانَتْ الدُّكْتُورَةُ عَلَى اطِّلَاعٍ كَافٍ بِعِلْمِ الْعُرُوضِ لَاصْتَشَفَتْ هَذَا الْغَلَطَ وَذَكَرَتْهُ فِي الْهَامِشِ؛ لَكِنَّهَا أَفْرَتْهُ وَطَبَعَتْهُ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْاضْطِرَابِ الْوِزْنِيِّ.

• فِي (٥٣٢/١)، نَجَدُ أَرْبَعَةَ آيَاتٍ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، يَقُولُ ثَانِيهَا:

أَطْمَعْتَ نَفْسَكَ فِي سَكْنَاهُ مَجْتَهَدًا فَصَارَ مِنْكَ وَمَنْ يَقْتَنِي خَالِي

لَقَدْ كُتِبَ فِي أَسْلِ الْمَخْطُوطَةِ «وَمَنْ يَقْتَنِي»، فَكَتَبْتَهُ الدُّكْتُورَةُ بِالصُّورَةِ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْتَبِهَ إِلَى أَنَّهَا سَخَّرَتْهُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ، وَنَقُولُ إِنَّ الصَّوَابَ الَّذِي يَسْتَقِيمُ بِهِ هَذَا الْعِجْزُ هُوَ «وَمَنْ يَقْتَنِي».

• وَالكَارِثَةُ فِي الصَّفْحَةِ (٥٣٢) نَفْسُهَا وَفِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّذِي يَوْجَدُ غَمُوضٌ فِي عِجْزِهِ، هِيَ أَنَّهَا كَتَبَتْ:

هَذَا دَلِيلٌ^(١) عَلَى تَوْحِيدِ خَالِقِنَا أَرْضَنَا وَتَنْقُلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ

فِي الْأَقْلِّ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُنْقَلَ «أَرْضَنَا» إِلَى عِجْزِ الْبَيْتِ، مَعَ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَقِيمَ عُرُوضِيًّا، لَكِنْ بِهَذِهِ النُّقْلَةِ سَيَسْتَقِيمُ صَدْرُ الْبَيْتِ يَقِينًا. أَمَّا كِتَابَتُهَا «وَتَنْقُلُ» فَفِيهِ تَهْشِيمٌ لِلْعُرُوضِ. وَفِي (١٦٦٩/١)، نَجَدُ الْبَيْتَ الْآتِي:

يَا لَيْتَنَا قَدْ حَلَلْنَا وَادِيًا أَنْفًا^(٢) لَشَأْ وَحَاجِرًا^(٣) نَضْبًا^(٤) غَضَّ الْيَعَاسِي^(٥)

وَلَمَّا لَمْ تَهْتَدِ إِلَى مَعْنَى «أَنْفًا»، أَبْدَلْتَهَا بِـ «خِصْبًا» الَّتِي وَجَدْتَهَا فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ، لَكِنَّهَا كَتَبْتَهَا «خِصْبًا»، مِمَّا أَدَّى إِلَى اضْطِرَابِ وَزَنِ الْبَيْتِ.

(١) كَذَا طَبَعَتْهَا، وَالصَّوَابُ: دَلِيلٌ، لَكِي يَسْتَقِيمُ وَزْنَ الْبَيْتِ.

(٢) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ (أَنْفٌ) «رَوْضَةٌ أَنْفٌ (بِضْمَتَيْنِ)، أَيْ لَمْ يَرَعْهَا أَحَدٌ»، كَمَا لَوْ قُلْنَا: رَوْضَةٌ بِكُرٍّ.

(٣) فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: حَاجِرٌ مَوْضِعٌ «دُونَ قَيْدٍ»، الَّذِي هُوَ «مَنْزَلٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ»، (١٨٢/٢): (٩٢٧/٣).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى وَجْهِ الصَّوَابِ فِيهَا.

(٥) الصَّوَابُ: تَعَاشِيْبٌ، وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَادَةٌ (عَشْبٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ: «فِي الْأَرْضِ تَعَاشِيْبٌ؛ وَهِيَ الْقِطْعُ الْمُتَفَرِّقَةُ مِنَ النَّبْتِ».

• في (٤٦٧/١)، نجد هذا البيت من الطويل:

فبالله يا ريح الجنوب تحملي إلى أرض بغداد سلام فتى صب
وقد ضبطت «بغداد» بفتحة لكونها ممنوعة من الصرف وهو تصوّر نحوّي صحيح،
لكن كان ينبغي أن تكون «بغداد» لضرورة الشعر، وإلا فلن يستقيم وزن البيت.

• ونقرأ هذا البيت وهو من الخفيف (٧٧١/٢):

جاوز النهريـن والنهروانا أجـلـولاء يـؤم أم حلوانا؟

والصواب هو حذف همزة «جلولاء» لكي يستقيم وزن البيت.

• ونقرأ هذا البيت الذي هو من بحر البسيط (٧٦٢/٢):

في بلدة لم تصل عـكـلُ بها طنباً ولا خبـاءً ولا عـكـكُ ولا همدانُ

لقد زادتْ الدكتوراة من عندها كلمة «لا» قبل «همدان»، وهي غير موجودة في
المخطوطة، فأدّت زيادتها هذه إلى خروج البيت عن بحره وهو البسيط. والصحيح هو:
«ولا عـكـكُ وهمدان».

• ثم نقرأ هذا البيت الذي هو من بحر السريع (٦٩٥/٢):

أرضُ بها الأعجمُ ذو منطقي والمرء ذو المنطق كالأعجم

والصواب لكي يستقيم الوزن هو أن يُقال: «والمرء ذو المنطق».

• ونقرأ هذا البيت من الرجز (٧١١/٢):

«كم قطعنا في دُجى الغياهب»

فـ«كم قطعنا»، هي «فاعلات»، وهذه التفعيلة لا تَرِد في بحر الرجز؛ ولذا فإن
الصواب هو «فكم قطعنا...».

• في (٥٤٢/١)، نقرأ عجز هذا البيت وهو من الطويل:

«ولكن تجاهلنا وحَدنا عن الأمر»، وإنَّ الصواب الذي يستقيم به معنى البيت ووزنه
أيضاً، هو «وحَدنا»، أي ملنا جانباً.

• في (٥٧٨/١) كتب صدر هذا البيت الذي هو من الكامل بهذه الصورة:

«قد قال كِسْرَى حين أبصر بلدكم»، وقد أدَّت «بلدكم» إلى انهيار التفعيلة الأخيرة التي كان ينبغي أن تكون «متفاعلن»، والصواب هو «قد قال كِسْرَى حين أبصر تَلَكُم»، أي التَّل الذي تقع عليه مدينتكم، والكلمة مكتوبة بصورة واضحة في المخطوطة «تَلَكُم» وليس «بلدكم».

• في الصفحة نفسها نجد:

«وهبَّت سيولُ شمال الرياح فَكَرَّزًا الفقيرُ لها واقشعراً»

والصواب هو «فَكَرَّزًا»، لأنَّ الفاعل «الفقير» مفرد وليس مثني، والفعل واضح في المخطوطة وكان مجرداً من ألف التثنية.

• وفي الصفحة نفسها نجد:

«يُفَرِّبُ من رأسه منكبِهِ ويغدو إلى ناره مُشَمِرًا»

إنَّ بحر البيت هو المتقارب، ولكن كلمة «مُشَمِرًا» (!) أدَّت بالتفعيلة الأخيرة إلى خروج البيت عن بحر المتقارب، فضلاً عن الغلط في ضبط «مُشَمِرًا»، ولكي يستقيم وزن البيت فينبغي أن تكون الكلمة «مُشَمَّرًا».

• في (٣٠٣/١)، كتبت هذا النَّصَّ نثرًا: «وقال بعضُ الأدباء: ببغداد يصفوا^(١) العيش للمتعبِّد وللقارفِ اللّاهي وللمتودِّر^(٢)، وهي أبياتٌ ما فيها طائل».

والصحيح أن لدينا هنا بيتَ شعرٍ، وهو من بحر الطويل، وكان ينبغي لها أن تكتبه بعد تصحيحه إملائيًّا هكذا:

ببغداد يصفو العيش للمتعبِّد وللقارفِ اللّاهي وللمتودِّر

والسبب في كتابتها «للمتودِّر»، أنّها وجدتْها بهذه الصورة في المخطوطة؛ وكان ينبغي لها أن تحتلَّ أنَّ الناسخ أخطأ في كتابتها، لأنَّها قافية ويجب أن تتفق مع قافية صدر البيت الذي هو مطلع قصيدة كما هو واضح؛ فضلاً عن أنه كان عليها أن تكتب

(١) كذا رسمت الدكتوراة الفعل بالألف، والصواب حذفه.

(٢) كذا رسمت الدكتوراة الكلمة، والصواب: وللمتودِّر.

هذا البيت في فهرس القوافي، بل إنَّها لم تنتبه إلى قول المؤلف «وهي أبياتٌ ما فيها طائل»، وهذا يثبت أنَّ هذا بيتٌ شعرٌ جاء مع أبياتٍ آخر لكن المؤلف لم يوردها؛ لأنَّه لم يرَ فيها طائلاً كما قال.

• في (٥٢١/١)، قصيدةٌ من البسيط، كتبتُ فيها هذا البيت بهذه الصورة:

لم يبقَ في الثُّور بل في الأرض من حُسْنٍ إِلَّا وأصبح مجموعاً بها ولها

والصواب أنَّ «حسن» ينبغي أن توضع في آخر صدر البيت لا في أول عجزه.

وقد غلطتُ في كتابة «من حُسْنٍ»، ذلك أنَّ هذه الكلمة ينبغي أن تكون «من حَسَنٍ»؛ ليستقيم وزن البيت.

وفي البيت الذي يقول:

لم يقض في مصر أن تبدو محاسنها إِلَّا ليؤمنها من أن تزلزلها

كتبتُ الفعل «ليؤمنها» بصورة «ليؤمنها» (٥٢١/١)، والصواب هو «ليؤمنها»؛ كي يستقيم الوزن.

في (٥٧٩/٢)، كتبتُ البيت الآتي:

تخال بالوجه من ضبايتها إذا أخذت جلدُهُ زناييرُ

بوضع تاء في آخر كلمة «جلده»، والصواب هو أن تكون هاءً مع حذف ألف «إذا»: «إذ أخذت جِلْدَهُ زناييرُ»؛ ذلك أنَّ «إذا» تؤدي إلى اضطراب الوزن.

أما «جلده»، فهذا غلطٌ قد حدث في طبع كتابي قبل ٢٢ عاماً من طبعة الدكتور الحداد التي كررت الغلط نفسه، إذ طبعت الكلمة «جلده» بالتاء؛ والصواب هو «جِلْدَهُ» بالهاء.

وبعد اطلاعنا على هذه الأغلط العروضية الكثيرة التي وقعت فيها الدكتور، يمكن القول إنَّها استعانتُ بـ «فهرس القوافي» الوارد في فهرس طبعتي لكتاب البلدان الذي وجدته جاهزاً في آخر الكتاب فانتزعتُه ووزعته على الأشعار والمقطعات الموجودة في طبعتها؛ وأدرجته أيضاً كما هو في كشافاتها التي صنعتها.

العَنْتُ^(١) الضَّاعِ

نقلنا آنفاً كلام الدكتور عمّا لاقته « من عَنَتِ البحثِ بين مجلّدات المعاجم اللغوية، ودواوين الشعر، والمصادر الأدبية، والمدوّنات التاريخية، بحثاً عن ضبط كلمة أو استجلاء معنًى، أو التعريف بموضع من المواضع...»، لكننا وجدناها في كثيرٍ من المواضع إمّا أنّ نُخطئ في تعريف الكلمة المطلوبة أو أنّ تكتبها ناقصةً:

• من أغلاطها في التفاسير اللغوية أنها فسّرت قول القائل: «الْمُتَعَبَّدُ ببغداد كالمُتَعَبَّدِ فِي الْحَشِّ»، بقولها في الهامش: «أي كالمُتَعَبَّدِ عند اضطرام الفتن، يقصد أنّ بغداد فتنة»، (١/٣٨٥). ثم أحالت على لسان العرب. والصحيح أن «الحَشَّ» هو المرحاض أو الكنيف؛ ذلك أنّ قائل هذا الكلام أراد أن يغصّ من قَدَرِ بغداد فوصفها بالحَشِّ، أي ما اشتهر اليوم باسم المرحاض، قال أبو هلال: «الحَشُّ: البُستان، لغّةٌ مدنيّةٌ، ثم سُمِّيَ الكنيف حَشًّا؛ لأنّ أهل المدينة كانوا يقضون حوائجهم في البساتين»^(٢). قال ابن منظور في (لسان العرب): «الحَشُّ: المَتَوَصُّأُ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَذْهَبُونَ عِنْدَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَسَاتِينِ، وَقِيلَ إِلَى النَّخْلِ الْمُجْتَمِعِ يَتَعَوَّطُونَ فِيهَا عَلَى نَحْوِ تَسْمِيَتِهِمْ الْفَنَاءَ عَذِرَةً»^(٣)، وجمعها حُشُوشٌ، وقال ابن منظور: «يُكْنَى بِالْحُشُوشِ عَنِ مَوَاضِعِ الْغَائِطِ»^(٤). ويدلّ على ذلك أن ابن الفقيه نقل في أول الكتاب (١/١٤٢) شعراً في الهجاء ورد فيه:

رَبَا بَيْنَ الْحُشُوشِ وَشَبَّ فِيهَا فَمِنْ رِيحِ الْحُشُوشِ بِهِ اصْفِرَّارٌ

• كما حدث لديها بكثرة أنها كانت تضبط شرطاً من الكلمة وتترك الآخر عُفْلاً: ومن ذلك كلمة «ربض»، وهو «ما حول المدينة من بيوت ومساكن»^(٥)، وقد وردت

(١) العَنْتُ: الوقوع في أمر شاق (مختار الصحاح: عنت).

(٢) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١١١/١.

(٣) لسان العرب (حَشَّشَ).

(٤) لسان العرب (حَشَّشَ).

(٥) محيط المحيط للبستاني (رَبَضَ).

بكثرة في الكتاب، حيث دأبت على كتابتها بترك الراء عُفلاً من الضبط غالباً هكذا «رَبَضَ» (٢٦٥/١، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦...) بضبط الباء فقط،

أو أن تضبط الراء وتترك الباء (٢٧٥/١)؛ أو أن تترك حروف الكلمة مجردة من الضبط (٢٧٣/١، ٢٧٥، ٢٧٧...)؛ بل إننا وجدناها في صفحة واحدة كتبها «ربض، رِبَضَ» (٢٧٣/١). وقد ضبطتها بصور مختلفة في فهرس البلدان والمواضع (١٦٨/٢ - ١٦٩)، فلا يعلم القارئ كيف يكون ضبطها.

- «كانت مضرباً للبن مدينة السلام» (٢٧٩/١)، حيث تركت اللام والباء عُفلاً من الضبط، والصواب أن تكون «لِلِّين»، وهو الطين الذي يُجَفَّف ويُنَى به، وهو أقل في الكفاءة من الأجر.
- ضبطت «رحى» بصورة «رَحَى»، أي أنها ضبطت حرف الحاء فقط (٢٨١/١، ٨٧٠/٢)، وتركتها حيناً بلا ضبط فكتبت «مع رحي اتخذها، رحي» (٢٨٠/١، ٢٨٢)، ثم كتبت جمعها في فهرس الكتاب «أَرْحَاء»، وهو جمع لا يخطر على بال أحد، مع أنها كتبت جمعها بصورته الصحيحة «أَرْحَاء» في (٢٨٤/١).
- كانت تضبط «مشرعة»، بصورة «مَشْرَعَة»، بإهمال ضبط الميم (٢٨٥/١، ٨٩٦/٢)، وأخرى تضبطها تامّة «مَشْرَعَة» (٨٩٦/٢)، وهو الصواب.

تصحیحات من غير إعلام

يوجد في مخطوطة كتاب ابن الفقيه (الورقة ٧١و، بحسب ترقيم الدكتور الحداد)، نصّ يقول: «رجل من ولد العباس يقال له عبد الله يكون خلافته رخص الشعر زماناً». وهو كلام مضطرب سببه الناسخ يقيناً.

فطبعته الدكتور بهذه الصورة: «رجل من ولد العباس يقال له عبد الله، رخص الشعر، تكون خلافته زماناً» (٣٨٢/١)، وهي صورة صحيحة للنص، فلماذا لم تصرّح في الهامش بأنّ النصّ كُتِب مشوّشاً في الأصل، ثم قامت هي بتعديله لو كانت هي التي عدّلته؟

السبب هو أنني أنا الذي قمتُ بتعديله في طبعتي لكتاب ابن الفقيه (ص ٣٥٧)، التي أصدرتها قبل ٢٢ عاماً من إصدار الدكتور طبعته للكتاب نفسه، وقد استسهلت الدكتور

نقلها كما هي من طبعتي، من غير أن تنتبه إلى ما في الأصل المخطوط.

ضلال الرأي بين الهاء والواو

اضطربت في ترتيب حروف الهجاء بين الهاء والواو؛ حيث نجدها في فهرس البلدان والمواضع قدّمت الأسماء التي تبدأ بحرف الواو على الأسماء التي تبدأ بحرف الهاء (٩٠١/٢ - ٩٠٣)، وكذلك فعلت في فهرس الأعلام (٩٤١/٢ - ٩٤٢)؛ لكنها عكست هذا النسق في فهرس الفرق والطوائف، فقدّمت الأسماء التي تبدأ بحرف الهاء على الأسماء التي تبدأ بحرف الواو (٩٥٩/٢)، وكذلك فعلت في فهرس المصطلحات (٩٧٩/٢)، وفي ثبوت المصادر والمراجع (١٠١٥/٢). وهذا عمل مضلل للقارئ الذي سيبحث في فهراس كتابها.

ضياع الأصول والفروع

مما عابته على عملي في تحقيق كتاب ابن الفقيه أنني لم أراجع نصّ المخطوطة «على أيّ من أصولها الخطية، ولم أشر في حواشيتها إلى أي المصادر التي رجع إليها المصنّف»، وأنني لم أستوف «مقابلته على مصادره، أو على نُقول المتأخرين منه بشكل علمي». وكانت تعليقاتي قليلة الفائدة» (٧٦/١).

إنّ ما قالته الدكتورة الحدّاد عن جهدي في تحقيق كتاب ابن الفقيه، لا يغيّر من حقيقة أنني أنا الذي طبعْتُ نسخة المكتبة الرضويّة أوّل مرة، وكان العلامة دي خويه قد طبع قبلي مختصر هذا الكتاب، وإن تقويم عملينا هو شأن يتكفّل به المتخصّصون في فن تحقيق المخطوطات، أما الدكتورة فهي جديدة جداً على هذا الفن وقد قالت في مقدّمة كتابها عن تجربتها مع كتاب ابن الفقيه «إنّها تجربتي الأولى في ميدان النشر النقديّ للنصوص» (١٤/١)؛ وهي إنّما طعنت في عملي وعمل دي خويه لكي تجد لها مسوّغاً لطباعة الكتاب؛ لكونه قد قرئ من قبلها وحُقّق وتسلمته جاهزاً؛ ولم تجد صعوبات في التعامل معه، وراجعت بضعة مصادر لكتابة ترجمة لأحد الأعلام هنا وهناك أو شرح معنى إحدى الكلمات؛ وأمّا ما تجهله فكانت تتركه كما هو وتمضي. وقد ارتكبت في عملها هذا الذي سمّته «نشرة نقدية» الأغلاط الشنيعة رغم استفادتها من طبعتيها:

العلامة دي خويه وأنا، مع زعمها أنها قرأت المخطوطة من جديد، وعانت المصاعب في قراءة هذه «المخطوطة الوحيدة»!!!.

قمتُ بمراجعة الأصول التي استند إليها ابن الفقيه وذكرتها بالتفصيل في مقدّمة الكتاب تحت عنوان «مصادر كتاب البلدان»، واستثنيتُ منها أن يُذكر الراوي من غير ذكرٍ لكتابه كقول ابن الفقيه: «قال المدائني»، أو «قال أبو عبيدة معمر بن المثنى»، لكونه لم ينصّ على أسماء بعينها لمؤلفاتهم الجغرافية وغيرها، فضلاً عن ضياع مؤلفاتهم؛ أمّا الأسماء التي ما تزال آثار مؤلفيها بين أيدينا فقد راجعتها بدقّة، مثل قوله «قال الجاحظ»، فلما كان كثيرٌ من آثاره موجوداً لدينا اليوم فقد راجعتها وأثبتتُ ما وجدتُ فيها.

وحين نأتي إلى المصادر المتأخّرة عن ابن الفقيه التي نقلت منه، فقد بذلتُ أقصى ما في وسعي أن لا يفوتني أيّ مصدر نقل منه، وقمتُ بتفتيشها بدقّة حتى اجتمع عندي منها عدد أعانني كثيراً في ملء بعض الفراغات التي في المخطوطة أو إيضاح بعض كلماتها الغامضة. ومن بين هذه المصادر التي وجدتها وتحدثتُ عنها بالتفصيل في مقدمتي للتحقيق:

تاريخ قمّ (بالفارسيّة) للأشعريّ القميّ (كان حياً سنة ٣٧٨هـ)، أحسن التقاسيم للمقدسيّ البشاريّ (توفي حوالي ٣٩٠هـ)، عجائب المخلوقات (بالفارسية) للأسديّ الطوسيّ (كان حياً سنة ٥٦٢هـ)، عجائب الدنيا (بالفارسيّة) لابن المحدث التبريزيّ (كان حياً سنة ٦١٧هـ)، التدوين في أخبار قزوين للرافعيّ القزوينيّ (ت ٦٢٣هـ)، معجم البلدان لياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (ت ٦٦٠هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد لزكريا القزوينيّ (ت ٦٨٢هـ)، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات لزكريا القزوينيّ أيضاً، نثر الجمان في تراجم الأعيان (مخطوط) للفيوميّ (ت ٧٧٠هـ).

ففيما يتعلّق بالمصادر التي نقلت من الفقيه، اكتفتِ الدكتورة بمراجعة نقول ياقوت في (معجم البلدان)، والمقدسيّ البشاريّ في (أحسن التقاسيم)، وزكريا القزوينيّ في (آثار البلاد)، ثمّ إشارة المؤرّخ ابن العديم إلى كتاب ابن الفقيه الذي رآه ببغداد ونقل منه، أي أربعة مصادر. ولو راجعتُ بقية المصادر لأمكنها الاستفادة من نقولات مؤلفيها من ابن الفقيه، ولأفادت منها فوائد جليّة.

ولمّا كانت الدكتورة الحدّاد قد صرّحت بأنّ موضوعات العجائب الكثيرة لدى ابن الفقيه سبباً في اعتماد الكوزموغرافي زكريا القزويني على كتاب (أخبار البلدان) «في عدّة مواضع من كتابه آثار البلاد وأخبار العباد، حيث أخذ عنه أخبار عجائب قرميسين وقزوين وهمذان ونهاوند، ونقل أخباراً تتعلق بعجائب المغرب وبلاد الروم من غير هذا القسم من الكتاب» (٧٠/١)، فقد كان ينبغي لها أن تذهب إلى كتاب زكريا القزويني الآخر، وهو الكتاب الأكثر شهرةً في الكوزموغرافيا العربية، ونعني بذلك كتابه (عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات) لتبحث فيه عمّا نقله من كتاب ابن الفقيه، ولكنها لم تفعل ولا ندري السبب في عدم مراجعة الدكتورة لهذا المصدر العجائبي الذي نقل في كتابه نصوصاً مهمّة من كتاب ابن الفقيه.

الحجاج معشوقاً

مع أنّ معلومات الدكتورة سهير الحدّاد متواضعة في التاريخ فإنها أقحمت نفسها في أمور لا دراية لها بها، ومن ذلك أنها علّقت على ما روي من أنّ الحجاج الثقفي قد طيّن قبة قصره الخضراء بماء القرآن، أي أنه نقع القرآن في الماء - ولا بدّ أنه قد تلف في هذه العملية - ثم أخذ الماء وعجن به ذلك التراب ليطيّن القبة دفعا لشراً العفاريت، فعلّقت في الهامش بالقول: «لا تصحّ هذه القصة بحقّ الحجاج لأنّ فيها حكمٌ [كذا] بكفره، وادّعاء عمله للسحر خوفاً من عفريت واسط، كما لا يُعقل أن يكون سعد إلى قبة القصر ووضع عليها الطين لمجرد رؤيته لهذا العفريت، وذلك بهدف الانتقاص من قدر الرجل واتهامه في دينه. والقصة كلّها محض خرافة ولا قيمة تاريخية لها» (٢١٣/١).

الدكتورة تتحدّث عن الحجاج وكأنه مؤمن زاهد ورع، بينما هو في حقيقته أعرابي جلف فظ غليظ، تعامل مع النفس البشرية باستهانة واحتقار، وقتل الآلاف، وكان سادياً محبباً لسفك الدماء؛ وفي الأقلّ توجد بحقه شهادات للحنابلة الذين عرّفوا بتقديسهم لخلفاء وأمراء الجور والظلم، حتى إنّ الإمام أحمد بن حنبل كان يقول: «لا يحلّ قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جاراً»^(١)، ويقول: «أرى الغزو مع الأئمة وإن جاروا، وأرى

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء: ٤٢/٣ - ٤٣.

الصلاة خَلَفَ كُلَّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَقَدْ صَلَّى [عَبْدُ اللَّهِ] بِنُ عُمَرَ [بَنِ الْخَطَّابِ] خَلْفَ الْحَجَّاجِ^(١)،
 مَعَ أَنَّ أَحْمَدَ نَفْسَهُ كَانَ يَصِفُ الْحَجَّاجَ بِأَنَّهُ «رَجُلٌ سَوْءٌ»^(٢). وَسَيَأْتِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ لِيَقُولَ:
 «إِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْأَيْمَةِ الْفُجَّارِ وَلَا يُعِيدُونَ؛ كَمَا كَانَ
 ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَكَانَ
 يَشْرَبُ الْخَمْرَ حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ: أَرِيدُكُمْ؟»^(٣). وَسَيَأْتِي الْعَالِمُ
 الْحَنْبَلِيُّ الْمَعَاوِرَ الدُّكْتُورَ الْفُوزَانَ لِشَرْحِ مَعْنَى «وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أُمَّتِنَا وَوَلَاةَ أُمُورِنَا
 وَإِنْ جَارُوا؛ وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ»، فَيُرْوِي حَدِيثًا يَنْسِبُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يَطْعُ الْأَمِيرَ فَقَدْ
 أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِي الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»، وَيَقُولُ: «الْجُورُ مَعْنَاهُ: الظُّلْمُ. وَإِنْ تَعَدَّوْا وَظَلَمُوا
 النَّاسَ بِأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، وَضَرْبِ ظُهُورِهِمْ، أَوْ يَقْتُلُونَ الْمُسْلِمَ؛ فَلَا يَرُونَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اسْمِعْ وَأَطِعْ وَإِنْ أَخَذَ مَالَكَ وَجَلَدَ ظَهْرَكَ»، بَلْ إِنَّهُ يَمْنَعُ الْإِنْسَانَ
 الْمَظْلُومَ حَتَّى مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى رَبِّهِ بِالْدَعَاءِ عَلَى الْأَمِيرِ أَوْ الْمَلِكِ أَوْ السُّلْطَانِ الَّذِي ظَلَمَهُ:
 «لَا يَجُوزُ الدَّعَاءُ عَلَيْهِمْ: لِأَنَّ هَذَا خُرُوجٌ مَعْنَوِيٌّ، مِثْلُ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ بِالسَّلَاحِ، وَكَوْنُهُ دَعَا
 عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى وَلَا يَتَيْمَنُ، فَالْوَاجِبُ الدَّعَاءُ لَهُمْ بِالْهُدَى وَالصَّلَاحِ، لَا الدَّعَاءُ عَلَيْهِمْ. فَهَذَا
 أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِذَا رَأَيْتَ أَحَدًا يَدْعُو عَلَى وِلَاةِ الْأُمُورِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ
 ضَالٌّ فِي عَقِيدَتِهِ»^(٤).

وَكَانَتْ الدُّكْتُورَةُ حِينَ اطَّلَعْتُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْفَقِيهِ بِشَأْنِ الْحَجَّاجِ مِنْ أَنَّهُ «أُحْصِيَ
 فِي حَظِيرَةِ الْحَجَّاجِ بِنِ يَوْسُفَ^(٥) ثَلَاثَةَ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ إِنْسَانَ لَمْ يُحْبَسُوا فِي دَمٍ وَلَا تَبِعَةَ
 وَلَا دَيْنٍ؛ وَأُحْصِيَ مِنْ قَتَلِهِ صَبْرًا فَكَانُوا مِئَةً وَعِشْرِينَ أَلْفَ إِنْسَانَ»، عُلِّقَتْ فِي هَامِشِ
 الصَّفْحَةِ: «فِي هَذَا الرِّقْمِ مِبَالِغَةٌ وَاضِحَةٌ كَمَا أَنَّهُ لَا يَتَّفَقُ مَعَ تَعْدَادِ سَكَانِ وَاسِطٍ فِي هَذَا

(١) الرَّدُّ عَلَى الْمُتَعَصِّبِ الْعِنِيدِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٨٠.

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٧٤.

(٣) مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ: ٣٥٣/٢٣.

(٤) التَّعْلِيقَاتُ الْمُخْتَصِرَةُ عَلَى مَتْنِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ: ١٦٨ - ١٧١.

(٥) الْحَظِيرَةُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُخَصَّصُ لِإِيْوَاءِ الدَّوَابِّ مِنْ إِبِلٍ وَمَاشِيَةٍ وَغَيْرِهَا، وَاسْتَعْمَلَ ابْنَ الْفَقِيهِ
 «حَظِيرَةَ» وَصِفًا لِسُجْنِ الْحَجَّاجِ؛ لِكَوْنِ الظُّرُوفِ فِيهِ كَانَتْ غَيْرَ إِنْسَانِيَّةٍ.

الوقت. وللمزيد حول شخصية الحجاج بن يوسف وسياسته، راجع دراسة محمود زيادة: الحجاج بن يوسف الثقفي المفترى عليه» (٢٠١/١)، وكان على الدكتورة أن تكون أمينة في كتابة عنوان هذا الكتاب كما كتبه مؤلّفه على غلافه، وهو: «الحجاج بن يوسف الثقفي رحمه الله المفترى عليه». وإنّ مؤلّف هذا الكتاب الذي طَبَعَ على غلافه أنّه «رسالة دكتوراه»؛ ليزيده أهميّة قال عن نفسه في أوله: «لقد أُغْرِمْتُ بالحجّاج وامتلاء قلبي بحبّه، وكيف لا أُغْرِم به وهو من أعظم الشخصيات في التاريخ الإسلامي»، وقال: «تولّى العراق عشرين عاماً كان فيها سيفاً من سيوف الإسلام المسلولة ودعامة من أقوى دعائم الدولة الأمويّة»^(١)، يقيناً أنّه بعد نيّله الدكتوراه عُيّن أستاذاً جامعياً وبدأ بتدريس طلابه أن يتّخذوا من الحجّاج «التقيّ الورع» أسوّه حسنةً يقتدون بسننه القوليّة والفعلية. إنّ ما ذكره ابن الفقيه بشأن سجن ابن الحجّاج هو موجود أيضاً في مصادر يُعتدّ بها، وصف ابن الجوزيّ الحنبليّ سجن الحجّاج بقوله: «هو حائط مَحْوُط، ليس فيه مآل ولا ظل ولا بيت، فإذا أوى المسجونون إلى الجدران يستظلّون بها رمتهم الحرس بالحجارة»^(٢)، وعن ضحاياه، قال: «وجد في سجن الحجّاج ثلاثة وثلاثين ألفاً ما يجب على أحد منهم قطع ولا قتل ولا صلب»^(٣).

قال ابن عسّاكر: «عُرِضت السجنون بعد الحجّاج فوجدوا فيها ثلاثة وثلاثين ألفاً لم يجب على أحد منهم قَطع ولا صلب»^(٤). وقد كرّر هذه المعلومة ابن كثير الحنبليّ^(٥)، ثمّ نقل ابن عسّاكر عن الهيثم بن عدي قوله: «مات الحجّاج بن يوسف وفي سجنه ثمانون ألفاً محبوسون، منهم ثلاثون ألف امرأة»^(٦).

وقال أبو هلال العسكريّ: «ذُكر أنّه قتل أكثر من مئة ألف رجل، أكثرهم لم يستحق

(١) الحجاج بن يوسف الثقفي رحمته المفترى عليه للدكتور محمود زيادة: ٤ - ٥.

(٢) المنتظم، ابن الجوزي: ٣٤٢/٦؛ غرر الخصائص الواضحة للوطواط: ٥٠٩/١.

(٣) المنتظم: ٣٣٧/٦.

(٤) تاريخ مدينة دمشق: ١٢/١٨٤.

(٥) انظر البداية والنهاية، ابن كثير: ١٢/٥٤٥.

(٦) تاريخ مدينة دمشق: ١٢/١٨٥؛ بغية الطلب في تاريخ حلب: ٥/٢٠٤٤.

القتل، ومات في حبسه اثنا عشر ألف رجل أكثرهم لم يستحق الحبس»، وقال أيضاً: «الحجاج أول من حبس الرجال مع النساء في قيد واحدٍ ووثاقٍ قد شدَّ»^(١)، وقد «دُكر أنه كان يحبس الرجال مع النساء، ولم يكن لحبسه بيوت أخلية»^(٢)، فكان الرجل يبول بجانب المرأة والمرأة تبول بجانب الرجل فتبدو العورات؛ وكان كلُّ عشرة في سلسلة، ويطعمهم خبز الدخن مخلوطاً بالملح والرماد»^(٣). أي أن المرأة السجينة لو أرادت البول أو التغوط كان عليها أن تجرَّ معها الرجل السجين الذي قيَّدت معه في قيد واحد لتجلس على الأرض فيجلس معها، والعكس أيضاً صحيح، وحين تنام ينبغي أن ينام معها، وهكذا. وهذا عمل لا يقوم به إلا مخلوقٌ سافلٌ يعاني عقدة الدونية، وكان الحجاج شخصاً مذلاً مهاناً، فقد كان الخليفة عبد الملك حين يرأسه يستخدم أكثر كلمات السب بذاءةً بحقه وحق أمه^(٤).

وقد قال بعض مشاهير المحدثين والعلماء رأيهم في الحجاج، حيث قال التابعي العَلَم مجاهد بن جبر عنه إنه «الشيخ الكافر»^(٥)، وقال عامر الشعبي: «الحجاج مؤمن بالجبث والطاغوت، كافر بالله العظيم»^(٦)، وقال ابن كثير الحنبلي: «قال أبو بكر بن عياش، عن عاصم [بن أبي النجود الأسدي]: لم يُبقي لله حرمة إلا ارتكبتها الحجاج بن يوسف»^(٧).

وكان متفتناً في تعذيب معارضيه ومنهم المحدث إبراهيم بن يزيد التيمي الذي «مات في حبس الحجاج بن يوسف بواسط سنة ثلاث وتسعين وكان قد طرح عليه الكلاب لتنهشه»^(٨). ولم يكن للسجناء في سجنه «ظلٌّ من الشمس، ولا كِنٌّ من البرد، وكان كل

(١) الأوائل لأبي هلال العسكري: ٦٧/٢؛ غرر الخصائص الواضحة: ٥٠٩.

(٢) جمع بيت خلاء، وهي المراحيض.

(٣) إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون المعروف بالسيرة الحلبيّة للحلي: ٢٩٣/١.

(٤) انظر واحدة من هذه الرسائل في المنتظم لابن الجوزي: ٣٣٩/٦؛ البيان والتبيين للجاحظ: ٣٨٦/١؛ تاريخ مدينة دمشق: ١٧٣/١٢؛ عيون الأخبار لابن قتيبة: ٩٧/٤.

(٥) حديث الزهري: ٣٠١/١.

(٦) الإشراف على الأشراف لابن أبي الدنيا: ١٣٧؛ حديث الزهري: ٣٠١/١.

(٧) البداية والنهاية لابن كثير: ٥٤٧/١٢.

(٨) الثقات لابن حبان: ٧/٤. وفي تهذيب الكمال، ٢٣٣/٢: «قتله الحجاج»، تذكرة الحفاظ للذهبي: ٧٣/١.

اثنين في سِلْسَلَة، فتغير إبراهيم، فجاءته أمه في الحبس فلم تعرفه حتى كلمها، فمات في السجن...، وأمر به فألقي على الكناسة»^(١). وذكر أيضاً أنه «أخرج وطرح للكلاب»^(٢).

وكنْتُ أتمنى أن لا تُقحم الدكتور الحداد نفسها في مسألة ذات علاقة بأحداث اختلقت برعاية الخلفاء الأمويين ونسبها إلى النبي ﷺ، وأشهرها في ما نحن فيه ما زعموه من أنه خاطب الصحابي حذيفة بن اليمان، فقال متنبتاً بتسلط الحكام الظلمة: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوبُ الشياطين في جثمان إنس. قال [حذيفة]: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع»^(٣).

إن المسألة ذات علاقة بالحجاج؛ لكونه أميراً، وإطاعة الأمراء واجبة مهما ارتكبوا من جرائم بحق العباد، بل إن الحجاج لم يكتف بما أنزلته من ظلم بمن كانوا تحت سلطته، فاستخلف من بعده ظالماً آخر قبيل وفاته ليخلفه في جباية الخراج وهو يزيد بن أبي مسلم، الذي قال الذهبي الحنبلي، إنه «مولى الحجاج وكاتبه ومشيره، استخلفه الحجاج عند موته على أموال الخراج، فضبط ذلك، وأقره الوليد [بن عبد الملك]...، وكان قصيراً دميماً، كبير البطن، مشوهاً»^(٤)؛ ويزيد هذا فضلاً عن جوره وفتكه بالأرواح، فقد اشتهر عنه أنه كان يخطب على المنبر فيقول: «علي بن أبي طالب لئس ابن لئس»^(٥)، بضم اللام؛ وبقيناً أنه قصد بكلامه هذا التزلف إلى حكام بني أمية الذين كانوا نواصب ليقوه أميراً^(٦).

(١) المنتظم لأبي عبيد الأجرى: ٣٠٦/٦. الكناسة: المزبلة.

(٢) سؤالات الأجرى لأبي داود لأبي عبيد الأجرى: ١٦٥.

(٣) صحيح مسلم: ٢٠/٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٥٩٣/٤. واسم أبي مسلم، دينار.

(٥) البيان والتبيين للجاحظ: ٢٠٣/٢، وإنما كان يضم لام «لئس»، لأنه لم يكن عربياً ليحسن النطق بالعربية.

(٦) عن كون جميع الخلفاء الأمويين نواصب عدا عمر بن عبد العزيز، يُراجع البداية والنهاية لابن كثير: ٣٧٣/١٧.

أعلام لم يُفهرسوا

لم نجد في كشافات الكتاب أسماء بعض الأعلام الواردة في الكتاب، ومن ذلك مثلاً: في (١٦٩/١)، ورد اسم (أم أيوب)، فلم تفهرسه، مع أنها فهرست اسمي «أم حبيب وأم العلاء الأوديّة» (٩٠٨/٢).

ولم تفهرس اسم الموسيقار «زرياب» الوارد في (٣٢٣/١).

ولم تفهرس اسم عامل مدينة قم «محمد بن أبي مريم» الوارد في (٦٧٠/٢).

أغلاط طباعيّة

انتشر الغلط الطباعيّ في أرجاء الكتاب ممّا سبب أضراراً مزعجاً لدى القارئ الذي كان يتوقّع الكمال في طباعته لكون الدكتورة قد قالت إنّها تثبتت من كلّ كلمة في عملها ممّا نقلناه عنها أنفاً، ومن تلكم الأغلاط:

- «أحد بني مخزوم» (٦٣١/٢)؛ وقد كُتِبَ هذا الغلط في كشافات الكتاب «بني مخزوم» (٩٥٧/٢). والصواب كما هو معلوم: «مخزوم».
- ومنها: «قلته بنو تميم بخراسان» (١٩٦/١)، والصواب: «قتلته بنو تميم بخراسان».
- في (٧٩/١): «سبق وصفها»، والصواب: «وصفها» بلا تشديد للفاء.
- وفي الصفحة نفسها: «لا يُتَّقَنُ العربيّة»، والصواب: «لا يُتَّقِنُ».
- في هامش (٤٥٨/١): «سهيل ذكار» بالذال، والصواب «زكار».
- في هامش (٣٢٣/١)، ورد مرتين لقب «الشباشتيّ»، والصواب «الشباشتيّ» مؤلّف كتاب (الديارات) المعروف.
- في (٥٧٤/١): «شعبُ قَرَوْدَ»، صوابه «تَرَوْدَ».
- وفي البيت الذي يأتي بعد البيت المذكور والصفحة نفسها: «تزيّن»، والصواب «تزيّن».
- في (٢٤٣/١) كتبت «باردُويا»، والصواب هو «بادوريا»، وقد كتبتها بصورتها الصحيحة في مواضع متعددة من الكتاب.
- في (١٧٦/١): كتبت عن نوع من الأعناب أنه «السونابي» بالباء، وفي الهامش عرّفت به

بصورته الصحيحة فقالت: إنّه نسبة إلى قرية سونيا، أي أنه «السونابي» بالياء وليس السونابي كما كتبه في المتن.

- في «(٩٧٢/٢)»: «الفاخرايين»، بباءين.
- في «(٦٤٤/٢)»، كتبت: «الأعقال الكازورنية»، والصواب: «الكازورنية»، وكانت قد كتبت اسم المدينة بصورته الصحيحة «كازرون» في (١/٤٧٠).
- في (١/٧٩٠): «فَسَلَبَ حُلِيِّهَا...»، فقال قُتَيْبَةُ». والصواب معروف: «حُلِيِّهَا، قُتَيْبَةُ».

إلى هنا أتوقف عن متابعة صفحات نشرة الدكتورة سهير الحدّاد لكتاب البلدان لابن الفقيه فقد قدّمت أمثلة ممّا وجدته فيه ممّا يقتضي المراجعة، ولو واصلتُ التصحّح يمكن أن أجد أموراً آخر إلا أنني أكتفي بهذا.



المصادر والمراجع

١. أخبار البلدان: أحمد بن محمد بن إسحاق ابن الفقيه الهمداني (كان حياً سنة ٢٩٠هـ)، نشرة نقدية أعدتها الدكتورة سهير يوسف الحداد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٨م.
٢. الأخبار الطوال: أحمد بن داود بن وئند الدينوري (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم عامر، القاهرة، ١٩٦٠م.
٣. الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ١٩٤ - ٢٥٦هـ)، تحقيق سمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٤. الإشراف في منازل الأشراف: عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي الأموي (ت ٢٠٨ - ٢٨١هـ)، تحقيق الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٥. الأغاني: علي بن الحسين بن محمد المرواني الأموي الزيدي المعروف بـ(أبو الفرج الأصبهاني)، (ت ٢٨٤ - ٣٥٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس ورفيقه، دار صادر، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٦. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: علي بن هبة الله المعروف بابن ماکولا (ت ٤٢١ - ٤٧٥هـ)، تحقيق نايف العباس، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة .
٧. الأماكن أو ما اتفق لفظه واقترب مسماه من الأمكنة: محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت ٥٤٨ - ٥٨٤هـ)، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥هـ.
٨. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني الشافعي (ت ٥٠٦ - ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٩. إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون المعروف بالسيرة الحلبية: علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي (ت ٩٧٥ - ١٠٤٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
١٠. الأوائل: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق الدكتور وليد قصاب ومحمد المصري، دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١١. إيران في عهد الساسانيين: آرثر كريستنسن (١٨٧٥ - ١٩٤٥م)، ترجمة الدكتور يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٢. إيران شهر بر مبنای جغرافیای موسی خورنی: جوزيف ماركوارت (١٨٦٤ - ١٩٣٠م)، ترجمة الدكتورة مريم مير أحمدی، مؤسسة إطلاعات، طهران، ١٩٩٤م.

١٣. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٧٠١ - ٧٧٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٤. برهان قاطع: محمّد بن حسين بن خلف التبريزيّ (ألّف كتابه سنة ١٠٦٢هـ)، تحقيق الدكتور محمّد معين، طهران، ١٩٨٢م.
١٥. بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم العقيليّ الحنفيّ (ت ٥٥٨ - ٦٦٠هـ)، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دمشق، دار الفكر.
١٦. البيان والتبيين: عمرو بن بحر الجاحظ الكنانيّ المعتزليّ (ت ١٦٣ - ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد، أبو الفيض، المعروف ب(بمرتضى الزبيديّ) (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، دار الهداية، الكويت، ١٩٦٥م.
١٨. تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
١٩. تاريخ الأدب الجغرافيّ العربيّ: أغناطيوس كراتشكوفسكي (١٨٨٣ - ١٩٥١م)، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمّد بن أحمد بن عثمان الدّهبيّ الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور الدكتور بشّار عوّاد معروف وصدر عن دار الغرب الإسلاميّ في بيروت سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢١. تاريخ بخارى، خوقند، وكاشغر: ميرزا شمس البخارائيّ (انتهى من تأليف كتابه سنة ١٢٧٦هـ)، تحقيق محمّد أكبر عشيق، نشر مؤسسة التراث المخطوط، طهران، ١٩٩٨م.
٢٢. تاريخ بيهق: فريد خراسان عليّ بن زيد بن محمّد البيهقيّ (ت ٤٩٠ - ٥٦٥هـ)، ترجمة وتحقيق يوسف الهادي، دار إقرأ، دمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٣. تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهميّ (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى اليمانيّ، حيدر آباد الدكن، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
٢٤. تاريخ الرّسل والملوك: محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
٢٥. تاريخ مدينة دمشق: عليّ بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٤٩٩ - ٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٦. تاريخ مدينة السلام: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الشافعي (٣٩٢- ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠١٢م.
٢٧. تاريخ نيسابور: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ترجمه إلى الفارسية محمد بن حسين الخليفة النيسابوري، تحقيق الدكتور محمد رضا شفيعي كدكني، طهران، ١٩٩٦م.
٢٨. تاريخ واسط، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف بـ(بحشل) (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق كوركيس عوّاد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
٢٩. التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الراجعي القزويني الشافعي (٥٥٥ - ٦٢٣هـ)، تحقيق عزيز الله العطاردي، بيروت ١٤٠٨ - ١٩٨٧. قلت: اسم الكتاب هو التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين، كما ذكر مؤلفه في ٣/١.
٣٠. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي الشافعي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن، ١٩٥٥ - ١٩٥٨م.
٣١. التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية: الدكتور الشيخ صالح الفوزان، دار العاصمة، الرياض، ١٤٢١هـ.
٣٢. التعليقات والنوادر، دراسات ومختارات: هارون بن زكريا الهجري (توفي نحو ٣٠٠هـ)، تحقيق حمد الجاسر، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٣. التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل، إسماعيل بن هبة الله بن محمد ابن باطيش الموصلي الشافعي (٥٧٥ - ٦٥٥هـ)، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م.
٣٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي الشافعي (٦٥٤ - ٧٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٣٥. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، حيدر آباد الدكن، ١٣٨٥هـ/١٩٧٥م.
٣٦. جغرافية دار الإسلام البشرية: أندريه ميكيل (١٩٢٩ - ٢٠٢٢م)، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥م.
٣٧. الجماهر في الجواهر: أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي (٣٦٢ - ٤٤٠هـ)، تحقيق يوسف الهادي، مؤسسة ميراث مكتوب، طهران، ١٩٩٥م.
٣٨. جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (توفي سنة ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٩. چهار مقاله: أحمد بن عمر بن عليّ المعروف بنظامي العروضيّ السمرقنديّ (ألف كتابه بين السنوات (٥٥١ و ٥٥٣)، تحقيق محمّد قزويني والدكتور محمّد معين طهران، ٢٠١٩م.
٤٠. الحجاج بن يوسف الثقفي رحمته المفتري عليه: الدكتور محمود زيادة، دار السلام، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٤١. حدود العالم من المشرق إلى المغرب: مؤلّف مجهول كتبه سنة ٣٧٢هـ، ترجمه عن الفارسيّة وحققه يوسف الهادي، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٢. حديث الزُّهريّ: عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمّد الزهريّ العوفيّ البغداديّ (٢٩٠ - ٣٨١هـ)، تحقيق الدكتور حسن شبالة البلوط، أضواء السلف، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٤٣. الخراج: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاريّ (١١٣ - ١٨٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤٤. الخراج وصناعة الكتابة: قدامة بن جعفر (توفي بين ٣١٠، و ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محمّد حسين الزبيديّ، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
٤٥. الردّ على المتعصب العنيد المانع من دَمّ يزيد: عبد الرحمن بن عليّ ابن الجوزيّ الحنبليّ (٥١٠ - ٥٩٧هـ)، تحقيق الدكتور هيثم عبد السلام محمّد، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٤٦. سوّالات الأجرّيّ أبا داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ: أبو عبيد محمّد بن عليّ بن عثمان الأجرّيّ البصريّ (من علماء القرن ٣هـ)، تحقيق عبد العليم البستويّ، مكتبة دار الاستقامة، السعودية؛ مؤسّسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٧. سير أعلام النبلاء: محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ الدمشقيّ الشافعيّ (٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحقّقين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٤٨. سيّر الملوك أو سياست نامه: نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسيّ الشافعيّ (٤٠٨ - ٤٨٥هـ)، ترجمة الدكتور يوسف بكار، دار المناهل، بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٤٩. شرح مقصورة ابن دريد: يحيى بن عليّ بن محمّد الشيبانيّ الخطيب التبريزيّ (٤٢١ - ٥٠٢هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٥٠. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق الدكتور حسين العمريّ ورفيقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٥١. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيريّ النيسابوريّ (٢٠٤ - ٢٦١هـ)، بيروت، دار

الفكر، بيروت.

٥٢. صفة جزيرة العرب، الحسن بن أحمد الهمداني (ت ٣٣٤هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأكوغ الحوالي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩هـ

٥٣. صورة الأرض: محمد بن علي ابن حوقل النصيبّي البغداديّ الموصليّ (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق كرامرز، ليدن، ١٩٣٨م.

٥٤. طبائع الحيوان: شرف الزمان طاهر المروزيّ (كان حيّاً سنة ٥٢٣هـ)، تحقيق يوسف الهادي، نشر مؤسّسة ميراث مكتوب، طهران، ٢٠٢٠م.

٥٥. طبقات الحنابلة: محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي يعلى الفراء البغداديّ الحنبليّ (٤٥١ - ٥٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامّة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربيّة السعوديّة، الرياض، ١٤١٩هـ.

٥٦. طبقات الشافعيّة الكبرى: عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السبكيّ الشافعيّ (٧٢٧ - ٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحيّ، مصر، ١٩٩٢م.

٥٧. عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات: زكريا بن محمد بن محمود القزويني الشافعي (٦٠٠ - ٦٨٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٥٨. عجائب المخلوقات: محمد بن محمود بن أحمد الطوسي (كان حيّاً سنة ٥٦٢هـ)، تحقيق منوچهر ستوده، انتشارات علمي وفرهنگي، طهران، ٢٠٠٣م.

٥٩. عيون الأخبار: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدبّوريّ (٢١٣ - ٢٧٦هـ)، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.

٦٠. غرر الخصاص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة: محمد بن إبراهيم بن يحيى الأنصاريّ المعروف بالوطواط (٦٣٢ - ٧١٨هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦١. فارس نامه: ابن البلخي (ألف كتابه في العقد الأول من القرن السادس الهجريّ)، نقله إلى العربيّة وحققه يوسف الهادي، الدار الثقافيّة، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٦٢. فرهنگ فارسي: الدكتور مَحَمَّد معين (١٩١٨-١٩٧١م)، مؤسّسة أمير كبير، طهران، ١٩٩٢م.

٦٣. فقه اللغة وسرّ العربيّة: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبيّ (٣٥٠ - ٤٢٩هـ)، تحقيق الدكتور فائز محمد، دار الكتاب العربيّ، بيروت/١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٤. الفهرست: محمد بن إسحاق ابن النديم (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق رضا تجدد، طهران، ١٣٥٠هـ/١٩٧١م.

٦٥. كتاب البلدان: أحمد بن محمد بن إسحاق ابن الفقيه الهمداني (كان حيًّا سنة ٢٩٠هـ)، تحقيق يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.
٦٦. كتاب الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ الكناني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
٦٧. كتاب المحن: محمد بن أحمد بن تميم أبو العرب التميمي المالكي (٢٥١ - ٣٣٣هـ)، تحقيق الدكتور عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٦٨. لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن عليّ المعروف بابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٦٣٠ - ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
٦٩. مجلة العرب (المملكة العربية السعودية): ج١، ٢، السنة ٣٢، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٩٦م.
٧٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحَرَّانِيّ الدمشقيّ الحنبليّ (٦٦١ - ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ونجله محمد، طُبِعَ بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ.
٧١. محيط المحيط: بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣م)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
٧٢. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ الحنفيّ (توفي بعد ٦٦٦هـ)، دار الرسالة، الكويت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٧٣. مختصر تاريخ الخلفاء: إسماعيل بن علي بن إسماعيل الحطّبيّ الحنبليّ (٢٦٩ - ٣٥٠هـ)، تحقيق الدكتورة سعاد ضمّد السودانيّ، منشورات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٧٤. مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس: عليّ بن محمد بن محمود المعروف بابن الكازرونيّ البغداديّ الشافعيّ (٦١١ - ٦٩٧هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٠م.
٧٥. المخطوطات الجغرافيّة العربيّة في المكتبة البريطانيّة ومكتبة جامعة كامبردج: الدكتور عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة الأمل، الكويت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٧٦. مروج الذهب ومعادن الجوهر: عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ المعتزليّ (توفي سنة ٣٤٦هـ)، تحقيق شارل بلا، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٦٦ - ١٩٧٤م.
٧٧. المسالك والممالك: إبراهيم بن محمد الفارسيّ الإصطخريّ المعروف بـ(الكرخيّ) (ت ٣٤٦هـ)،

- تحقيق دي خوية، ليدن، ١٩٢٧م.
٧٨. المسالك والممالك: عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبه (حوالي ٢٠٥ - حوالي ٣٠٠هـ)، تحقيق دي خويه، ليدن، ١٨٨٩م.
٧٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي (١٦٤ - ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، بإشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٨٠. المعارف: عبد الله بن مسلم المعروف بـ(ابن قتيبة الدبوري) (٢١٣ - ٢٧٦هـ)، تحقيق ثروت عكاشة، القاهرة، ١٩٦٩م.
٨١. معجم الأدياء، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (٥٧٤ - ٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
٨٢. معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فرديناند وستنفلد، لايبزك، ١٨٦٩م.
٨٣. معجم الحضارات السامية، هنري س. عبودي، جروس برس طرابلسي/ لبنان، ٢، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٨٤. مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق فان فلوتن، ليدن، ١٨٩٥م.
٨٥. مفيد العلوم ومبيد الهموم: جمال الدين محمد بن أحمد القزويني الشافعي (كان حيًا سنة ٥٥١هـ)^(١)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٨٦. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك والأمم: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي البغدادي الحنبلي (٥٠٨ - ٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٨٧. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية: أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ الحنفي ثم الشافعي (٧٦٦ - ٨٤٥هـ)، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٨٨. موسوعة المستشرقين: الدكتور عبد الرحمن بدوي (١٩١٧ - ٢٠٠٢م)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م.
٨٩. وهروود وأرننك: جوزيف ماركوارت (١٨٦٤ - ١٩٣٠م)، ترجمة داود منشي زاده، مؤسسة موقوفات أفشار، طهران، ١٩٨٨م.

(١) انظر تعليقنا بهامش بحثنا هذا حيث ذكرنا أن اسم هذا المؤلف عليم مؤخرًا.